الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية

مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة

- نموذج حركة حمس الجزائرية-

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: الحركات الوطنية وتشكيلات الدول في الجزائر وبلدان المغرب

إعداد الطالب:
محمد سليماني

إشراف الدكتور:
مصطفى مرضي

لجنة المناقشة

د. برابح عبد المجيد	رئيسا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران
د. مصطفى مرضي	مشرفا مقررا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران
د. يعلاوي أحمد	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران
د. مصطفى مذكور	عضوا مناقشا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران

السنة الجامعية: 2012 – 2013

الإهداء

- إلى السيدة الكريمة الفاضلة أمي الحنون التي طالما أخذ منها التعب والشقاء الكثير من أجلي.

-إلى أبي الوفي الذي لم يبخل علي بكل ما يستطيع من أجل إسعادي.

-إلى أخي الوحيد إبراهيم.

-إلى أخواتي الفضليات القاطنات بالمهجر.

-إلى أصدقائي الكرام: إسماعيل، رضا، إبراهيم، لقمان،...

-إلى كل العاملين والناشرين للخير على وجه المعمورة.

شكر وتقدير:

تحية شكر وتقدير ملؤها الإجلال والإكبار إلى كل من:

- أستاذي الفاضل **الدكتور مصطفى مرضي** على كل المجهودات التي بذلها والنصائح التي أسداها لي.

- الأساتذة والدكاترة المحترمين:**أ.د برابح عبد المجيد** و**أ.د يعلاوي أحمد** و**أ.د مصطفى مذكور** الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه المذكرة.

- إلى كل المناضلين في حركة مجتمع السلم الذين قدموا لي يد العون والمساعدة.

- إلى الرجل المجتهد القدوة لقمان معزوز الذي طالما رفع من معنوياتي.

- إلى رفقاء الدرب وخاصة الأخ بكاي فريد الذي زودني بمجموعة هامة من الكتب حول الموضوع.

- إلى كل الشرفاء الذين ساعدوني من أجل تقديم هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

مقدمة

مقدمـــــة:

إن ظاهرة الحركات الإسلامية حظيت باهتمام كبير سياسيا وإعلاميا وأكاديميا خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أنها شكلت تحديا رئيسيا للنظم الحاكمة في العديد من الدول العربية، كما أن بعضها شكل تهديدات قائمة أو محتملة للمصالح الأمريكية والغربية بصفة عامة، ومن هنا فإن الاهتمام بدراستها وتحليلها شكل العمود الفقري للدراسة والبحث في العلاقة بين الإسلام والسياسة في العالم العربي.

لقد اهتمت الدراسات الخاصة بالحركات الإسلامية بتحليل الحركات المعنية من حيث إيديولوجيتها ومصادرها ومرجعياتها الفكرية، وفي هذا الإطار زاد الاهتمام بإعادة قراءة وتحليل أفكار كل من أبو الأعلى المودودي، حسن البنا، سيد قطب، باعتبارهم شكلوا مصادر فكرية للكثير من الحركات الإسلامية، إضافة لذلك اهتمت بعض الدراسات الأخرى بتحليل الحركات المعنية من حيث خلفياتها الاجتماعية متمثلة في سمات وملامح الأعضاء المنتسبين إليها من حيث متغيرات السن والتعليم والمهنة والانتماءات الطبقية والجهوية، وهياكلها التنظيمية وطبيعة علاقاتها الداخلية، إضافة إلى استراتيجيات الحركة وطبيعة علاقاتها مع السلطة.

لقد فرقت دراسات عديدة بين فئتين من الحركات الإسلامية:

الفئة الأولى: تشمل الحركات المعتدلة التي تقوم بممارسة العمل السياسي في إطار النظم القائمة، من خلال الأساليب السلمية مع نبذ العنف كآلية في التعاطي السياسي مع الآخر، ومن هذه الجماعات على سبيل المثال: جماعة الإخوان المسلمين في مصر، جبهة العمل الإسلامي في الأردن، حزب التنمية والعدالة في تركيا، حركة النهضة في تونس، حركة مجتمع السلم في الجزائر.

الفئة الثانية: تشمل الجماعات والتنظيمات الراديكالية التي تتبنى أفكار الجاهلية والتكفير، وتنتهج العنف كوسيلة للإطاحة بالأنظمة الحاكمة وبناء الدولة الإسلامية طبقا للأصول الإسلامية الصحيحة – وفقا لتصورات هذه الجماعات –، ومن بينها "جماعة الهجرة والتكفير"، "تنظيم الجهاد"، "الجماعة الإسلامية" في مصر، إضافة إلى الجماعات التي

انخرطت في العمل المسلح في الجزائر منها: "الجيش الإسلامي للإنقاذ"، "الجماعة الإسلامية المسلحة" والتي انشقت عنها جماعات أخرى منها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" والتي أصبحت تسمى فيما بعد "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وهي بذلك انخرطت في تنظيم القاعدة العالمي.

إن الدراسة الموجودة بين أيدينا تندرج ضمن الفئة الأولى من الحركات الإسلامية والتي تبنت إستراتيجية القبول بالنظام الحاكم، والانخراط في ممارسة العمل السياسي السلمي من خلال تحول الجماعة الإسلامية إلى حزب سياسي، والمشاركة في مختلف المحطات الانتخابية، وممارسة العمل البرلماني، إضافة للمشاركة في الحكومة ومحاولة التغلغل في مختلف مفاصل الحكم، وذلك من أجل أسلمة الدولة من الداخل بعدما تعذر أسلمتها من الخارج باستعمال مختلف الوسائل بما فيها استخدام العنف.

لقد عرفت الجزائر وعلى غرار العديد من الدول العربية والإسلامية بروز وانتشار التيارات الإسلامية والتي جعلت من معارضتها لخيارات ومشاريع السلطة القائمة موضوعا محوريا لفكرها ونشاطها السياسي، حيث عملت على تعداد سلبيات ونقائص السياسات المطبقة من قبل النظم السياسية الحاكمة، وحاولت تقديم البديل رافعة شعار "الإسلام هو الحل" الذي ينتج عنه – حسب رأيها – الازدهار والرفاهية والتقدم في ظل تحكيم الشريعة الإسلامية.

إن الموقع الطبيعي للحركات الإسلامية الجزائرية هو المعارضة السياسية للنظام الحاكم، وهذا الخط السياسي هو الذي سارت عليه مختلف فصائل الحركة الإسلامية منذ نشأتها بعد الاستقلال، ابتداء من معارضة جمعية القيم الإسلامية لنظام الرئيس أحمد بن بلة، ومرورا بالاشتباك السياسي الحاد بين الإسلاميين ونظام الرئيس هواري بومدين، والذي كان من نتائجه الحكم بالسجن على الكثير من قيادات الحركة الإسلامية منهم محفوظ نحناح الذي حكم عليه 15 سنة سجن سنة 1976، ووصولا إلى المعارضة الراديكالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ مع بداية التسعينات والتي انتهت بإيقاف المسار الانتخابي وحل الجبهة الإسلامية، ومن ثم الدخول في مسلسل العنف المسلح ضمن ما أصبح يسمى بالعشرية السوداء.

إن الأحزاب السياسية ذات الطابع الديني عادة ما تعارض الأنظمة الحاكمة، إلا أنه مع منتصف التسعينات ونظرا لتراكم التجارب السياسية للحركة الإسلامية، ظهرت إستراتيجية جديدة لتعامل الإسلاميين مع السلطة، تمثلت في المشاركة السياسية مع النظام السياسي الحاكم، هذا التوجه الجديد داخل الحركة الإسلامية في الجزائر مثلته حركة مجتمع السلم، وقد برز أساسا في أربعة أشكال رئيسية هي:

- الانضمام إلى الائتلاف الحكومي ثم التحالف الرئاسي الذي يحكم البلاد وهو يضم كل من: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم.
- المشاركة في المجالس المحلية والبلدية عن طريق تقديم قوائم انتخابية للمشاركة في الانتخابات ومن ثم تسيير المجالس المحلية.
- المشاركة في البرلمان عن طريق تقديم اقتراحات ومشاريع قوانين.
- المشاركة في الحكومة عبر تقلد عدد من الحقائب الوزارية (وصلت إلى 07 وزارات منها: وزارة السياحة، الصيد البحري، الصناعات الخفيفة والمتوسطة، الأشغال العمومية،...).

إشكالية الدراسة:

إن التغيير الجذري في مسار بعض فصائل الحركة الإسلامية لفت انتباهنا، وجعلنا نقترح هذه الدراسة التي تهتم بمشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة، ولذلك تم اعتماد الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير حركة مجتمع السلم على عملية صنع القرار من خلال مشاركتها في السلطة؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة المفتاحية المساعدة تتمثل فيما يلي:

ما هي البنية الفكرية التي ارتكزت عليها الحركة من أجل التأسيس لفلسفة المشاركة؟ وما هي الانعكاسات التي خلفتها إستراتيجية المشاركة على الحزب سواء بالنسبة لتماسكه الداخلي أو في طبيعة علاقته بالسلطة؟ وإلى أي حد يمكن أن تشارك الحركة في السلطة وتحافظ في نفس الوقت على خياراتها وأهدافها الخاصة، بعيدا عن

توجه السلطة المشاركة فيها؟ وإذا كانت المشاركة السياسية خيارا مبدئيا واستراتيجيا أليست هي بنفس القدر أداة توازن واستقرار بالنسبة للنظام السياسي؟

الفرضيات: وللإجابة على الإشكالية محل الدراسة نطرح الفرضيتين التاليتين:

1- كلما شاركت الحركات الإسلامية في السلطة زاد تأثيرها في عملية صنع القرار، أي أن المشاركة السياسية من خلال مؤشر الانتخابات ترفع من شعبية الحركة، وهذا ما يجعلها تتحصل على نتائج إيجابة تنعكس على عدد المناصب التي تتحصل عليها سواء في المجالس الشعبية المحلية أو البرلمان أو الحكومة، وهذا ما يجعلها تتغلغل أكثر في دواليب الحكم، مما يضاعف تأثيرها على عملية صنع القرار وفق إيديولوجيتها الإسلامية.

2- كلما شاركت الحركة الإسلامية في السلطة تراجع دورها في عملية صنع القرار، أي أن المشاركة السياسية في دواليب الحكم خاصة مشاركتها في الحكومة تجعل شعبيتها تتراجع، وهذا ما ينعكس سلبا على حجم تمثيلها السياسي وعلى عدد المناصب المتحصل عليها داخل مؤسسات الدولة، وبالتالي يضعف تأثيرها في عملية صنع القرار.

أهداف الدراسة:

- التعرف على نشأة الظاهرة الإسلامية في الجزائر.
- رصد قوة حركات الإسلام السياسي خارج نطاق جبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة أن هذه الأخيرة أخذت حصة الأسد من الدراسات المتعلقة بالحركة الإسلامية الجزائرية.
- دراسة مشاركة الحركة الإسلامية في السلطة، والكشف عن أسبابها وأبعادها ونتائجها من خلال تجربة حركة مجتمع السلم.
- محاولة إشباع التطلع والطموح العلمي بدراسة هذا الموضوع، والتخصص أكثر مستقبلا في دراسة الحركات الإسلامية.
- وضع نتائج هذا البحث تحت تصرف الباحثين والمهتمين والممارسين للعمل السياسي.

مجالات الدراسة:

المجال الزماني: منذ تأسيس الحزب سنة 1991 إلى الانتخابات التشريعية سنة 2012، مرورا بكل المحطات الانتخابية والأحداث المؤثرة في الحركة ومسارها السياسي.

المجال المكاني: ستقتصر الدراسة على المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم في الداخل الجزائري دون الحديث عن الانعكاسات الخارجية.

المجال الموضوعي: تعالج الدراسة مسألة محددة وهي قضية مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة ومقاربة الحركة لمفهوم المشاركة نظريا، إضافة لممارسة وتطبيق تلك المشاركة عمليا انطلاقا من مؤشر الانتخابات.

مناهج الدراسة:

- **المنهج التاريخي:** يستعمل هذا المنهج الوثائق والمعلومات التاريخية وذلك بقصد الاستفادة من تجارب الماضي، ذلك أنه لا يمكن فهم الحاضر إلا بدراسة الماضي وتطوراته لكي يمكن فهم الوضع الراهن والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وقد استخدم الباحث هذا المنهج من أجل فهم تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر وإبراز أهم المحطات التي مرت بها.

منهج دراسة الحالة: يتميز منهج دراسة الحالة بكونه يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، ذلك أن الحالة التي يتعذر علينا فهمها أو يصعب علينا إصدار حكم عليها نظرا لوضعيتها المعقدة، يمكننا أن نركز عليها بمفردها ونجمع جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بها ونقوم بتحليلها ثم نتوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها. وقد استفاد الباحث من هذا المنهج عن طريق دراسته لحالة حركة مجتمع السلم، حيث جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بها، بغرض الوصول إلى معرفة خصوصياتها.

المنهج الوصفي: وهو المنهج الذي يعتمد على اتباع طريقة الوصف الدقيق، وجمع كل المعلومات المتعلقة بالموضوع والربط بين الأسباب والنتائج، ومحاولة التفسير للوصول إلى حل الإشكال.

صعوبات الدراسة: صادف إعداد هذه الدراسة مجموعة من العراقيل والصعوبات أبرزها ما يلي:

– قلة الدراسات العلمية والأكاديمية حول المشاركة السياسية خاصة تلك المشاركة المتعلقة بالحركة الإسلامية في الجزائر، حيث أن أغلب الكتابات تصب في إطار وجهات نظر تخص أصحابها وذلك نظرا لطغيان الجانب الإيديولوجي فيها، وهذا ما يجعل الباحث أمام معطيات متناقضة ومتضاربة حول نفس الفكرة.

– صعوبة الحصول على معلومات تفصيلية ودقيقة من الحزب محل البحث، حيث أن الباحث تنقل عدة مرات إلى المقر الوطني لحركة مجتمع السلم من أجل إجراء مقابلات مع رئيس الحركة، إلا أنه تعذر ذلك إما لوجوده خارج الوطن أو ارتباطاته الداخلية، خاصة وأن إجراء البحث تصادف مع أزمة عميقة مر بها الحزب لها علاقة بانشقاق الوزير عمار غول ومن معه، ورغم ذلك فقد قام الباحث بإجراء مقابلتين مع كل من:

– عبد الله لطرش: رئيس المكتب السياسي لحركة مجتمع السلم على مستوى ولاية تلمسان.

– هيشور محمد : نائب برلماني سابق عن حركة مجتمع السلم ممثل عن ولاية وهران.

الدراسات السابقة:

1– دراسات حول الحركة الإسلامية في الجزائر:

توجد العديد من الدراسات التي رصدت أهم المحطات التاريخية عن الحركة الإسلامية منذ بزوغ الصحوة الإسلامية في الجزائر بعد الاستقلال، ابتداء من معارضة الشيخ البشير الإبراهيمي لنظام الرئيس أحمد بن بلة سنة 1963، ومرورا بتأسيس جمعية القيم برئاسة الدكتور الهاشمي تيجاني(1963–1966)، إضافة إلى تشكل الجماعات الإسلامية المختلفة مع بداية السبعينات، وأهمها جماعة الجزأرة التي تأثر أفرادها بفكر جمعية العلماء المسلمين وأفكار مالك بن نبي، وجماعة الموحدين بقيادة محفوظ نحناح التي انتهجت نهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية، وبعض الجماعات السلفية المتأثرة بالأفكار القادمة من الخليج العربي وخاصة من المملكة العربية السعودية، وأخيرا ظهور بعض الإسلاميين المستقلين مثل عباسي مدني، كما أشارت تلك الدراسات إلى تجمع

الجامعة المركزية والذي يعتبر أول ظهور علني ومنظم لمختلف أقطاب الحركة الإسلامية سنة 1982، وهي نفس الفترة تقريبا التي تأسست فيها الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة مصطفى بويعلي، وأهم تلك الدراسات التي تناولت تلك الأحداث مفصلة هي:

- دراسة الأستاذ أوصديق فوزي بن الهاشمي بعنوان "محطات في تاريخ الحركة الإسلامية 1962-1988"

- دراسة الأستاذ مسعود بوجنون بعنوان: "الحركة الإسلامية الجزائرية سنوات المجد والشؤم" .

- دراسة الأستاذ محمد بغداد بعنوان: "من الفتنة إلى المصالحة- أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر".

إضافة للدراسات السابقة هناك دراسات أخرى اهتمت بمرحلة انتقال فصائل الحركة الإسلامية من المرحلة السرية إلى المرحلة العلنية، وذلك تماشيا مع التعددية السياسية التي أقرها دستور 1989 حيث تشكلت أحزاب إسلامية معتمدة قانونا ودخلت الساحة السياسية، لكن سرعان ما انتقلت المنافسة السياسية السلمية إلى صراع واقتتال مسلح بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، وهذا ما جعل العديد من الباحثين يسلطون الضوء على هذه المرحلة، ومن الدراسات الممكن ذكرها في هذا الشأن:

- دراسة للأستاذين عبد المجيد بومزبار وعزين جميلة تحت عنوان:

" L'islamisme Algérien, de la genèse au terrorisme"

- دراسة الأستاذ أحميدة عياشي بعنوان: "الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص".

- دراسة الأستاذ لياس بوكراع بعنوان: " الجزائر- الرعب المقدس".

2- دراسات حول حركة مجتمع السلم:

توجد العديد من الكتابات والدراسات التي تناولت حركة مجتمع السلم سواء من جانب تحليل بنيتها الفكرية والتنظيمية أو مناقشة تجربتها في المشاركة السياسية وعلاقتها بالنظام السياسي، تلك الدراسات بعضها أنجزها كتاب محسوبون على الحركة منهم عبد

المجيد مناصرة والنذير مصمودي، إضافة إلى دراسات أخرى قام بها باحثون أكاديميون مستقلون، ونذكر من تلك الدراسات ما يلي:

- دراسة الأستاذ محمد أكرم بعنوان: "حماس الجزائر تاريخ دعوة ومسيرة حركة ومواقف شاهدة".

- دراسة الأستاذ فشار عطاء الله بعنوان: "تجربة التغيير في فكر الشيخ محفوظ نحناح".

- دراسة الأستاذ عبد المجيد مناصرة بعنوان: "الإصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل".

- دراسة للأستاذ الأخضر رابحي بعنوان: "نظريات الشيخ محفوظ نحناح في الدعوة والسياسة".

- كتاب للسيد مؤسس الحركة محفوظ نحناح بعنوان:

"الجزائر المنشودة- المعادلة المفقودة...الإسلام، الوطنية، الديمقراطية".

- دراسة للأستاذ نذير مصمودي بعنوان: "بعد الرصاص- الإسلاميون والأسئلة الساخنة".

أما الدراسات الأكاديمية والمتمثلة في بحوث جامعية فنذكر منها ما يلي:

- أطروحة دكتوراه للأستاذ سالمي العيفة تحت عنوان: "التجربة السياسية للحركات الإسلامية- دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر وتركيا والأردن من خلال الانتخابات".

- مذكرة ماجستير للأستاذ محمد زيتوني بعنوان: "الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر- دراسة حالة حركة مجتمع السلم 1989-2010".

- مذكرة ماجستير للأستاذ الأمين سويقات بعنوان: " التكيف السياسي للأحزاب الإسلامية في الجزائر والمغرب- دراسة مقارنة لحالتي حركة مجتمع السلم في الجزائر وحزب العدالة والتنمية في المغرب".

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول إضافة إلى الاستنتاجات والخاتمة، تم تناول المفاهيم الأساسية في الفصل الأول الذي خصص للإطار النظري والمفاهيمي، حيث تم التطرق للمشاركة السياسية من خلال مفهومها ومستوياتها وخصائصها في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص للحركة الإسلامية وتم استعراض مختلف التعاريف التي أشارت إليها سواء من مفكرين غربيين أو مفكرين عرب وجزائريين، إضافة إلى الإشارة إلى أهم العوامل التي ساهمت في بروز الحركة الإسلامية، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى مفهوم السلطة من حيث أشكالها ومميزاتها وأنواعها.

وبالنظر إلى أن موضوع الدراسة محوره الأساسي هو الحركات الإسلامية، فقد تم تخصيص الفصل الثاني لمسار تطور الحركة الإسلامية في الجزائر، ابتداء من الاتجاه الإصلاحي في الحركة الوطنية والمتمثل في جمعية العلماء المسلمين وتم الإشارة إلى ذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتم التعرض خلاله إلى أهم المحطات الرئيسية في تاريخ الحركة الإسلامية انطلاقا من مرحلة الاستقلال سنة 1962 ووصولا إلى مرحلة التعددية سنة 1989 مرورا بالفترات التي حكم فيها الرؤساء الثلاث للجزائر أحمد بن بلة، هواري بومدين، الشاذلي بن جديد، أما المبحث الأخير من الفصل الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى تفاعل مختلف فصائل الحركة الإسلامية مع التحول الديمقراطي الذي ظهر بعد دستور فيفري 1989، وتشكل الأحزاب الإسلامية التي كان أبرزها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية.

وحاول الفصل الثالث التعرف على الحركة محل الدراسة وهي حركة مجتمع السلم من خلال التعرض لبنيتها الفكرية والتنظيمية، حيث تم إفراد المبحث الأول للحديث عن نشأة الحركة وأهم المحطات الكبرى في تاريخها سواء في المرحلة السرية أو العلنية، إضافة إلى محاولة رصد بنائها وهيكلها التنظيمي وطنيا ومحليا، أما المبحث الثاني فقد تم من خلاله الغوص في أفكار الحركة، ومحاولة الكشف عن تصوراتها السياسية الخاصة بثوابتها ومقاربتها لمفهومي الديمقراطية والمشاركة السياسية.

في الفصل الرابع تم رصد مظاهر المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم في السلطة من خلال أربعة مباحث، حيث خصص المبحث الأول لمعرفة طبيعة المشاركة في السلطة التشريعية عن طريق عرض مختلف المحطات الانتخابية التي شاركت فيها الحركة الخاصة بالانتخابات التشريعية ابتداء من سنة 1991 وانتهاء بآخر اقتراع سنة 2012 ، أما المبحث الثاني فقد تم خلاله الكشف عن مشاركة حركة حمس في السلطة التنفيذية سواء في مؤسسة الرئاسة – الانتخابات الرئاسية– أو مشاركتها في الحكومة بعدد من الوزراء، وفي المبحث الثالث تم الحديث عن انعكاسات سياسة المشاركة المنتهجة من قبل الحركة سواء على تماسك بنائها الداخلي، أو على طبيعة علاقتها بالسلطة، وفي آخر مبحث تم تقييم إستراتيجية المشاركة بذكر إيجابياتها وسلبياتها مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف تلك المشاركة.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: المشاركة السياسية

إن مفهوم المشاركة السياسية عرف تطورا هاما، حيث كان مقتصرا في العصور الماضية على أثرياء القوم ووجهائهم من النبلاء وأصحاب النفوذ المالي والسياسي والعسكري، إلا أنه أصبح اليوم يشمل مختلف شرائح المجتمع حيث أنه يحق لكل مواطن مهما كان مستواه التعليمي ورتبته الاجتماعية المشاركة في الأمور التي تهم وطنه، ومن ثمة فإن المشاركة السياسية تعتبر من الوسائل المهمة لمقاومة الظلم والفساد والاستبداد، بل إنها أصبحت حقا من حقوق الإنسان، وركنا أساسيا لقيام أي نظام ديمقراطي، فتطور ونمو أي نظام سياسي أصبح يقاس بمدى تمكين المواطنين من المشاركة السياسية.

إن المشاركة السياسية هي أكثر من شعار دعائي ترفعه دولة ما، أو صفة يوصف بها نظام سياسي ما في أي مجتمع، إنما هي فلسفة يجب الإيمان بها، وإجراءات وخطوات قانونية، ووسائل فكرية وبشرية ومادية يجب توفيرها، وهي كذلك شروط اقتصادية واجتماعية وسياسية، لابد من تحقيقها حتى تحدث المشاركة الفعالة المطلوبة، ولهذا فمن الضروري البحث في مفهوم المشاركة السياسية، والمفاهيم المرتبطة بها، وفي أنواعها وأشكالها والميكانزمات الخاصة بممارستها، ومن هنا يطرح التساؤل التالي: ما المقصود بالمشاركة السياسية ؟

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية

تختلف مسميات المشاركة السياسية، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية وهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد ألا وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع.[1]

يتحدد مفهوم المشاركة السياسية بمجموعة من المصطلحات والدلالات، مستمدة من مجالات استخداماتها، فهي مشتقة من الفعل شارك، يشارك، مشاركة،

[1] سالمي العيفة ، المشاركة السياسية في العالم العربي والإسلامي بين الرسوخ والنفي، **دراسات استراتيجية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، العدد10، مارس 2010، ص.74.

وتعني المساهمة المشتقة من الفعل ساهم، يساهم، مساهمة، وهي بهذا المعنى تشير إلى المشاركة في كل المكاسب الاجتماعية، وتعني كذلك التعاون في مجال الحصول عليها، أو على جزء منها، وهي كذلك اقتسام الأرباح والخسائر معا، فهي موقف يتخذه الفرد في جميع الحالات ويشترك فيه مع الآخرين، لأن المشاركة تستوجب أكثر من طرف، إنها ذلك الفعل الإنساني القائم على المساهمة والمقاسمة من أجل الحصول على جزء أو قسط من شيء مادي أو معنوي، واللافت أن المشاركة هنا تنطوي على الفائدة أو المنفعة الشخصية أو الجماعية.[1]

وتعبر المشاركة السياسية بصفة عامة عن أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين في مستوياتهم المختلفة، وهذا المفهوم يقترب من المعنى العام الذي أورده معجم العلوم الاجتماعية للمشاركة، حيث يرى أن المشاركة تدل على المساهمة أو التعاون في أي وجه من أوجه النشاط، ويستخدم هذا الاصطلاح كثيرا في الاقتصاد، فيقال المشاركة في الأرباح أو إدارة المشروعات، أما في المجال السياسي فيدل على اشتراك المواطن في مناقشة الأمور العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو عن طريق اختيار من يمثله في المجالس النيابية.[2]

يعرفها "سدني فيربا" "Sidney verba": بأنها الأنشطة التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام ومهامهم التي يؤدونها والتأثير في بعض القرارات السلطوية[3]، في حين يعتبرها "فليب برو" "Philips braud" بأنها مجموعة من النشاطات التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية بمفهوم المواطنة أي ممارسة حقوق وواجبات المواطن منها حق التصويت، الترشح،...[4]

---

[1] شريفة ماشطي، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي، **مجلة الباحث الاجتماعي**، جامعة منتوري قسنطينة، العدد10، سبتمبر 2010،ص ص.146.145.

[2] إبراهيم مدكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975، ص.545.

[3] طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص.108.

[4] فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص.301.

وبهذا المعنى تصبح المشاركة السياسية تجسيدا حقيقيا للاندماج الاجتماعي أي أنه يمكن القول أن المشاركين هم أولئك الذين يشتركون في العمل السياسي والاجتماعي العام، ويحضرون الاجتماعات العامة، وينضمون إلى الأحزاب السياسية، ويخصصون جزءا من وقتهم يكرسونه للاهتمام بالقضايا والأمور العامة لمجتمعهم.[1]

فالمشاركة السياسية هي سلوك سياسي يتضمن تصرفات الأشخاص أو جماعات من الأفراد، وردود أفعالهم، فيما يتعلق بشؤون الحكم، ويتضمن هذا السلوك السياسي الفردي أو الجماعي كافة الأنشطة بما فيها الانتخاب[2]، ومن ثمة فإن المشاركة هي عمل وإجراء، تقوم به مجموعة حركات منظمة تتجه إلى التأثير في العالم الخارجي، وتستهدف غاية ما، وكثيرا ما يعبر عنها من الناحية الاجتماعية "بالعمل المشترك" أو "العمل الجماعي" أو "العمل السياسي" وهي الأعمال التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد، وتكون مباشرة عند اللجوء إلى وسائل غير سياسية كالإضرابات والتحالفات لإرغام الحكومة على القيام بتعديلات سياسية أو اجتماعية، وغير مباشرة وهي التي تتمثل في الجهود المقدمة من طرف الأحزاب السياسية للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتنفيذ برامجها السياسية أو لإبداء وجهة نظرها في برامج ومشاريع الحزب الحاكم.[3]

ويذهب البعض إلى أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر.[4]

كما يرى آخرون أن المشاركة السياسية هي قدرة مختلف القوى في المجتمع على التأثير في القرارات والسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال العديد من القنوات والمؤسسات، وتتضمن في حدها الأقصى قدرة المجتمع على صياغة شكل الدولة نفسها

---

[1] سعد إبراهيم جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1984، ص30.
[2] أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت، 1992، ص.38.
[3] المرجع السابق، ص.37.
[4] كمال المنوفي، **الثقافة السياسية المتغيرة**، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، 1979، ص.340.

وتحديد طبيعة نظام الحكم، وتشكيل الحكومة أو إسقاطها والرقابة على تصرفاتها، ويتمثل حدها الأدنى في أشكال السخط الصامت وعدم التعاون المنظم.[1]

أما هنتغتون ونلسون فينظران إلى المشاركة السياسية بأنها:" أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي وهي فردية أو جماعية، منظمة أو عفوية، موسمية أو مستمرة، سلمية أو عنيفة، فعالة أو غير فعالة، شرعية أو غير شرعية".[2]

نجد أن علماء السياسة يربطون مفهوم المشاركة السياسية بعاملين رئيسيين هما: الانتخابات ووسائل الإعلام، أما الانتخابات فتعتبر نموذج مهم للمشاركة، ومتفق عليها عالميا حيث تسود كل الأنظمة السياسية تقريبا سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، بما في ذلك الدول التي يكون فيها اختيار الناخبين عملية صورية فقط، وأما وسائل الإعلام وقراءة الصحافة ومناقشة الأخبار، فهي بدورها أصبحت فضاء عموميا يتيح للأفراد في المجتمع فرصة النقاش والتعبير عن الآراء وتبادل الأفكار، ثم إصدار القرارات سواء كانت إيجابية أو سلبية، بمعنى اتخاذ القرار بالمشاركة أو بعدمها.[3]

فالمشاركة السياسية، إذن، وفي أوسع معانيها هي حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية بكل الوسائل الشرعية، أما في أضيق معانيها فتعني حق المواطن في مراقبة هذه القرارات بالتقويم عقب إصدارها من طرف الحاكم[4]، وهنا تبرز قضيتان مهمتان وهما الاهتمام والتفاعل، ويجب الإشارة إلى أن كلا منهما يختلف عن المشاركة السياسية، فالاهتمام يعني عدم السلبية، حيث يشعر المواطن أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيرا وتأثرا، سواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أو لا، فإن الاهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة، أما التفاعل فإنه يعني التجاوب بحيث ينسى المواطن

[1] Verba Nie, **Participation and Political Equality: A Seven Nations Comparison**, Cambridge University Press, London, 1978, p.46.
[2] Samuel Huntington, Joan Nelson, **No Easy Choice: Political Participation in developing countries**, England Harvard University Press, London, 1979,p.3.
[3] Philippe braud, **sociologie politique**, casbah éditions, Alger, 2004, p.345.
[4] شريفة ماشطي، مرجع سبق ذكره، ص.151.

ذاته في نطاق الوجود السياسي، وهذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة، والاهتمام يؤدي إلى التفاعل والمشاركة[1]، وبالتالي تنتج العلاقات التالية:

- الاهتمام حقيقة ذاتية تنبع من شخصية المواطن.
- المشاركة إجراء نظامي قانوني، يسمح بها الهيكل السياسي.
- التفاعل نتيجة الاهتمام والمشاركة، ويحدد كذلك علاقة الفرد بالدولة.[2]

إن المشاركة السياسية تشمل كافة الأعمال والأنشطة التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الواسع والتي تهدف إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ والسلطة، ونذكر في هذا السياق: الاتصالات بالمسؤولين في الحكومة، المشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، إلى جانب التصويت في العملية الانتخابية.[3]

يتضح من خلال المفاهيم السابقة للمشاركة السياسية مجموعة من المعاني أبرزها:

- المشاركة السياسية هي عمل تطوعي يقوم به المواطن سواء في إطار فردي أو جماعي، بهدف الضغط على صانعي القرار لتحقيق مصالح أو مطالب معينة.
- ليس بالضرورة أن تكون أنشطة المشاركة السياسية في إطار قانوني، لأن أي نشاط يهدف إلى التأثير في السلطات العامة يعتبر مشاركة بما في ذلك السلوك السياسي العنيف كالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات.
- يجب التمييز بين المشارك السياسي والمحترف السياسي، حيث أن النشاط السياسي للمشارك متقطع وليس مستمر على عكس المحترف السياسي الذي يعتبر السياسة مهنته الأساسية وبالتالي نشاطه السياسي دائم ومستمر.

المطلب الثاني: مستويات المشاركة وخصائصها

1- مستويات المشاركة:

لما كانت المشاركة السياسية تعنى بصفة عامة بتلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين

[1] جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 55، 1983، ص109.
[2] شريفة ماشطي، مرجع سبق ذكره، ص.152.
[3] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص.304.

في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، ويمكن أن نحصي أربعة مستويات للمشاركة السياسية كما يلي:[1]

المستوى الأول (الأعلى): ممارسو النشاط السياسي

ويشمل هذا المستوى النخب السياسية التي تتوافر فيها معايير التعليم وامتلاك أدوات الدعاية والحركة لنشر تأثيرها على قطاعات عريضة من أفراد المجتمع، تمتلك هذه النخب العناصر والشروط التالية : عضوية منظمة سياسية، إمكانية التبرع لمنظمة أو مترشح، حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، المشاركة في الحملات الانتخابية، توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية لذوي المناصب السياسية أو للصحافة، الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

المستوى الثاني (الأوسط): المهتمون بالنشاط السياسي

يشمل هذا المستوى الأفراد الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

المستوى الثالث (الأدنى): الهامشيون في العمل السياسي

يشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان البعض يضطر للمشاركة من حين لآخر في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون أن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

المستوى الرابع: المتطرفون سياسيا

هم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجأون إلى أساليب العنف، والفرد الذي يشعر بعداء شديد اتجاه المجتمع بصفة عامة أو اتجاه النظام السياسي بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة السياسية وينضم إلى صفوف المتقاعسين، وإما يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.

---

[1] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية**، 2012/02/03 ، http://www.4shbab.com/index.cfm?do=cms.conarticle&contentid=214&categoryid=388

2- خصائص المشاركة السياسية:

تتسم المشاركة السياسية بمجموعة من السمات والخصائص يختصرها سعد إبراهيم جمعة في ثلاث خصائص هي:[1]

الفعل: وهي الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة.

التطوع: أي أن تقدم جهود المواطنين طواعية، وباختيارهم وهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا والأهداف الهامة لمجتمعهم، وليس تحت أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.

الاختيار: عن طريق إعطاء الحق للمشاركين بمساندة العمل السياسي والقادة السياسيين، أو الإحجام عن هذه المساندة في حالة تعارض التوجهات الحكومية مع مصالحهم الحقيقية.

إضافة إلى ذلك هناك من يضيف خاصيتين اثنتين هما:[2]

-أن المشاركة السياسية غير محددة بمكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة، فقد تكون على نطاق محلي أو جهوي أو وطني.

- المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي حق لكل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت، فمن حق كل مواطن أن يناقش القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله في البرلمان، وأن يرشح نفسه إذا أراد ذلك، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن، فهو مطالب بأن يؤدي ماعليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية اتجاه قضايا مجتمعه، لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

المطلب الثالث: أنماط المشاركة السياسية ومراحلها

1- أنماط المشاركة السياسية:

إن أشكال وأنماط المشاركة السياسية تختلف من دولة لأخرى، حسب طبيعة النسق السياسي من جهة، وحسب تدخل الحكومات عن طريق إصدار بعض التشريعات التي تنظم شكل المشاركة من جهة ثانية.

---

[1] سعد إبراهيم جمعة، مرجع سبق ذكره، ص.31.

[2] عطا أحمد علي، **تقدير الذات والمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009، ص.27.

فقد تكون المشاركة السياسية إيجابية أي أنها تتم بصورة سلمية قانونية مثل: التصويت في الانتخابات، الانضمام إلى الأحزاب السياسية، المشاركة في الحملات الانتخابية، الترشح عبر قوائم الأحزاب أو قوائم حرة، المشاركة في الاحتجاجات السلمية عن طريق المظاهرات أو الإضرابات، وقد تكون المشاركة سلبية تتم بصورة غير شرعية مثل: استعمال العنف بدرجات متباينة، إتلاف ممتلكات الدولة.[1]

وهناك صلة وثيقة بين عنف الدولة باستعمال وسائل القهر والإكراه المادي بحجة حماية النظام والأمن العام، وبين العنف ضد الدولة بحجة النضال ضد القمع والاستبداد، ورغم أن هذه المشاركة سلبية بالنسبة للنظام السياسي إلا أنها قد تكون إيجابية بالنسبة لناتج العملية السياسية، فليس ضروريا أن تكون أنشطة المشاركة السياسية قانونية أو تتفق مع معايير النظام السياسي، فالشغب والعنف والمظاهرات هي أمثلة لأنشطة المشاركة طالما أنها تهدف التأثير على السلطات، وقد نجد داخل النظام أو البلد الواحد النمطين معا للمشاركة السياسية.[2]

يقسم عبد الهادي الجوهري المشاركة في النشاطات السياسية إلى:[3]

– المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة: مثل عضوية حزب سياسي، الترشح في الانتخابات، تقلد منصب سياسي، الاشتراك في المظاهرات العامة.

– المشاركة في النشاطات السياسية غير المباشرة: مثل العضوية في هيئات التطوع.

أما الوجه الآخر للمشاركة فيتمثل في:

– اللامبالاة: أي عدم اهتمام الفرد بالشؤون العامة وعدم اتخاذه أي موقف اتجاه القضايا المختلفة.

– الشك السياسي: أي الاعتقاد بأن العمل السياسي عمل رديء ومنحط، وبالتالي تكون الثقة في السياسيين منعدمة.

---

[1] كروي كريمة، **الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر-3-، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، ص29.

[2] نفس المرجع والصفحة سابقا.

[3] المرجع السابق، ص.31.

– الإغتراب السياسي: هو شعور الفرد بأنه غير معني بشؤون المجتمع والسلطة، وهذا ما يقلل حماسته واندفاعه اتجاه المشاركة، والاغتراب قد يفرض من الخارج نتيجة وجود قيود في النظام السياسي تجعل الفرد يشعر بالحرمان والإقصاء من الحياة السياسية، أو نتيجة اختيار إرادي نابع من قناعة أن العمل السياسي لا قيمة له.

2- مراحل المشاركة

توجد أربعة مراحل للمشاركة السياسية تتمثل فيما يلي:[1]

– **الاهتمام السياسي:** يبدأ من خلال الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد تلك المناقشات أثناء الأزمات أو الحملات الانتخابية.

– **المعرفة السياسية:** أي معرفة الشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو الوطني مثل أعضاء المجلس الشعبي البلدي والولائي، ونواب البرلمان، الولاة والوزراء.

– **التصويت السياسي:** يتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية ومساعدة المرشحين أو المشاركة بالتصويت.

– **المطالب السياسية:** تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية، وتقديم الشكاوى للمسؤولين، والاشتراك في الأحزاب والجمعيات.

وتوجد المشاركة السياسية في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها، وإن كانت تبدو أكثر وضوحا وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الأنظمة الديمقراطية، التي تتيح مساحات أكبر للحرية، واحترام حقوق الإنسان وتوفير أجواء حرة لانتخابات تنافسية دورية، وبالتالي تتيح قدرا كبيرا لمشاركة المواطنين بشكل فاعل في الحياة السياسية.

إن المشاركة السياسية تحمل في طياتها العديد من الآثار الإيجابية سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، أما على مستوى الفرد فإنها تنمي فيه الشعور بكرامته وقيمته وأهميته السياسية، وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته، وتنهض

[1] مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره.

بمستوى الوعي السياسي إلى أعلى الدرجات، أما على مستوى السياسة العامة فإنها تدفع الحاكم إلى الاستجابة إلى مطالب المواطنين، وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة، ومن ثمة فإن ازدياد عدد المشاركين يؤدي إلى مزيد من العدل الاجتماعي والاقتصادي.

المبحث الثاني:الحركة الإسلامية

شهدت السنوات الأخيرة صعودا لافتا للحركات الإسلامية ، فقد تزامنت هذه الظاهرة مع انتشار الوعي الديني ، وتبدو هذه الصحوة معاكسة للتاريخ كما يلاحظ بعض الباحثين ، بمعنى أن التاريخ منذ قرون كان يشير إلى" نهاية الديني"، وهذا ما يؤكد انتشار ظاهرة العلمانية في العديد من الدول خاصة الغربية منها ، حسب هذا التصور فإن الدين كان ينحصر في النطاق الفردي ، لكن مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت تبرز الظاهرة الدينية وبقوة خاصة في العالمين العربي والإسلامي ممثلة في الجانب الاجتماعي والسياسي بما يسمى بالحركات الإسلامية ، كيف يمكن تفسير هذه الظاهرة ؟

البعض ينظر إليها كردّ فعل على أزمة الحداثة وليس عودة للدين ، أي أنه بعدما فشلت وأخفقت الحداثة برزت الحركات الإسلامية ، وبالنسبة للبعض الآخر فإن انبثاق هذا النوع من التدين لا يمكن تفسيره ببساطة على أنه مجرد رد فعل لإخفاق الحداثة ، فالبعد الديني والروحي عامل مكون لتاريخ الإنسان ، ذلك أن الفرد يشعر بقلق على مصيره الدنيوي والأخروي ، الأسئلة الوجودية وقلق الإنسان يدفعانه للالتجاء إلى الدين من أجل أن يلقى السكينة والتوازن المنشودين ، يريد الإسلاميون إحياء هذا البعد الديني في الإنسان، فتأخذ هذه المطالبة بالرجوع إلى الدين مظاهر مختلفة، البعض يسيّس هذه العودة للدين باعتبار أن هذا الأخير لا يمكن أن يأخذ كل مكانته إلا عبر السياسة (حال الإسلام السياسي) .[1]

[1] عكاشة بن المصطفى، **الإسلاميون في المغرب**، دار توبقال للنشر، المغرب، 2008 ،ص10.

المطلب الأول: مفهوم الحركة الإسلامية

ربط السياسة بالإسلام أحدث اختلافا كبيرا بين المفكرين والأكاديميين، حيث ظهرت للسطح تسميات عديدة أبرزها "الحركة الإسلامية" ،"الأصولية الإسلامية"، "الإسلام السياسي" ،"الإسلاموية"، "التطرف الإسلامي"، وغالبا ما يجري استعمال هذه المصطلحات بدون تفريق، لماذا مفردات مختلفة للدلالة على ظاهرة واحدة ؟

يعزو البعض هذه الصعوبات إلى ما يمكن تسميته بالعقبة اللغوية، أي عند ترجمة مصطلح معين من لغة إلى أخرى هذا ما يؤدي إلى الإخلال بمعنى المصطلح الأول، فهناك مصطلحات غربية تطلق على "الحركات الإسلامية" منها" intégrisme " و"fondamentalisme " ، لكن لو أرجعنا هذه الكلمات إلى سياقها الحقيقي فهي شيء مختلف تماما، كلمة " intégrisme " من أصل فرنسي، تدل على عقيدة الكاثوليكيين الذين يرفضون الإصلاحات التي دعا إليها مجمع الفاتيكان الثاني(1962 -1965) ،أما كلمة "fondamentalisme " فما هي سوى النقل الفرنسي لكلمة "fondamentalism " الإنجليزية، التي تدل على تيارات لاهوتية من أصل بروتستنتي، ولا تقبل سوى المعنى الحرفي للأناجيل، هذه الحركة ممثلة اليوم بالبروتستنتية الإنجيلية في الولايات المتحدة الأمريكية، ما هو ملاحظ إذا أن هذه المصطلحات الغربية جيء بها من سياق غربي وألصقت بالحركات والجماعات الإسلامية.[1]

والحال ليس أكثر إشراقا في اللغة العربية نفسها، ذلك أن المتخصصين في شأن الجماعات الإسلامية لم يتفقوا على مفاهيم موحدة في هذا الموضوع، صعوبة التوصل إلى إجماع على مفاهيم موحدة يرجع كذلك إلى طبيعة الحركة الإسلامية نفسها التي تتميز باختلافات كثيرة بداخلها، تصل أحيانا إلى التعارض والمجابهة، "أسلمة المجتمع من تحت أو فرض دولة إسلامية من فوق، تفضيل السبيل القانوني والمنافسة الانتخابية أو الاستيلاء بالعنف على السلطة، تجديد بناء الأمة واستعادة الخلافة أو حصر الأهداف الإسلامية في إطار الدولة-الأمة..."[2] .

[1] لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص ص.166،167.
[2] المرجع السابق، ص.168

إن الحركات الإسلامية التي ينظر إليها على أنها حركة واحدة، هي في حقيقة الأمر عدة حركات تتنوع وتختلف نظريا وعمليا في أمور جوهرية عدة، لكن الحركة التي تتناولها الدراسة تدخل ضمن الحركات الإسلامية السياسية، فهناك حركات إسلامية كثيرة لا تضع الهدف السياسي ضمن أهدافها، مثل الحركات الصوفية والتي كونها ضمن الجماعات الإسلامية وتمثل جزءا من الظاهرة الإسلامية إلا أنها لا تقحم نفسها في الأمور السياسية.

توجد تعريفات كثيرة ومتنوعة للحركة الإسلامية، فرانسوا بورغا يطلق عليها تسمية "إسلاموية" :" منذ الآن ستدعى (إسلاموية) كل محاولة للاستعانة بمصطلحات الإسلام، والجارية على أيدي فئات اجتماعية محرومة من فوائد التحديث، للتعبير ضد الدولة عن مشروع سياسي يستخدم الإرث الغربي كعامل رفض"[1].

وحسب لياس بوكراع فإن الأصولية موجودة في كل الأديان، فهناك "أصولية كاثوليكية" كما هناك "أصولية إسلامية" و"أصولية يهودية"، وتجمع بين تلك الأصوليات مواقف محافظة في كل المجالات خصوصا في المجال السياسي كما أنها ترفض مواصفات الحداثة.[2]

" ومن المزايا المشتركة للأصوليات تبخيسها للعلمانية، ورؤيتها في تحرير العقل من ربقة الإيمان السبب الأول لكل شرور القرن العشرين..."[3]

فالحركات الإسلامية بمختلف أنواعها هي منظمات تدعو إلى تأسيس السياسة على نصوص مقدسة، وتعتقد بحل كل المشكلات بواسطة الشرع المنزل، وتعمل على اجتثاث واستبعاد كل ما هو غريب عن الوحي الذي لا يتقبل تبديدا ولا تجديدا.[4]

" فالإسلاميون هم أتباع قراءة جديدة للنصوص التأسيسية (القرآن، السنة) بوصفها مصادر سياسية وأخلاقية مكونة للهوية، في سبيل نهضة العالم الإسلامي، إنما

---

[1] Françoit burgat, **l'islamisme au Maghreb**, kharthala, Paris, 1989, p.55.

[2] لياس بوكراع، مرجع سبق ذكره، ص169.

[3] Gille kepel, **La revanche de Dieu, Chrétiens, Juifs et musulmans à la reconquête du monde**, Le Seuil, Paris, 1991, p.260.

[4] لياس بوكراع، مرجع سبق ذكره، ص170.

يكمن الاختلاف الجوهري مع سابقيهم في قراءتهم الإيديولوجية للإسلام، المعتبر أداة للاعتراض الاجتماعي والاستيلاء على الحكم"[1] .

ويعرفها الدكتور يوسف القرضاوي: " بأنها ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة للإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه الحياة... كل الحياة"[2].

في حين يرى عبد الوهاب الأفندي:" أن مصطلح الحركات الإسلامية يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة وتنادي إلى تطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، وهي تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها "[3].

وهناك من يعطي لمفهوم الحركة الإسلامية بعدا دوليا، " فهي تتمثل في أن مجموعات كبيرة من الناس في العالم غير راضين بالانقسام الحالي للقوة العالمية، هؤلاء الناس يصفون أنفسهم أنهم مسلمون، فتسييس عدم الرضا هذا، اتخذ شكل الإسلاموية"[4].

ويعرفها الباحث الجزائري هواري عدي بأنها:"حركة سياسية تهدف لإقامة الدولة الإسلامية، وتبني سياستها الإدارية على العمل من أجل الخير العام ، وخطابها يوفر معلومات حول الفئات الاجتماعية، وتستمد شرعيتها من الخطاب القرآني " [5] .

المقصود بالحركة الإسلامية عموما جميع الحركات السياسية الدينية (الإسلامية) التي تقدم بديلا إسلاميا تستبعد كل النماذج السياسية القائمة، وترتبط أهدافها بإنشاء دولة إسلامية، أي دولة قائمة على تطبيق الشريعة، دولة تقوم على الدمج بين النظام السياسي والنظام الديني، فجميع الحركات الإسلامية، من المغرب إلى أندونيسيا تؤكد على أن عنصري الإسلام والدولة مندمجين مع بعض وأن أحدهما لا يكتمل من دون الآخر.

وتجنبا من الباحث لأي خلط محتمل في المفاهيم، قرر اختيار تسمية "الحركة الإسلامية" ذلك أن المصطلحات الأخرى مثل "الأصولية"، "الإسلام السياسي"، قد تعني نفس المعنى للحركة الإسلامية، إلا أن هناك بعض التحفظات عليها، فكلمة أصولية مثلا

---

[1] Lamchichi (A), **L'islamisme en Algérie**, L'Harmattan, Paris, 1992, p.36.

[2] يوسف القرضاوي،**أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، دار الرحاب، الجزائر،1990، ص9 .

[3] عبد الوهاب الأفندي (وآخرون) ،**الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص.10.

[4] بوبي س.سيد، **الخوف الأصولي- المركزية الأوروبية وبروز الإسلام**، ترجمة عبد الرحمان أياس، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص.14.

[5] Lahouari Addi, Dynamique et contradiction du system politique algérien, **Revue Algérienne des science juridique économique et politique**, N02, 1989, p.16.

جيء بها من سياق غربي وهي في الأصل حركة بروتستنتية نشطت في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى فإن الإسلاميين أنفسهم يفضلون تسمية الحركة الإسلامية .

المطلب الثاني: عوامل بروز الحركة الإسلامية

كتب الكاتب المصري محمد أحمد خلف الله منذ 25 سنة كتابه "الصحوة الإسلامية في مصر" مؤكدا أن المستقبل ليس في صالح الحركة الإسلامية، كما أصدر عالم السياسة الفرنسي أوليفيي لوروا سنة 1992 كتابه "فشل الإسلام السياسي"، ثم جاء بعده أنطوان بسبوس وأصدر سنة 2000 كتابه "الإسلاموية...ثورة مجهضة"، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وانطلاق الحرب على الإرهاب، توقع الكثيرون أن تكون نهاية الحركات الإسلامية وشيكة، لكن التطورات أثبتت عدم صحة تلك التوقعات، وأصبح تزايد شعبية الإسلاميين أمرا واقعيا متفقا عليه، هذا ما أثبتته الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر وباكستان والأردن وتركيا والمغرب والعراق والبحرين ومصر وغيرها، صحيح أن الإسلاميين لا يحملون دائما نفس الفكر، ولا يتبنون نفس المنهج، لكنهم في مختلف الدول التي سمح لهم فيها بخوض الانتخابات يحققون نجاحات قد تكون نسبية وقد تكون كبيرة، لكنها نجاحات لا يمكن إنكارها، بينما تخفق أطراف سياسية أخرى سبقتهم في الغالب إلى الميدان سنوات أو عقود.[1]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الأسباب الرئيسية المفسرة لبروز الحركة الإسلامية ؟ وما هي العوامل التي أدت لازدياد شعبيتها ؟ لاشك أن الجواب ليس بسيطا، فإن العوامل متعددة ومتداخلة، لكن يمكن الوقوف عند أهمها من خلال سياقاتها الكبرى، وأبرز تلك العوامل ما يلي:

1- نداء الهوية:

لقد مضى زمن ادعاءات أفول الأديان، لتشهد مختلف شعوب العالم صحوات إيمانية تعبر عن الرغبة في الرجوع إلى الهوية، وهناك دراسات وتحليلات كثيرة حول الظاهرة

[1] شفيق شقير، **الإسلاميون في الواقع السياسي العربي** ، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، الدوحة، 2006، ص.32 .

بالولايات المتحدة الأمريكية وفي أمريكا اللاتينية، لكن حالة العالم الإسلامي لها خصوصيات عديدة منها ما هو ثابت عميق، ومنها ما هو ظرفي مؤقت.

أما الثابت العميق فهو كون التاريخ الإسلامي يشهد دوما فترات منتظمة من إحياء الدين وتجديده، وتكاد لا تجد حركة إصلاحية تقاوم الضعف والتفرقة والتخلف إلا وتستعين بالإحياء الديني رافعة للإصلاح.

أما الظرفي المؤقت فهو مرتبط بظروف ما بعد الحرب الباردة، فالراجح أن ما تعرض له المسلمون من تطهير عرقي في البوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان وغيرهم من مسلمي البلدان التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي، واستمرار الانتهاكات الصهيونية للحقوق الفلسطينية، والاحتلال الأمريكي للعراق، قد أدى إلى عودة الشعور بالهوية الإسلامية بقوة.

ويزيد من ذلك العديد من التصريحات والممارسات من قبل مسؤولين وفاعلين غربيين تعطي الطابع الديني للتوترات والصراعات الموجودة، مثل حديث الرئيس الأمريكي جورج بوش عن الحرب الصليبية، وتحذير بعض الغربيين من الإسلام [1].

2- فشل النخب العلمانية:

يرى "فؤاد عجمي" أن هذا الفشل يعود في جزء أساسي منه إلى الطريقة التي تحالفت بها نخب ما بعد الاستعمار مع الحداثة والغرب، وعملت على احتقار شعوبها لكونها متخلفة[2]، ويقول" فيشر" أن الإسلاموية رد فعل على "اللبرالية الساذجة" التي سادت في ثلاثينات القرن العشرين، واشتراكية العالم الثالث التي سادت في الستينات والسبعينات[3]، فظهور الجماعات الإسلامية كنتاج لعدم قدرة النخب العلمانية التي خلفت الأنظمة الاستعمارية على تحقيق آمال الشعوب وتطلعاتها.

ومع تناقص مصداقية النخب والأحزاب التقليدية لدى المواطنين، وعدم اقتناعهم بوجود فرص حقيقية في حياة ديمقراطية وعيش كريم، لجأوا إلى التصويت العقابي ضد

[1] المرجع السابق، ص33.
[2] Ajami Fouad, **the arabe predicament**, Cambridge university press, Cambridge, 1981, p171.
[3] Fischer Michael, **Islam and the revolt of the petit bourgeoisie**, Daedalus, 1982, p102.

تلك النخب والأحزاب، وعلقوا الكثير من آمالهم على هذا الوافد الجديد على العمل السياسي، والمتمثل في الحركة الإسلامية.

3- تبعية الدول العربية للخارج:

تزايدت مظاهر وأشكال تلك التبعية، واتسعت موجة الغزو الثقافي الغربي للمنطقة، خاصة مع تقدم وسائل الاتصال والإعلام، ما أوجد وكرس قناعة لدى قطاعات اجتماعية واسعة في الوطن العربي والعالم الإسلامي مفادها أن ذلك يمثل خطرا على الهوية الإسلامية، واستمرت قوى الهيمنة الغربية في عرقلة مختلف محاولات التحرر والنهوض، ودعمت العديد من الأنظمة القمعية في بلدان العالم الإسلامي، وفي غيرها من بلدان العالم الثالث، وبعد إطلاق الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب ازدادت الاعتداءات في أفغانستان والعراق وغيرها.

" إنه سيناريو يشعر المواطنين في بلداننا بالإهانة والقهر والظلم، فيتجهون في عمومهم إلى الدين وإلى الحركات الإسلامية كتعبير عن الرفض وتوق إلى الأمل في مستقبل تسوده العزة، وبينت بعض الدراسات أن الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان العربي والمسلم إضافة إلى الغضب الشعبي العارم إزاء السياسة الأمريكية، لها علاقة مباشرة بالإقبال على الحركات الإسلامية، كما أن موقف التيار الإسلامي من تلك السياسة ومناهضتها، ساهم في رصيده ومصداقيته لدى الرأي العام ".[1]

4- نقص المشاركة السياسية:

إن الطبيعة الدكتاتورية لأنظمة ما بعد الاستعمار ضيقت كل المساحات العامة الممكن من خلالها تبادل الآراء، فالطبيعة الشخصانية للأنظمة السياسية من جهة، والارتكاز على القمع عن طريق تسليط البوليس السياسي على الناس من جهة أخرى، والاعتماد على الخارج من جهة ثالثة، كل ذلك نتجت عنه دكتاتورية واسعة، فلم يكن إلا أن برز المسجد كساحة وحيدة للخطاب العام، ففقدان المشاركة العامة في العملية السياسية كان عاملا رئيسيا من العوامل التي أفضت إلى تسييس المساجد.[2]

[1] شفيق شقير، مرجع سبق ذكره، ص.34.

[2] Ajami Fouad, Op.Cit, p.171.

5- الفاعلية الاجتماعية:

إن الحركات الإسلامية تملك فاعلية اجتماعية عالية تمكنها من احترام الناس وثقتهم، فأبناؤها حاضرون مع عموم المواطنين، يشاركونهم الأفراح والأتراح، مشاركة الإسلاميين في المجتمع المدني تتمثل في جمعيات خيرية و طفولية وشبانية وبعض النقابات الطلابية، هذه الأذرع والواجهات الاجتماعية للإسلاميين تجعلهم يحتكون أكثر بالمجتمع ويتغلغلون فيه، وهذا ما يجعلهم يؤثرون أكثر فيه نظرا للخدمات الطبية والخيرية والاجتماعية التي يقدمونها في الكثير من الأحيان مجانا، إضافة لذلك نجد أن الغالبية الساحقة من إطارات وقيادات وأعضاء الحركة الإسلامية فاعلين ناشطين في المجتمع قبل أن ينتقلوا إلى الحركات والأحزاب السياسية أصلا، كما أن الكثير منهم ينتمون إلى الطبقات الفقيرة و المتوسطة.[1]

6- العامل الاقتصادي:

هناك مجموعة كبيرة من الآراء تقوم بالربط بين الاقتصاد والسياسة ربطا مباشرا، فالتنمية الاقتصادية تذيب الروابط الاجتماعية التقليدية، فتبرز الإسلاموية[2] كردة فعل على نتائج النمو الاقتصادي السريع، ومن ثمة نجد أن تدمير الأنماط التقليدية للحياة والغموض الذي يوحي بذلك يدفعان الناس إلى تأكيد طريقة حياتهم التقليدية، أو إلى إعادة تكريسها كوسيلة للتأقلم مع المتغيرات.

7- الأزمة المجتمعية:

إن أزمات المجتمع بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها مجموعة من الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، تصاعدت حدتها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، حيث أخفقت النظم العربية في تحقيق الشعارات التي رفعتها منذ الخمسينات بشأن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية وتحرير فلسطين، خاصة أن إسرائيل تمكنت من احتلال أراض عربية جديدة على إثر هزيمة العرب عام 1967، ومن هنا

[1] شفيق شقير، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.
[2] بوبي س.سيد، مرجع سبق ذكره، ص66.

طرحت هذه الجماعات شعار "الإسلام هو الحل"، باعتبار أن البدائل التي تبنتها النظم العربية من ليبرالية وقومية واشتراكية قد فشلت ووصلت إلى طريق مسدود.[1]

8- نجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 :

شكلت هذه الثورة عاملا مهما في ظهور وتنامي الحركات الإسلامية، سواء كانت سنية أو شيعية في العديد من الدول العربية، فهي أكدت من ناحية إمكانية تعبئة الجماهير من أجل الإطاحة بنظام حكم علماني، ومن ناحية أخرى أكدت إمكانية تأسيس حكم إسلامي في بداية الربع الأخير من القرن 20.[2]

المبحث الثالث: السلطة

المطلب الأول: مفهوم السلطة

تعد السلطة السياسية ركنا جوهريا وأساسيا في قيام الدولة، نظرا لكونها العنصر المميز للدولة عن غيرها من الجماعات، حيث تمارس سلطتها وسيادتها على جميع الأفراد الموجودين فوق إقليمها، حتى أن البعض يعرف الدولة بالسلطة، غير أن هذا الرأي منتقد لأن السلطة ظهرت قبل ظهور الدولة وتطورت مع المجتمعات، لذا يمكن القول أن السلطة لا تعني دائما الدولة ذلك أن هناك فرقا بين سلطة رئيس جماعة وسلطة حكومة حديثة، فالاختلاف ليس فقط من حيث درجة وقوة هذه السلطة، وإنما أيضا من حيث طبيعتها، وهذا ما يتطلب ضرورة التفرقة بين السلطة (Autorité)، والسلطة السياسية (Pouvoir politique).[3]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص238.

[2] Zohural Bari, The impact of Iranian revolution of the movement of Islamic revival in the Arab east, **international studies**, vol 3, 1986.

[3] سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزء الأول، الطبعة الحادية عشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص ص.72.71

أ-السلطة (Autorité):

"السلطة في اللغة هي القدرة والقوة على الشيء، والسلطان الذي يكون للإنسان على غيره... وجمع السلطة سلطات، وهي الأجهزة الاجتماعية التي تمارس السلطة كالسلطات السياسية والسلطات التربوية والسلطات القضائية وغيرها"[1].

كما تعتبر "إحدى الوظائف الأساسية للتنظيم الاجتماعي للمجتمع، إنها القوة الآمرة التي في حوزتها الإمكانية الفعلية لتسيير أنشطة الناس بتنسيق المصالح المتعارضة للأفراد أو الجماعات وبإلحاق تلك المصالح بإدارة واحدة عن طريق الإقناع أو القسر"[2].

" فالسلطة هي القدرة على التأثير في الأشخاص ومجريات الأحداث باللجوء إلى مجموعة من الوسائل تتراوح بين الإقناع والإكراه".[3]

تشير هذه التعريفات إلى حقيقتين على الأقل، وهما:

1- السلطة أمر.

2- السلطة واقع اجتماعي.

فالسلطة عموما سياسية أو غير سياسية لا تقوم إلا في جماعة، ومن ثمة فإن ظاهرة السلطة هي ظاهرة اجتماعية، فليست السلطة السياسية وحدها هي التي تتمتع بخاصية الاجتماعية وإنما يشاركها في ذلك السلطات القائمة في التجمعات الإنسانية الأخرى، ويقصد بالسلطة غير السياسية أو "بالسلطة الاجتماعية" التوصل من خلال علاقات مع الآخرين إلى الحصول على خدماتهم أو الظفر بطاعتهم، ومصادر هذه السلطة الاجتماعية متعددة كالثراء المادي، والمركز الاجتماعي الذي يحتله شخص ما، والذي قد يكون ناتجا عن شغله لوظيفة حكومية، وقد يكون مصدر السلطة أيضا هو العلم والثقافة أو الفن، فكبار العلماء والخبراء والفنانين يتمتعون بسلطة يمكنهم بواسطتها أن يؤثروا على سلوك الآخرين[4].

---

[1] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978، ص670.

[2] **Dictionnaire philosophique**, Ed. du progrès, Moscou, 1985, p.409.

[3] جورج بالانديه، **الأنثروبولوجيا السياسية**، ترجمة جورج أبي إسحاق، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986، ص.37.

[4] عبد الله ناصف، **السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص.8.

يمكن تشخيص السلطة إذن على أساس أنها قوة في خدمة فكرة، إنها قوة بلورها الوعي الاجتماعي وتتجه تلك القوة نحو قيادة المجموع للبحث عن الصالح العام المشترك قادرة على أن تفرض على أعضاء الجماعة ما تريد القيام به.[1]

ونجد أن السلطة تختلف في قوتها حسب الأوقات والظروف والوضعيات، فالسلطة تكون قوية في الفرقة العسكرية التي يفترض فيها الانضباط والصرامة أكثر مما تظهر تلك السلطة في إدارة عمومية، وتكون أقل في فرقة رياضية أو فنية، إلا أنها نادرة الزوال بشكل نهائي، لأن التفكير في زوالها ينافي الواقع الاجتماعي وحب التسلط الذي تطبع عليه البشر.[2]

ب- السلطة السياسية(pouvoir politique):

يقصد بها السلطة في المدينة وهذا هو المعنى اللغوي، أما المفهوم الاصطلاحي فيراد بها سلطة الدولة، وبذلك فإنها سلطة التنبؤ والدفع والقرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة لقيادة البلاد، ومع ذلك فإنه من الناحية الواقعية نلاحظ بأن السلطة السياسية تبدو ممارسة بصفة شبه كلية من قبل السلطة التنفيذية في حين أن السلطة التداولية (البرلمان) تبدو كمؤسسات رقابية.

وما من شك في أن السلطة السياسية لا تختلف عن السلطة (Autorité) لقيامها هي الأخرى على الأمر والطاعة، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة التمييز بين الحكام والمحكومين وأن الحكام يفترض فيهم، لكونهم يشكلون أقلية، أنهم يعتمدون على ثقة الأغلبية التي بدورها تمنح الحكام وسائل الإكراه الضرورية لحفظ النظام والأمن في إطار القانون.

والمؤكد أن السلطة السياسية ضرورية لقيام الدولة، لكونها الوسيلة التي بواسطتها تستطيع الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية لا ينافسها في ذلك أحد، حيث تمتلك القوة العسكرية لحماية مصالح الأفراد والجماعات التي أقامتها وتنظم أمرها بما يتماشى والصالح العام، لأن وظيفة الدولة في عصرنا الحاضر لم تعد قاصرة على حماية مصالح

[1] فوزي أوصديق، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009،ص.90.
[2] سعيد بوالشعير، مرجع سبق ذكره، ص.72.

الحاكم ومجموعته عن طريق القوة، وإنما أصبحت تمتد إلى العديد من المجالات هدفها تحقيق أكبر قسط من العدل والمساواة، وهذا ما يميز الدولة الحديثة عن الدولة القديمة، لذلك يشترط علماء السياسة والقانون أن تقوم السلطة على رضا وقبول المحكومين.[1]

يعرف جان مينو(J.Meynaud) السلطة بأنها ممارسة نشاط ما على سلوك الناس، أي القدرة على التأثير في ذلك السلوك، وتوجيهه نحو الأهداف والغايات التي يحددها من له القدرة على فرض إرادته، ولن تكون وسائل السلطة في تحقيق ذلك استعمال الإكراه فحسب، فبإمكانها تأمين الطاعة وتحقيق الأهداف بواسطة الحظوة أو الصيت أو الموقع الاجتماعي وحتى بواسطة السلوك الذي يعده المجتمع سلوكا فاضلا فيرفعنا إلى مرتبة النموذج أو القدوة[2].

ومن أبرز الذين تحدثوا عن السلطة نجد ماكس فيبر، الذي يعتبر العنف هو الوسيلة الطبيعية للسلطة، من حيث احتكارها وشرعنتها، إلا أن تأكيد ماكس فيبر على احتكار السلطة للعنف يبرره هاجس البحث عنده عما يجعل هذا الاحتكار مشروعا وشرعيا، لذلك نجده يبحث عن أسس لهذه الشرعية، ويحددها في ثلاث نماذج للسلطة:

أ- نموذج تقليدي يستند إلى نفوذ "الأمس الأزلي" ويتمثل في سلطة الأعراف وقداسة الاعتقاد في السلف.

ب- نموذج السلطة الكاريزمية (Charismatique) المبنية على الاعتقاد في قدرات شخص استثنائي بسبب قداسته أو بطولته أو ميزاته المثالية.

ج- نموذج السلطة القانونية المستمدة من الاعتراف بمعقولية التشريعات والقوانين.

إن هذا التصنيف الذي يقيمه فيبر، هو في الواقع إجابة على أسئلة كان طرحها بخصوص السيطرة والخضوع، أي في أية شروط يخضع الناس وعلى أية وسائل تستند السيطرة التي تخضعهم[3].

---

[1] المرجع السابق، ص.73.

[2] جان مينو، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة جورج يونس، الطبعة الثالثة، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص.88.

[3] ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، ترجمة نادر ذكرى، دار الحقيقة، بيروت، 1982، ص ص.48.47.

المطلب الثاني: أشكال السلطة ومميزاتها

أ – أشكال السلطة

تتخذ السلطة ثلاثة أشكال رئيسية: فإما أن تكون اجتماعية مباشرة، أو تكون مجسدة في شخص معين، أو تكون سلطة مؤسسة.

أولا: السلطة الاجتماعية المباشرة هي التي لا يمارسها أحد بمفرده، ولكن الكل يطيعون ويتصرفون في إطار العادات والتقاليد، وهي تتصف بأنها غير مطبوعة بطابع الإرهاب والعقاب وإن كان الشخص خوفا من الإبعاد الذي قد يطاله فهو مضطر إلى التصرف بما يرضي الجماعة، وهذا النوع من السلطة ساد في العصر القديم ونجده مستمرا في عصرنا الحالي في بعض الأماكن في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، أين توجد جماعات لازالت تعيش على النمط التقليدي البدائي، حيث يعتمد أفرادها على معتقدات وعادات وتقاليد يؤمنون بها مسبقا وهي غير قابلة للنقاش، وهذا ما يجعل أولئك الأفراد مجبرين على احترام تلك العادات وعدم الخروج عليها وإلا تعرضوا لعقوبات طبيعية أو إلهية حسب اعتقادهم.

ثانيا: أما السلطة المجسدة في شخص أو فئة معينة فهي تلك السلطة التي تكون مرتبطة بشخص الحاكم نظرا لما يتمتع به هذا الأخير من نفوذ، وبالتالي فهي ليست وظيفة مستقلة عنه يمارسها وفق أحكام قانونية.

ثالثا: أما السلطة المؤسسة فهي التي تعتمد على رضا الشعب، لأن الحاكم لا يمارسها كامتياز أو كصاحب سيادة أو مالك لها وإنما كوظيفة أسندت له من قبل صاحب السيادة (الشعب) لمدة محددة، والحقيقة أن السلطة المؤسسة تنشأ لدى وعي الجماعة بأنها أسمى من الفرد، وأن لها حقوق تسمو عليه، مع التسليم أيضا بأن الفرد ليس عدوا لها وإنما يكمل كل منهما الآخر، وبظهور السلطة المؤسسة تظهر أيضا القواعد القانونية فيستقر النظام أكثر من غيره لاعتماده على القانون واحترامه بما يتماشى والتطور ومصلحة الجماعة[1].

[1] سعيد بوالشعير، مرجع سبق ذكره،ص.74.

ب- مميزات السلطة

تنفرد السلطة السياسية بالعديد من المميزات ،أهمها أنها سلطة عامة، وأنها سلطة أصيلة ومستقلة وذلك باحتكارها للقوة العسكرية وبقيامها بوضع القوانين وتنفيذها ميدانيا، وسنتطرق إلى هذه المميزات تباعا:

أولا: السلطة السياسية في الدولة سلطة عامة، فهي ذات اختصاص عام، حيث يمتد نشاطها لجميع نواحي الحياة في الدولة، كما أنها السلطة السياسية العليا، أي أنها تسمو على جميع السلطات الأخرى ويخضع لها جميع أفراد الشعب، فهي أساس التنظيم في الدولة [1].

فالسلطة السياسية شاملة تمارس من قبل الحكام على الجماعة المتواجدة في إطار إقليم الدولة، وبالتالي هي غير محددة المجالات والنشاطات إلا وفق إرادتها، لأن غايتها هي تحقيق الخير المشترك للجميع.

ثانيا: من مميزات السلطة السياسية تأرجحها بين الفاعلية والقانونية من جهة، واستعمال الإكراه من جهة ثانية، فالسلطة السياسية حتى إذا كانت لا تعتمد على رضا المحكومين أو على الأقل الأغلبية منهم، يمكن أن تكون سلطة فعلية على الأرض، وهذا النوع من الحكم الفعلي يظهر أساسا على إثر القيام بانقلاب عسكري، مما يؤدي إلى ظهور نظام سياسي جديد، تطغى فيه السيطرة على الحرية وبالتالي الإكراه على الرضا.

وكثيرا ما يتقبل المحكومون هذا النوع من الحكم بعد إجراء تغيير طفيف عليه، فتتحول السلطة إلى قانونية، ومن ثمة فإن عنصر الرضا هو الذي يحول السلطة من فعلية إلى قانونية شرعية[2].

ثالثا: من مميزات السلطة السياسية أنها سلطة أصلية ومستقلة، تتبع منها جميع السلطات الأخرى في الدولة، وهي كذلك السلطة الدائمة التي لا تقبل أن تكون مؤقتة

[1] فوزي أوصديق، مرجع سبق ذكره، ص.89.
[2] سعيد بوالشعير، مرجع سبق ذكره،ص.81.

أو مجزأة، ويترتب على ميزة أصالة السلطة السياسية أنها تتمتع بالاستقلال السياسي، وهذا ما يتنافى مع اندماجها وتبعيتها لأية سلطة أخرى.

رابعا: تحتكر السلطة السياسية القوة العسكرية المادية التي تجعلها قوة قاهرة تسيطر على أرجاء الدولة، ولا تسمح بوجود أية تنظيمات عسكرية تملك سلاح غير شرعي من غير المؤسسة العسكرية الرسمية التي تتمثل في الجيش، حيث يقوم هذا الأخير بحماية الإقليم من أي اعتداء خارجي أو تمرد داخلي، إضافة إلى المؤسسة الأمنية المتمثلة في جهاز الشرطة والتي بدورها تعمل على حماية المواطنين من الاعتداءات من جهة، وحماية مؤسسات الدولة ومرافقها من جهة أخرى[1].

خامسا: إن السلطة السياسية هي التي تضع القوانين الوضعية، وتتكفل بتنفيذها وفرض احترامها وعدم انتهاكها من طرف الغير[2].

إذ إنه وبوجود هذه الخصال والمميزات، تكون الدولة قوية ومتماسكة وبضعفها وانتفائها تتقوقع وتضعف.

المطلب الثالث: أنواع السلطة

استقرت التقاليد الدستورية على أن السلطات العامة التي تمارس مهام الحكم في الدولة تنقسم إلى ثلاث سلطات: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، ودستور الدولة هو الذي ينص على هذه الهيئات وعلى اختصاصاتها، وعلاقتها ببعضها البعض، وفيما يلي تفصيل لهذه السلطات.

أ- السلطة التشريعية:

هي السلطة التي يناط بها سن القوانين في الدولة، تلك القوانين التي تقوم بتنظيم العلاقات بين الناس في المجتمع، وبمقتضاها يحيى الأفراد حياة آمنة منظمة.

وفي العصر الحديث تضطلع البرلمانات -أيا كان الاسم الذي يطلق عليها- بهذه الوظيفة، وهي إعداد التشريعات وإبرامها، وقد يشارك في هذه الوظيفة رئيس الدولة

[1] عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الدار الجامعية، مصر، ص.24.
[2] فوزي أوصديق، مرجع سبق ذكره، ص.89.

– ملكا أو رئيس الجمهورية – بدرجة تتفاوت من بلد إلى آخر طبقا للنظام الدستوري في الدولة، خاصة في حالة تعطل الحياة النيابية فيما بين الدورتين البرلمانيتين.

والهيئة النيابية التي تتولى مهمة التشريع قد تتشكل من مجلس واحد، وقد تتشكل من مجلسين، وهذا ما هومعمول به في العديد من الدول مثل الجزائر، مصر، فرنسا،...الخ ولكن الأمر يزداد تعقيدا بالنسبة للدولة التي تعمل بالنظام الفدرالي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد إلى جانب البرلمان الاتحادي أي المجلس النيابي بغرفتيه، الذي يشرع للدولة الاتحادية، يوجد كذلك مجلس نيابي في كل ولاية يتولى مهمة التشريع داخلها، الوظيفة الأساسية للسلطة التشريعية هي سن القوانين، إضافة إلى ذلك هناك مهام أخرى مثل الرقابة السياسية، والرقابة المالية على السلطة التنفيذية[1]، وبالتالي نستنتج أن السلطة التشريعية تقوم بثلاث وظائف رئيسية: الوظيفة التشريعية، الوظيفة السياسية، الوظيفة المالية.

أولا: الوظيفة التشريعية

تتمثل في سن القوانين، وهذه الأخيرة تمر بمراحل عديدة تبدأ بالاقتراح ثم المداولة و التصويت والتصديق، وأخيرا مرحلة الإصدار و النشر، و حق الاقتراح قد يكون حكرا على البرلمان وحده، أو قد تشاركه السلطة التنفيذية في ذلك، نظرا لما تمتلكه من خبرة في تطبيق القانون على الناس، وهذا ما يجعلها أكثر معرفة بإيجابيات وسلبيات القانون والفراغات القانونية الممكن تداركها عن طريق حق الاقتراح الذي تتمتع به السلطة التنفيذية اتجاه السلطة التشريعية.

وبعد المداولة على مشروع القانون يتم التصويت عليه في جلسة علنية كمبدأ عام، وتتم الموافقة عليه بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، بشرط ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن نصف الأعضاء، وبعد هذه المرحلة تبدأ مرحلة التصديق على القانون، وهذه المرحلة تتم بمعرفة رئيس الدولة، والذي يملك حق الاعتراض على مشروع القانون المقدم إليه، فإذا وافق عليه كلف رجال السلطة التنفيذية بما يسمى ب"الإصدار" ثم تأتي بعد

[1] عاصم أحمد عجيلة /محمد رفعت عبد الوهاب،**النظم السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999،ص ص.92.93.

ذلك عملية نشر القانون في الجريدة الرسمية ويحق لكل مواطن معرفة فحواها، عن طريق وسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون والجرائد.

ثانيا:الوظيفة السياسية

تتجلى هذه الوظيفة وتتوضح أكثر في الدول التي تعمل بالنظام البرلماني مثل بريطانيا، حيث تمارس السلطة التشريعية رقابة على السلطة التنفيذية، وهذه الرقابة تتمثل في حق أعضاء البرلمان توجيه أسئلة واستجوابات إلى أعضاء الحكومة، وحقهم أيضا في طلب إجراء تحقيق برلماني حول موضوع معين، وأخيرا من حقهم كذلك سحب الثقة من الوزراء مجتمعين أو منفردين.

ثالثا:الوظيفة المالية:

تتمتع المجالس النيابية باعتبارها ممثلة للشعب بالولاية العامة على أموال الدولة، فتراقب بياناتها وأوجه إنفاقها وينتج عن ذلك حق البرلمان في إقرار ميزانية الدولة، والموافقة على استغلال واستخراج ثروات البلاد للمصلحة العامة، هذا فضلا عما يقرره المبدأ الدستوري العريض من أنه لا ضريبة إلا بقانون، أي أن فرض الضرائب لا يتم إلا بموافقة البرلمان.

ب-السلطة التنفيذية:

إن السلطة التنفيذية لها وظائف تكميلية للسلطة التشريعية، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بتشريع القوانين أما الأولى فتنفذ تلك التشريعات على أرض الميدان، فعلى المستوى النظري يعتبر دور السلطة التنفيذية تابع للسلطة التشريعية[1].

وتباشر السلطة التنفيذية اختصاصات عديدة لتحقيق المصلحة العامة، وهذه الاختصاصات ذات أوجه سياسية وتشريعية وتنفيذية وإدارية.

أولا: الاختصاصات السياسية: تمارس السلطة هذه الاختصاصات في مجالين أحدهما داخلي والآخر خارجي.

[1] سليمان محمد الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي- دراسة مقارنة**، مطبعة جامعة عين شمس، مصر، 1986، ص.225.

في المجال الداخلي: تتولى السلطة التنفيذية وضع السياسة العامة للدولة عن طريق وضع الخطط والإشراف على تنفيذها، كما أنها تراقب السلطة التشريعية إذ يصل الأمر بها إلى حل البرلمان إذا اقتضت الضرورة، بالإضافة إلى ذلك يقوم رئيس الدولة في النظام البرلماني بتعيين رئيس الوزراء من الأغلبية البرلمانية، أما في النظام الرئاسي فإن رئيس الدولة هو الذي يقوم باختيار الوزراء ، كما يعفيهم من مناصبهم متى شاء، وهو الذي يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة ولو كان رجلا مدنيا.

في المجال الخارجي: تقوم السلطة التنفيذية بإبرام المعاهدات مع الدول والمنظمات الدولية، ويتولى ذلك عادة رئيس الجمهورية، كما يقوم هذا الأخير بتعيين السفراء في الدول الأجنبية ويعتمد سفراء تلك الدول في دولته، ومن صلاحيات السلطة التنفيذية إعلان حالة الطوارئ وإعلان حالة الحرب إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ثانيا: الاختصاصات التشريعية

تساهم السلطة التنفيذية في التشريعات التي يسنها البرلمان وذلك عن طريق اقتراح مشاريع القوانين، ويستقل الجهاز التنفيذي أحيانا بإصدار القوانين في حالة تعطل الحياة النيابية.

ثالثا: الاختصاصات التنفيذية والإدارية

تقوم السلطة التنفيذية بتنظيم المرافق العامة والأجهزة الإدارية، حيث أنه يحق لها تعيين الموظفين وعزلهم، كما أنها تعد الميزانية العامة للدولة، وأخيرا فهي المخولة بتنفيذ القوانين والمحافظة على أموال الدولة ومصالحها[1].

ج-السلطة القضائية:

هي السلطة المختصة بتفسير القانون، وتطبيقه على المنازعات التي تعرض عليها، فالقاضي لا يضيف شيئا إلى القانون ولكنه يطبقه، ويبرز دور القضاء بشكل جلي إذا كان التشريع ناقصا أو غامضا، حيث أنه في هذه الحالة يفسر القانون، وقد يضيف إليه جديدا[2].

وتتكون السلطة القضائية عادة من القضاة ورجال النيابة العامة، وفي أغلب الأحيان لا تتضمن الدساتير تنظيما مفصلا لأوضاع السلطة القضائية، وإنما تحتوي على المبادئ

[1] عاصم أحمد عجيلة /محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره ،ص ص.99.98.
[2] سليمان محمد الطماوي، مرجع سبق ذكره، ص.317.

العامة مثل استقلال القضاء، وعدم خضوعه لأية سلطة أخرى ، وفي كثير من الدول ينقسم القضاء إلى قضاء عادي وقضاء استثنائي وقضاء سياسي.

أولا:القضاء العادي

هو القضاء الذي يختص بالفصل في المنازعات بين الأفراد، أو بينهم وبين السلطات العامة، ومن صوره الحديثة القضاء الإداري.

ثانيا: القضاء الاستثنائي

يتمثل في القضاء العسكري ومحاكم أمن الدولة.

ثالثا : القضاء السياسي

يناط به الفصل في المنازعات ذات الطابع السياسي، فيشكل محاكم خاصة لمحاكمة كبار المسؤولين في الدولة إذا ثبت أنهم قاموا بجرائم معينة[1]، كما يقوم هذا النوع من القضاء بمراقبة القوانين الصادرة ومدى مطابقتها للدستور.

[1] عاصم أحمد عجيلة /محمد رفعت عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره، ص.100.

الفصل الثاني:

تطور الحركة الإسلامية في الجزائر

إن الحركة الإسلامية التي ظهر تأثيرها في العملية السياسية بشكل قوي في بداية التسعينات لم تولد من فراغ، وإنما ترجع بذورها الأولى إلى عهد الحركة الوطنية حيث أن التشكيلات السياسية التي برزت قبل ثورة التحرير من شيوعيين واستقلاليين وإصلاحيين، استمر تواجدها بعد فترة الاستقلال الوطني، وعلى إثر ذلك يمكن القول أن الحركة الإسلامية هي الامتداد الطبيعي للحركة الإصلاحية ممثلة في جمعية العلماء المسلمين، حيث أنه بعد الاستقلال انخرط العديد ممن كانوا ينشطون في جمعية العلماء ضمن جمعية القيم الإسلامية، واستمر نشاط الإسلاميين بعد ذلك مع ظهور الجيل الثاني منهم، حيث تبلورت العديد من الجماعات ذات التوجه الديني خلال فترة السبعينات والثمانينات منهم جماعة الجزأرة، جماعة الموحدين، الحركة الإسلامية المسلحة، وبعض الجماعات السلفية، إلى أن اندلعت أحداث أكتوبر 1988 والتي تمخض عنها ظهور التعددية السياسية، ومن ثم تشكلت الجماعات الإسلامية السالفة الذكر في إطار أحزاب سياسية أبرزها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة المجتمع الإسلامي "حماس"، وحركة النهضة الإسلامية.

المبحث الأول: الاتجاه الإصلاحي في الحركة الوطنية - جمعية العلماء المسلمين -

المطلب الأول: الحركة الوطنية

إن احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، كان في واقع الأمر نتيجة توسع الاستعمار الأوروبي الذي كان يهدف إلى السيطرة على الأسواق العالمية، وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وفي الوقت نفسه استغلال المستعمرات الجديدة، والطريقة الأساسية لهذا التوسع كانت تحطيم البنى الثقافية والاجتماعية للسكان الأصليين، وتحويل اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد موجه إلى التصدير، وأثناء تلك العملية التدميرية، كان الجزائريون عرضة لأعمال وحشية.

في هذا السياق كتب المفكر الألماني فريدريك إنجلز سنة 1857 عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ما يلي:" من الوهلة الأولى لاحتلال الجزائر من طرف الفرنسيين وحتى الوقت الحالي، فإن هذا البلد كان طوال هذه الفترة مسرحا لأحداث دموية ونهب وعنف... إن هذه الحرب الشرسة التي قامت بها فرنسا، هي ضد كل القيم الإنسانية

والحضارية والمسيحية، إن ما يمكن قوله عن الجزائر هو أنها مدرسة حربية للجنرالات والجنود الفرنسيين، فكل الضباط الذين تحصلوا على ميداليات في الحرب الإجرامية أجروا تدريباتهم العسكرية والتربوية بالجزائر"[1] .

إن السياسة الاستعمارية في الجزائر قد هيأت شروط نشأة الحركة الوطنية وتطورها، وحولت مطالبها من إصلاحات اقتصادية واجتماعية إلى المطالبة بالاستقلال السياسي الكامل، لكن المناضلين الجزائريين لم يكونوا يشكلون مجموعة متجانسة، فقد كانت لهم أفكار مختلفة حول مستقبل الجزائر، وذلك انطلاقا من تصوراتهم الإيديولوجية المتناقضة[2].

بحسب المؤرخ الفرنسي أندريه نوشي (André Noushi)، فإن تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية مر بمرحلتين أساسيتين، ففي المرحلة الأولى كان الجزائريون يطمحون إلى تحقيق المساواة مع الفرنسيين القاطنين في الجزائر، بينما في المرحلة الثانية الممتدة من عام 1930– 1950 فإن فكرة الجزائر المستقلة نمت وانتشرت بشكل واسع[3].

إضافة لتقسيم "نوشي" لتطور الحركة الوطنية، يمكن أن نقسم تاريخ مقاومة ونضال الجزائريين ضد الاستعمار إلى ثلاثة مراحل كما يلي:

1– تمثلت الفترة الممتدة من 1830إلى1900 بالمقاومة الوطنية التقليدية للحكم الاستعماري الفرنسي، متمثلة في ثورات القبائل وشيوخ الزوايا أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر،الشيخ بوعمامة، المقراني، الزعاطشة، لالا فاطمة نسومر،....

2– شهدت الفترة الممتدة من 1900–1954 ظهور حركة وطنية عصرية، اتخذت من المدن قاعدة لنشاطها، وتحولت تدريجيا إلى حركة معارضة للاستعمار، وبحلول الثلاثينات برزت إلى الوجود أربع اتجاهات داخل الحركة الوطنية منفصلة ومتميزة عن بعضها البعض: الاندماجيين، الإصلاحيين، الشيوعيين، الاستقلاليين.

---

[1] Karl Marx and Friedrich Engels, **On Colonialism**, progress publishers, Moscow, 1974, p.75.

[2] سليمان الرياشي (وآخرون)، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص ص.20.19.

[3] André Noushi, **La Naissance du nationalisme algérien 1914-1954**, Minuit, Paris, 1969, p.1.

3- تمثل الفترة الممتدة من عام 1954-1962 المرحلة الأخيرة من تاريخ تطور الحركة الوطنية، وقد تميزت هذه المرحلة بنشاط جماهيري ثوري منصهر في تنظيم جبهة التحرير الوطني أدى في النهاية إلى حصول الجزائر على استقلالها[1].

إن الاتجاه الإصلاحي أثناء الحركة الوطنية تمثل أساسا في جمعية العلماء المسلمين، التي كان ظهورها الأول مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين، ومن ثمة فقد مثلت هذه المرحلة لحظات الميلاد الأولى للنخبة الجزائرية التي تحمل المشروع الإسلامي الأول في القرن الماضي، والتي ستنتج أول خطاب إسلامي سيكون له دور التأثير في حياة وحركية العمل الإسلامي فيما بعد، ومن هنا يطرح التساؤل التالي: متى تأسست جمعية العلماء المسلمين؟ وما هي ظروف نشأتها؟ ومن هم أبرز رجالها؟

المطلب الثاني: تأسيس جمعية العلماء المسلمين

إن العمل الإسلامي بشكله الحديث والمنظم، حمل مشعله في البداية رجال جمعية العلماء المسلمين حيث أنهم بذلوا جهودا كبيرة من أجل تأسيسه ومد جذوره في الواقع اليومي للجزائريين، ومما زاده صعوبة هو الاستعمار الذي كان جاثما على صدور الجزائريين من جهة، ثم الجهل والأمية التي كانت مستشرية في أعماق المجتمع، إن هذه المرحلة التأسيسية امتدت عبر ثلاثة وأربعين عاما، كانت كلها تصب في مجال العمل على بناء خطاب إسلامي يتلاءم مع الظروف ويستجيب لمتطلبات المجتمع.

أبرز رجال جمعية العلماء الشيخ عبد الحميد بن باديس وهو من مواليد قسنطينة سنة 1889 ينتسب إلى عائلة لها دورها التاريخي بالمنطقة، فهي تنتمي طرقيا إلى الطريقة القادرية وكان والده عضوا فاعلا في نخبة قسنطينة، وعضوا بالمجلس الجزائري الأعلى والمجلس العمالي بقسنطينة، وقد أخذ التعليم الأولي بقسنطينة ثم انتقل إلى جامع الزيتونة سنة 1908، وقد تم تعليمه سنة 1912، وعاد إلى قسنطينة سنة 1913، وتحت مضايقات الطرقيين، وخوفا من التجنيد الإجباري للحرب العالمية الأولى، قرر السفر إلى الحجاز،

[1] سليمان الرياشي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.20.

وهناك التقى لأول مرة بالشيخ البشير الإبراهيمي الذي ولد بسطيف سنة1889 وبها تلقى تعليمه الأولي، وهاجر إلى الحجاز سنة 1911 تحت ضغوط الخدمة العسكرية الفرنسية.[1]

كان لقاء الشيخ الإبراهيمي مع الشيخ بن باديس منعرجا هاما ليس في تاريخ الرجلين فقط بل في تاريخ الجزائر ككل، ومما زاد في توافقهما أن كلاهما جزائري المولد، مشرقي التكوين، ويدفعهما طموح الشباب وسعة الاطلاع والمعرفة إلى العمل معا ومن أجل فكرة واحدة.

في سنة 1931 أصدرت جريدة الشهاب دعوة إلى إنشاء جمعية العلماء، وقد جعل بن باديس جائزة تقدر بألف فرنك فرنسي لمن يسعى إلى تحقيق هذه الدعوة، وهذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها فكرة جمعية العلماء باسمها، وقد تلقت هذه الدعوة ردود فعل كثيرة عبر عنها أصحابها بمراسلة الجريدة، وبدأت الفكرة تنتشر عبر أرجاء الوطن، ويبدو أن احتفالات فرنسا بمرور قرن على وجودها في الجزائر عبر نشاطات ضخمة ومستفزة لمشاعر الجزائريين، كانت الدافع المهم الذي ساعد على إنجاز هذا العمل، وإخراجه إلى أرض الواقع كهيئة تعبر عن الهوية والثقافة المحلية، وعن شخصية لم تزل قائمة منذ قرن من التدمير[2].

كان تأسيس جمعية العلماء بنادي الترقي يوم 05 ماي 1931، وقد تم الاتفاق بين أعضائها في القانون الأساسي على التركيز على العمل الثقافي والديني، وضمت الهيئة القيادية العليا للجمعية مختلف الأطراف من العلماء إلى الطرقيين إلى الإداريين، لأن الشيء الجامع الوحيد بينهم هو الشعور بالانتماء إلى هوية واحدة، وبعد سنة من النشاط، تعرضت الجمعية لأول أزمة لها عند تجديد الهيئة الإدارية، فقد تحالف الطرقيون من أجل الاستيلاء على الجمعية، إلا أن بن باديس وأنصاره تصدى لهم، وتشكلت الهيئة الإدارية الجديدة على الشكل التالي:

[1] محمد بغداد، **من الفتنة إلى المصالحة: أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر**، دار الحكمة، 2007، ص.28.
[2] المرجع السابق، ص ص.32.31.

1- عبد الحميد بن باديس 2- محمد البشير الإبراهيمي

3-الطيب العقبي 4- مبارك الميلي

5- الأمين العمودي 6- الفضيل الورتلاني

7- عبد القاسمي 8-الطيب المهاجي

9- الشيخ ابن عربية 10- إبراهيم أبو اليقظان

11- محمد خير الدين 12- العربي التبسي

13- الشيخ المكي 14- أبو عبد الله البوعبدلي

وبهذه القيادة الجديدة، تنطلق جمعية العلماء المسلمين فعليا في عملها بانسجام لتأسيس الخطاب الإسلامي الأول في الجزائر عبر جهاز منظم، وهيئة لها مرجعيتها الفكرية وإستراتيجيتها الثقافية، والوسائل التي تحقق لها أهدافها[1].

المطلب الثالث: إيديولوجية ومواقف جمعية العلماء

إن الجدل الرئيسي الذي كان يدور بين الجزائريين خلال الثلاثينات من القرن الماضي كان يتمحور حول نقطتين أساسيتين تتعلقان بمسألة الإستراتيجية التي يجب إتباعها في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي، حيث رأى بعضهم أن تغيير عقليات الناس قد يؤدي بالضرورة إلى تغيير محيطهم الاجتماعي، في حين رأى بعضهم الآخر أن تغيير المحيط الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى تغيير عقليات الناس، وكان على جمعية العلماء أن تتخذ موقفا واضحا من هاتين الأطروحتين، وقد استقر رأيها على الأخذ بالطرح الأول، وانطلاقا من ذلك كان اهتمامها منصبا على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجنيد الرأي العام الجزائري ضد الاستعمار، وفي هذا المجال، طالب العلماء بحرية تدريس اللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة الفرنسية، إيمانا منهم بأن تحقيق هذين المطلبين سوف يضمن الوجود المتميز للأمة الجزائرية.

[1] المرجع السابق، ص ص.34.33.

منذ تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931 أصبح اسمها مرتبطا باسم الشيخ عبد الحميد بن باديس طوال فترة الثلاثينات، وتحت تأثير قادة الحركة الإصلاحية في المشرق العربي، أمثال جمال الدين الأفغاني، رشيد رضا، ومحمد عبده، اهتم بن باديس بوضع الإسلام في الجزائر.

وفي هذا السياق لاحظ "برونو إتيان" (Bruno Etienne) أن الإسلام كان يشكل العنصر الأساسي الموحد للشعب الجزائري، إذ أن الدين كان بمثابة الوعاء الذي تصب فيه قيم المقاومة[1]، ويقول المؤرخ الفرنسي "شارل روبيرت أجيرون" (C.R.Ageron) :"إن تركيز العلماء على الهوية العربية الإسلامية، كان محاولة منهم لمواجهة الإيديولوجيات الأجنبية، وبالتالي إنهاء حالة الاغتراب السياسي والثقافي لمجتمعهم"[2].

ومن أجل نشر أفكاره وجمع شمل العلماء الجزائريين الذين يؤمنون بالاتجاه الإصلاحي، أنشأ عبد الحميد بن باديس مجموعة من الجرائد أبرزها "المنتقد" و"الشهاب"، حيث بدأ ينشر أفكاره الإصلاحية[3]، وبحسب القانون الأساسي لجمعية العلماء فإنها كانت تطمح إلى نشر الدين الإسلامي الصحيح ومحاربة الخمر والآفات الاجتماعية، بالإضافة إلى محاربة الأمية والبطالة والتبذير وكل ما حرمه الشرع.

إن نشاطات جمعية العلماء كانت في الكثير من الأحيان تحمل مضامين سياسية، وفي هذا المجال يقول علي مراد ما يلي: " في الحقيقة إن العلماء ركزوا نشاطهم على الإصلاح الديني، لكنهم في نفس الوقت أعطوه دلالة ثقافية وسياسية، والتي ساهموا من خلالها في تطوير الوعي الوطني الجزائري"[4]، ولاشك أن أهم عمل سياسي قامت به الجمعية هو ترويجها لفكرة الأمة الجزائرية والدفاع عن أصالتها، كما هو مبين في الشعار الذي رفعه ابن باديس:" الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا"، وعندما

[1] Bruno Etienne, **Algérie : cultures et révolution – L'histoire immédiate**, Seuil, Paris, 1977, pp.120.127.
[2] Charles Robert Ageron, **Histoire de L'Algérie contemporaine**, Presses universitaires de France, Paris, 1979, p.583.
[3] Ali morad, **Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940 : Essai d'histoire religieuse et sociale**, mouton, La Haye, 1967, p.119.
[4] Ibid, p.333.

قال فرحات عباس مقولته الشهيرة سنة 1936 حول عدم قدرته على اكتشاف الأمة الجزائرية جاء الرد الحاسم من ابن باديس في قصيدته المعروفة " شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب..." يؤكد فيها وجود الأمة الجزائرية واستحالة جعلها جزءا من فرنسا، لقد رفض ابن باديس بوضوح فكرة اندماج المجتمع الجزائري في الثقافة الفرنسية الغربية[1].

لكن وفي مقابل ذلك نجد أن فكرة تحديد الاستعمار في الجانب الثقافي، والعمل على إحياء مقاومة مضادة له على أساس النشاط الثقافي فقط، هو الذي جعل النزعة الاستقلالية تغيب من أدبيات الخطاب الإصلاحي، وتجعله بعيدا عن التيار الاستقلالي الذي تزعم ونال شرف قيادة تحرير الجزائر، وجر الجميع إلى الثورة والتخلي عن كل الطرق والأساليب التي اعتمدوها سابقا[2].

إلا أن هذا الأمر لا ينقص من دور جمعية العلماء حيث أن أقطاب الحركة الوطنية من شيوعيين واستقلاليين واندماجيين وإصلاحيين، كل كان يعمل من موقعه الخاص إلى أن تطورت المفاهيم تدريجيا، حتى وصلت الحركة الوطنية في منتصف الخمسينيات بأغلب مكوناتها إلى الانصهار في بوتقة واحدة تمثلت في جبهة التحرير الوطني، والتي من خلالها استطاع الجزائريون نيل استقلالهم.

المبحث الثاني: محطات في تاريخ الحركة الإسلامية (1962-1989)

إن التيارات والتوجهات السياسية قبل الثورة التحريرية – من أقصى الاندماجيين إلى أقصى الاستقلاليين إلى ما بينهما من إصلاحيين وشيوعيين– كانت قد بلورت لنفسها خطابات سياسية متقاربة في بعض الأحيان وفي أغلب الأحيان كان التباعد هو المسيطر على التقارب، ففترة الثورة لم تكن لهذه التيارات إلا فترة استثنائية، أو بعبارة أدق فترة هدنة فرضتها الظروف الجديدة التي ظهرت على الساحة السياسية، ذلك أن خطاب التيار الإسلامي خفت صوته أثناء فترة الثورة، رغم

[1] سليمان الرياشي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.25.
[2] محمد بغداد، مرجع سبق ذكره، ص.121.

مساهماته الجليلة فيها شأنه شأن التيارات الأخرى، إلا أنه لم يكن في القيادة والصدارة بحكم أنه لم يكن صاحب المبادرة، لكنه وبعد انتهاء الثورة وحصول الجزائر على استقلالها عاد خطاب الإسلاميين ليفتح هذه المرة مرحلة جديدة في مسيرته تتسم بالصراع مع السلطة الجديدة[1].

إن نظام الحكم بعد الاستقلال كان أحاديا لاغيا للتعددية السياسية بشكل رسمي، ومن جملة الأخطاء التي ارتكبتها القيادة السياسية أنها لم توفر مجالات ملائمة لكل الأطراف التي ساهمت في النضال والمقاومة السياسية والمسلحة، فقد كان الخطاب الثوري العنيف الذي واجهت به الحركة الوطنية الاستعمار هو نفسه الذي تعاملت به السلطة الجديدة مع الشعب المستقل عن الاستعمار، فبدلا من سيادة منطق البناء السلمي للمجتمع والدولة ساد المنطق الثوري الإقصائي الذي فوت فرصة غالية جدا لإمكانية استيعاب جميع الأطراف السياسية والاجتماعية ضمن مشروع التعددية في إطار الوحدة، فقد كان هناك اليسار الثوري واليمين البرجوازي وأقصى اليمين المحافظ الديني، وكل هذه التيارات كانت تحتاج إلى فضاءات جديدة حتى تتمكن من تجديد خطابها[2].

ومن أجل فهم طبيعة الأحداث المتعلقة بالحركة الإسلامية من فترة الاستقلال حتى بداية التعددية سنة 1989، ارتأينا تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل: المرحلة البنبلية، المرحلة البومدينية، المرحلة الشاذلية.

المطلب الأول: المرحلة البنبلية

سميت هذه المرحلة بالبنبلية نسبة إلى حكم الرئيس الأول في تاريخ الجزائر المستقلة السيد أحمد بن بلة، وقد دامت فترة حكمه ثلاث سنوات (1962-1965) حيث تم تأسيس الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، وقد تم اختيار المنهج الاشتراكي ونظام الحزب الواحد وهذا ما تم تكريسه في أول دستور عرفته الجزائر سنة 1963، حيث نصت مادته العاشرة من الفقرة الرابعة على " تشييد ديمقراطية اشتراكية ومقاومة

[1] محمد بغداد، مرجع سبق ذكره، ص ص.76.75.
[2] سليمان الرياشي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.193.

استغلال الإنسان لأخيه الإنسان"، كما كرست المواد: 23،24،25 الدور القيادي لحزب جبهة التحرير الوطني، فهو الذي يحدد سياسة الأمة ويراقب المجلس الوطني والحكومة، ويشخص المطامح العميقة للجماهير وينظمها[1].

ورغم أن النصوص الرسمية للدولة الجزائرية تؤكد على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد في الساحة السياسية، وهو صانع الدولة ومراقبها، إلا أن "بن بلة" استطاع التفرد بالسلطة، مستندا إلى دستور 1963، الذي خوله سلطات تنفيذية واسعة، مما أدى إلى تركيز السلطة في شخصه، فأصبح صاحب السلطة العليا في الحزب والدولة معا[2].

وبالتالي منع أي نشاط سياسي أو إعلامي معارض بعد الاستقلال بقوة القانون، ونظرا لذلك لجأ بعض الزعماء التاريخيين إلى المعارضة الفردية والجماعية وأسسوا العديد من الأحزاب والتنظيمات المعارضة منهم محمد بوضياف الذي أسس "حزب الثورة الاشتراكي"، وحسين آيت أحمد الذي أسس "جبهة القوى الاشتراكية"، أما جمعية العلماء المسلمين فلم يسمح لها بمعاودة نشاطها بعد الاستقلال بحجة أن مهمتها اندمجت في مهمة الدولة، وهذا ما اضطر بعض شيوخها إلى المعارضة السلمية كتابة وخطابة لكل التوجهات الاشتراكية الرسمية[3]، وفي هذه اللحظة بالضبط بدأت تبرز ملامح الحركة الإسلامية متمثلة في نقطتين أساسيتين:

- المعارضة الفردية لبعض رجال الدين والمحسوبين أساسا على جمعية العلماء المسلمين وعلى رأسهم الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ عبد اللطيف سلطاني.
- المعارضة التنظيمية تمثلت في تأسيس جمعية القيم.

1- معارضة الحركة الإسلامية على مستوى الأفراد:

بعد أقل من سنة من الاستقلال، أعلن الشيخ عبد اللطيف سلطاني – وهو الإطار السابق في جمعية العلماء – معارضته الشديدة للسلطة من فوق منبر مسجد كتشاوة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المواد:10، 23،24،25.

[2] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص ص.126-130.

[3] إسماعيل قيرة (وآخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص ص. 116.117.

عندما انتقد الرئيس أحمد بن بلة، حيث أن هذا الأخير دعا المرأة الجزائرية إلى المشاركة في بناء الجزائر[1]، وقد فهمت هذه الدعوة من بعض الأوساط المحسوبة على التيار الإسلامي بأنها تشجيع المرأة على الخروج من بيتها وبالتالي هي دعوة للخروج عن عادات وقيم الجزائريين، وقد عبر عن ذلك الشيخ عبد اللطيف سلطاني بقوله: "عارضته في قضية خروج المرأة المسلمة الجزائرية إلى الشارع مع خروجها عن الآداب الإسلامية التي كانت تتحلى بها المرأة الجزائرية... فأحدث بهذا خللا كبيرا في بناء الأسرة، فتصدع الحصن الحصين وانتشرت الرذيلة وماتت الفضيلة وكثر فراق الزوجات..."[2]، وكان رد فعل السلطة أن أبعد عبد اللطيف سلطاني عن الخطابة في المساجد من طرف وزارة الأوقاف.

وبعدما تكرس التوجه الإيديولوجي للسلطة السياسية أثناء المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني باعتماد الاشتراكية، وبعد صمت طويل، خرج الشيخ البشير الإبراهيمي عن صمته وأعلن معارضته لهذا التوجه حيث اختار يوم 16 أفريل 1964، الذكرى الرابعة والعشرون لوفاة الشيخ عبد الحميد ابن باديس ليعلن معارضته صراحة في شكل بيان، ومما جاء في هذا البيان" قررت أن ألتزم الصمت، غير أني أشعر اليوم خطورة الساعة....إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها، ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل، ولكن المسؤولين فيما يبدو لا يدركون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة والإسلام والرفاهية، وأن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم، يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية...."[3].

هذا البيان جعل الرئيس "بن بلة" يستغل فرصة انعقاد مؤتمر "جبهة التحرير الوطني"، ليصب جام غضبه على من أسماهم "أصحاب العمائم"، الذين يتجرؤون على انتقاد التوجهات الاشتراكية للبلاد باسم الإسلام، إلا أن رئيس جمعية العلماء بقي متمسكا بموقفه، حيث قال للرئيس بن بلة في لقاء جمعهما في أواخر أفريل 1964:

---

[1] محمد بغداد، مرجع سبق ذكره، ص.78.
[2] فوزي أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر**، دار الانتفاضة، الجزائر، 1992، ص.72.
[3] المرجع السابق، ص.33.

"إذا كنت حقا على طريق العروبة والإسلام سأظل إلى جانبك، لكن إذا حدت عنهما سأكون لك بالمرصاد"[1].

وقد ردت السلطة الحاكمة على الإبراهيمي بوضعه تحت الإقامة الجبرية إلى أن توفي سنة 1965.

2- معارضة الحركة الإسلامية على المستوى التنظيمي:

إن التعامل الحاد والصارم من طرف النظام السياسي اتجاه رجال جمعية العلماء المسلمين، جعل أعضاءها ينقسمون إلى فئتين، حيث اختارت الفئة الأولى التعاون مع السلطة السياسية القائمة، ومن أبرز ممثلي تلك الفئة الشيخ أحمد حماني الذي شغل منصب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، وقد برر موقفه بقوله: "كنا نود الرجوع إلى نشاطاتنا المتمثلة في تربية الشعب، لكن النظام لم يسمح بذلك، وتجنبا لجلب الخلاف قبلنا التعاون معه"[2].

فيما اختارت المجموعة الثانية طريق المعارضة حيث انخرط الكثير من أعضائها في أول تنظيم إسلامي بعد الاستقلال، والذي تأسس سنة 1963 متمثلا في "جمعية القيم" برئاسة الدكتور "الهاشمي تيجاني"، ومن بين المؤسسين نجد المعلمين والإداريين والتجار والأئمة منهم: أحمد سحنون، وعبد اللطيف سلطاني، وعمر العرباوي، عمار طالبي، عباسي مدني، رضا بن فقيه[3]،... ومباشرة بعد إنشائها باشرت "جمعية القيم" نشاطاتها المختلفة، حيث أصدرت جريدة بعنوان "التهذيب الإسلامي" نشرت عبرها أفكارها وتصوراتها، كما نظمت العديد من الندوات واللقاءات الثقافية إضافة إلى الرحلات الطلابية وكل ذلك من أجل التعريف بالمبادئ والقيم الحضارية للإسلام، إلا أن بعض الأعضاء الذين انضموا إلى الجمعية مثل عباسي مدني حولوها من جمعية تربوية تثقيفية إلى أول جمعية مؤثرة في الحياة السياسية، لتعبر عن التيار الإسلامي المعارض والمنظم تنظيما قانونيا، فاستطاعت فرض نفسها على الساحة السياسية من خلال النشاطات التي اتخذت من مساجد العاصمة منطلقا لها،

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري: أحلام ومحن (1932-1965)**، الجزء الأول، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص.188.
[2] مسعود بوجنون، **الحركة الإسلامية الجزائرية: سنوات المجد والشؤم**، ترجمة عزيزي عبد السلام، دار مدني، الجزائر، 2002، ص.17.
[3] المرجع السابق، ص ص.19.18.

خاصة مسجد "صلاح الدين الأيوبي" ببلكور، الذي كان يمثل قاعدة التجنيد والتأطير، ومسجد " سيدي رمضان" الذي كان ميدانا للتنظيم والعمل الحركي[1].

وقد دخلت الجمعية في صراع مع نظام الرئيس بن بلة، حيث عارضت بشدة دستور 1963 الذي تعتبره مخالفا لروح الإسلام، وتعيب عليه محاولة التوفيق بين الاشتراكية والإسلام، منتقدة المواقف التي حاولت إعطاء الشرعية لهذا المشروع وخاصة تلك التبريرات التي قدمها علماء الدين الرسميون ومحاولاتهم التوفيق والربط بين الإسلام كدين والاشتراكية كمنهج سياسي[2].

المطلب الثاني:المرحلة البومدينية

إن محاولة بن بلة إبعاد منافسيه، وإضعاف دور الجيش وتهميش قادته الذين كان لهم الفضل في إيصاله إلى السلطة، دفعت الجيش بقيادة هواري بومدين للقيام بانقلاب عسكري، معتبرا العمل تصحيحا ثوريا، حيث صرح قائد الانقلاب بما يلي:" قام الجيش الوطني الشعبي ابن الشعب وأحد عناصر الثورة، بعد أن تيقن من الانحراف بالثورة التي ضحى الشعب في سبيلها واستشهد مليون ونصف مليون، بمقاومة الانحراف ليعيد الشرعية ومبادئها الشعبية وسيادتها، فليس هذا انقلابا عسكريا وإنما هو ممارسة ثورية لمسؤولياته الملقاة على عاتقه من قبل الشعب"[3].

ومنذ توليه السلطة حرص الرئيس هواري بومدين على الحد من دور الحزب، حيث صرح بأن حزب جبهة التحرير الوطني سيكون مكلفا بالتنشيط والتوجيه والمراقبة، ولن يقوم بمهمة تسيير الدولة أو يحل محلها[4]، وبذلك انحصر دوره في الجانب الرمزي في ظل هيمنة شخصنة السلطة السياسية، مما أتاح للرئيس التمتع بصلاحيات واسعة، خاصة

---

[1] الأمين سويقات، **التكيف السياسي للأحزاب الإسلامية في الجزائر والمغرب: دراسة مقارنة لحالتي حركة مجتمع السلم في الجزائر وحزب التنمية والعدالة في المغرب**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، قسم العلوم السياسية، 2009، ص.ص.67.66.

[2] زبير عروس، **التيارات الإسلامية واتجاهاتها في الجزائر: دراسة في الخطاب وأشكال التنظيمات الجمعوية ذات التوجهات الدينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2006، ص.ص.173.172.

[3] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993، ص.63.

[4] Mohamed Tahar ben Saada, **Le Régime politique Algérien : de Légitimité Historique à la légitimité Constitutionnelle**, ENAL, Alger, 1992, p.59.

في غياب المؤسسات حيث بقيت الجزائر من دون برلمان إلى غاية فبراير 1977، ولم ينعقد أي مؤتمر للحزب من سنة 1964 إلى سنة1979.[1]

بدأت هذه المرحلة إذا بوصول الكولونال هواري بومدين إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري يوم 19 جوان 1965 وانتهت بوفاته شهر ديسمبر 1978 ، وتميزت باحتدام المواجهة بين النظام السياسي وبين التيار الإسلامي من جهة وبتشكل وبروز فصائل التيار الإسلامي من جهة أخرى.

ففي سنة 1966 قررت السلطة مواجهة التيار الإسلامي عن طريق إصدار قرار بحل "جمعية القيم"، وذلك بسبب تلك البرقية التي بعثها مسؤولو الجمعية إلى الرئيس جمال عبد الناصر يطلبون منه إيقاف تنفيذ حكم الإعدام في حق المفكر المصري سيد قطب[2]، وهذا ما أحرج السلطات الجزائرية التي كانت تتلقى دعما كبيرا من نظيرتها المصرية، وفي نفس السنة(1966) يبدأ فيلسوف الحضارة الإسلامية مالك بن نبي[3] بتنظيم ندوات فكرية في بيته، سرعان ما تحولت إلى نواد لتبادل الأفكار والطرحات جلبت إليها عددا متزايدا من الطلبة، وقد ألف سلسلة من الكتب تحت عنوان "مشكلات الحضارة"، حيث كان فكره يمثل دعامة المعارضة العقلية الأكثر صلابة للإيديولوجية الماركسية التي كانت في أوج ازدهارها في السبعينات[4]، ومن أشهر تلاميذ مالك بن نبي: رشيد بن عيسى الذي أصبح يشتغل مترجم في اليونسكو فيما بعد، عبد الحميد بن شيكو أحد الجزائريين الأوائل الحائزين على شهادة الدكتوراه في الفيزياء النووية، عمار طالبي العميد السابق لجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة،... حيث نجد أن أغلبية من تأثروا بفكر الأستاذ مالك بن نبي هم نخبويون وجامعيون.

ومنذ سنة 1971 دخلت الحركة الإسلامية مرحلة معارضة شديدة لنظام الرئيس هواري بومدين، حيث أعلنت رفضها للثورة الزراعية بمناشير وأسطوانات وفتاوى كان أشهرها الفتوى التي تحرم الصلاة على أرض مؤممة، ومن أبرز المعارضين الشيخ عبد

---

[1] Alain Roussillon, **L'Egypt et L'Algérie au péril de libération**, CEDEJ, le Caire, 1996, p.18.

[2] يعتبر السيد قطب من كبار منظري جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

[3] من مواليد 1905، كان يشتغل كمهندس كهربائي، يعتبر أحد رواد التجديد الإسلامي.

[4] مسعود بوجنون، مرجع سبق ذكره، ص.30.

اللطيف سلطاني الذي أصدر كتابا أسماه "المزدكية[1] هي أساس الاشتراكية"، الذي صدر في المغرب، حيث انتقد فيه بشدة التوجهات الاشتراكية للنظام، كما ألف كتابا بعنوان "سهام الإسلام"، نفى فيه صفة المجاهد على من حارب من أجل قطعة أرض، لأن المجاهد الحقيقي هو الذي يقاتل في سبيل العقيدة[2].

أما جماعة الإخوان المسلمين بقيادة محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني فبدأ ظهورها العلني سنة 1969 عن طريق تحرير بيانات سرية ضد السلطة تحت عنوان "جند الله"، في هذه الأثناء انطلقت فكرة المساجد الجامعية، وسرعان ما تأسس مسجد في جامعة قسنطينة ووهران والمدرسة المتعددة التقنيات بالحراش، وبدأت مظاهر التدين تظهر في الأوساط الجامعية وينتشر الحجاب تدريجيا، وقد اعتبر من طرف الإسلاميين نصرا مبينا، ونظر إليه اليساريون كبداية للرجعية والنكوص[3]، وبعد البيانات السرية لجماعة الإخوان، عملت الجماعة على توسيع نشاطها عن طريق فكرة المعارض الخاصة بالكتاب الديني، فتحت إشراف "سليم كلالشة" تم فتح أول معرض للكتاب الإسلامي بالمدرسة العليا للأساتذة بالعاصمة، وأثناء المناقشات التي جرت حول الميثاق الوطني لسنة 1976، خرجت جماعة الإخوان المسلمين الجزائريين بتسمية جديدة هي جماعة "الموحدين"، حيث رفضت الدستور الجديد جملة وتفصيلا وأظهرت معارضتها له مبينة نقاط ضعفه وتعارضه مع الإسلام والقيم الاجتماعية للمجتمع ، وتمثلت هذه المعارضة في إصدار بيان مطول بعنوان "إلى أين يا بومدين؟"، كما قام بعض أفراد الجماعة بتقطيع أسلاك الهاتف وتكسير أعمدة الكهرباء والكتابة على الجدران وتوزيع منشورات تندد بالسلطة وتدعو إلى تطبيق الإسلام[4]، وكان رد فعل السلطة شديدا حيث زجت بالكثير منهم في السجن وحكمت على محفوظ نحناح بخمسة عشر سنة سجنا، في هذه الأثناء كان هناك تنظيمان يكبران في الخفاء، هما جماعة "الجزأرة" المتأثرين بفكر مالك بن نبي و"الجماعة الإسلامية" التي

[1] المزدكية هي هرطقة إباحية وشيوعية من القرن الخامس عشر في فارس الساسانية.
[2] لياس بوكراع، مرجع سبق ذكره، ص.227.
[3] محمد بغداد، مرجع سبق ذكره، ص.92.
[4] المرجع السابق، ص.95.

تنشط في الشرق الجزائري بقيادة السيد عبد الله جاب الله وهي متأثرة إلى حد ما بفكر الإخوان المسلمين.

المطلب الثالث: المرحلة الشاذلية

باشر الرئيس الشاذلي سياسة انفتاح اقتصادي وسياسي كانت سببا في ظهور عدم انسجام بين تيارين داخل جبهة التحرير الوطني تجلى خاصة سنة 1985، بمناسبة إثراء الميثاق الوطني، أولهما إصلاحي يقوده الرئيس الشاذلي بن جديد الذي كان يؤمن بضرورة دخول الجزائر في عملية إصلاح عميقة تحد من احتكار الدولة وفسح المجال أمام القطاع الخاص، وثانيهما تيار محافظ يتمسك بالمنهج الاشتراكي يمثله "محمد الشريف مساعدية" الذي لا يرى مبررا للإصلاحات معتبرا ذلك مجرد محاولة لتهرب الدولة من القيام بمسؤولياتها الأساسية المتمثلة في توفير الحاجيات الأساسية للمواطن.[1]

إن الذي ميز قدوم الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم في مرحلته الأولى هو العفو عن مساجين الحركة الإسلامية، حيث تم الإفراج عن السيد محفوظ نحناح وجماعته عن طريق عفو شامل، بعض الملاحظين السياسيين يعتبرون أن الرئيس الشاذلي حينما انتهج سياسته تلك مع الإسلاميين، إنما كان يريد القضاء على المعارضة اليسارية التي استولت في عهد نظام بومدين على المؤسسات والتنظيمات الجماهيرية، شأنه في ذلك شأن الرئيس المصري أنور السادات الذي أطلق سراح الإسلاميين المصريين الذين اعتقلهم جمال عبد الناصر بهدف إضعاف شوكة الشيوعيين والناصريين المعارضين لسياسة الانفتاح التي كان ينتهجها[2].

وعموما تميزت هذه المرحلة بحدثين رئيسيين هما:

- تجمع الجامعة المركزية الذي يعتبر أول تجمع منظم ومعلن للحركة الإسلامية بمختلف فصائلها في الجزائر.
- بداية العمل المسلح ضد السلطة بقيادة مصطفى بويعلي.

[1] Abed Charef, **Dossier octobre**, Edition LAPHOMIC, Alger, 1989, pp.26-38.

[2] مسعود بوجنون، مرجع سبق ذكره، ص ص.42.41.

1- تجمع الجامعة المركزية:

كان هناك صراع فكري وسياسي بين اليساريين والإسلاميين في هذه الفترة خاصة على مستوى الجامعات والأحياء الجامعية، وهذا ما أدى إلى حدوث صدامات عنيفة بين الطلبة أدت إلى مقتل طالب[1]، فتدخلت الشرطة لاعتقال كثير من الطلبة، هنا وجد الإسلاميون الفرصة مناسبة للتحرك لتسجيل نقاط جديدة لصالحهم في الساحة السياسية، فقرروا مفاجأة الجميع بعقد تجمع في الجامعة المركزية شهر نوفمبر 1982 بحرم الجامعة المركزية في العاصمة الجزائرية، ومن بين أهداف هذا التجمع هو إظهار قوة الحركة الإسلامية للنظام السياسي، وكان المحرك الرئيسي لهذا التجمع هو عباسي مدني[2] القادم من جمعية القيم والذي سوف يكون أحد الزعماء البارزين للحركة الإسلامية مع بداية التسعينات، وقد حضر العديد من الشخصيات البارزة المحسوبة على التيار الإسلامي أبرزهم: أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني، سليم كلالشة، محمد السعيد،... ومما نتج عن هذا التجمع هو إصدار بيان يتضمن أربعة عشر نقطة،هذا البيان جاء ليخطر النظام بإصلاح مؤسسات الدولة من الناحية الأخلاقية ودعوته إلى الأخذ بنصائح الدعاة، وكان رد فعل النظام السياسي أن أوقف الزعماء الأساسيين لهذا التجمع وبتهمة التآمر على أمن الدولة أحيلوا على القضاء أين حكم عليهم بعقوبة السجن[3].

2- قضية بويعلي:

ظهرت الحركة الإسلامية المسلحة لأول مرة كتنظيم عسكري يعمل على إسقاط النظام بالقوة العسكرية بقيادة مصطفى بويعلي[4]، تكون هذا التنظيم في السر سنة 1979، بعد ذلك بأربع سنوات أي سنة 1983 شن هجوما على مدرسة الشرطة بالصومعة في نواحي مدينة البليدة، وتمكن من الاستيلاء على كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة،

---

[1] أحميدة عياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**، دار الحكمة،الجزائر، 1992، ص.121.

[2] كان عباسي مدني مناضلا سابقا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأحد الأوائل المنخرطين في ثورة نوفمبر 1954، حيث اعتقلته السلطات الاستعمارية من بداية الثورة إلى نهايتها، بعد الاستقلال باشر مهنة التعليم وأنهى دراساته العليا في بريطانيا حيث تحصل على شهادة الدكتوراه في علم النفس التربوي، ترأس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بداية التسعينات.

[3] مسعود بوجنون، مرجع سبق ذكره، ص ص. 45.44.

[4] أحد المشاركين في ثورة التحرير، والعضو السابق في حزب جبهة القوى الاشتراكية، ورئيس مصلحة بمؤسسة بالعاشور غرب العاصمة.

وبالتالي ولأول مرة تم تأسيس فلسفة العمل المسلح ضد السلطة باسم الحركة الإسلامية، وسرعان ما اتهم بويعلي وجماعته بالمساس بأمن الدولة، بقيت هذه الجماعة متابعة من طرف قوات الأمن لمدة خمس سنوات إلى أن قضي عليها بمقتل زعيمها سنة 1987.

إن رد فعل النظام على أعضاء الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها في أغلب الأحيان كان يتصف بإحالتهم على المحاكم وباستعمال القوة لإيقاف نشاطاتهم ونفوذهم، إلا أن فترة الثمانينات عرفت نوعا من التجاوب الإيجابي وذلك باتخاذ بعض الإجراءات كمحاولة لتهدئة الأوضاع، فتم استقبال الشيخ محمد الغزالي في الجزائر سنة 1983، وهو أحد رموز الإخوان المسلمين الكبار حيث عين أستاذا بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، كما تم المصادقة على قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية والذي لقي الكثير من الترحيب والارتياح من طرف الإسلاميين[1]، وكل ذلك كان بهدف احتواء الوضع.

إن فترة الثمانينات شهدت منعرجا حاسما في مسار الحركة الإسلامية في الجزائر حيث تميزت بانتشار الحركة وتعدد جماعاتها وشدة الصراع بينها وبين السلطة[2]، ولعل توسع نشاط الحركة الإسلامية في هذه الفترة راجع لعدة عوامل دولية ووطنية أهمها:[3]

على الصعيد الدولي:

- الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الخميني سنة 1979.

- الغزو السوفياتي لأفغانستان سنة 1979 الذي تصدت له الجماعات الجهادية والتي أصبح لها صدى كبير فيما بعد.

- الحرب العراقية- الإيرانية التي دامت ثماني سنوات بداية من 1980 إلى 1988.

- اغتيال الرئيس المصري أنور السادات على يد خالد الإسلامبولي المحسوب على الجماعات الإسلامية المصرية.

- الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982.

- مجزرة حماة بسوريا سنة 1982، التي قام بها النظام السوري ضد جماعة الإخوان المسلمين.

---

[1] محمد بغداد، مرجع سبق ذكره، ص ص.110.111.
[2] الأمين سويقات، مرجع سبق ذكره، ص.72.
[3] فوزي أوصديق، مرجع سبق ذكره، ص.ص.125-131.

على الصعيد الوطني:

- تراجع سعر النفط مما ولد أزمة اقتصادية خانقة أثرت على الحياة اليومية للمواطن.
- استعمال السلطة للإسلاميين لكسر نفوذ اليساريين.
- تسهيل إجراءات السفر إلى العمرة والحج مما جعل الكثير من الجزائريين يتأثرون بالأفكار الإسلامية المشرقية.
- ملتقيات الفكر الإسلامي التي كانت تستضيف الكثير من علماء الدين من مختلف الأقطار في العالم الإسلامي.

ويمكن أن نقسم التوجهات الفكرية التي ظهرت داخل التيار الإسلامي في الجزائر من بداية الاستقلال إلى نهاية الثمانينات وبداية التعددية إلى ستة اتجاهات وهي كما يلي:[1]

1- الاتجاه الإخواني: والمتمثل في الأعضاء السابقين لحركة الموحدين على رأسهم "محفوظ نحناح" و"محمد بوسليماني"، ومن هذا التوجه جاء ميلاد "جمعية الإرشاد والإصلاح" التي خرج منها في وقت لاحق حركة مجتمع الإسلامي "حماس".

2- الجماعة الإسلامية: هو توجه آخر للإخوان المسلمين والتي انبثق عنها فيما بعد حركة النهضة الإسلامية، تركز نشاطها بشكل كبير في الشرق الجزائري، أبرز قادتها "عبد الله جاب الله" ، "الحبيب آدمي".

3- جماعة الجزأرة: متمثلة في أتباع "مالك بن نبي"، ويعمل هذا الاتجاه على إعطاء التوجه الإسلامي صبغة جزائرية صرفة، وهو بذلك يوجه انتقادات لاذعة لجماعة محفوظ نحناح الذين لهم الولاء للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين.

4- الاتجاه الإصلاحي: أغلب رموزه من القيادات البارزة في جمعية العلماء المسلمين سابقا، وارتبطوا بعد الاستقلال بجمعية القيم أمثال "عبد اللطيف سلطاني"، "أحمد سحنون".

5 - التيار السلفي: يمثله "علي بلحاج"، "الهاشمي سحنوني"، اتخذ من الدروس المسجدية التي كان يلقيها في مسجد السنة بباب الواد فرصة لانتقاد توجهات النظام وسياساته.

[1] كروي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.81.80.

6 – التيار المسلح: اختار هذا التيار العمل المسلح لقلب النظام كوسيلة وآلية لتحقيق أهدافه، استمد أفكاره من "السيد قطب"، كان أبرز مؤسسيه "مصطفى بويعلي".

المبحث الثالث: الحركات الإسلامية في عهد التعددية السياسية

المطلب الأول: تأثير التحول الديمقراطي على الحركة الإسلامية

1- أحداث أكتوبر 1988

في نهاية الثمانينات حصلت أحداث 05 أكتوبر 1988 التي غيرت الخريطة السياسية في البلاد رأسا على عقب، حيث يرى الأستاذ علي الكنز أن هذه الأحداث تعتبر انتفاضة وتعبر عن وعي جماعي للشعب الجزائري، هذا الشعب الذي ضاق ذرعا بنظام الحزب الواحد وبالأزمة الاقتصادية الخانقة[1]، طبعا هذه الأحداث لم تأتي من فراغ، بل كانت لها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية تراكمت مع بعض لتولد في النهاية تلك الأحداث المأساوية.

فسياسيا وصل نظام الحزب الواحد في الجزائر إلى حدوده القصوى، حيث بدت بوادر الضعف على الدولة– الحزب التي فقدت سيطرتها الشبه المطلقة على المجتمع، هذا الأخير الذي عبر عدة مرات عن سخطه من النظام القائم من خلال الحركات الاحتجاجية العنيفة التي عرفتها مناطق متعددة في البلاد.[2]

أما اقتصاديا فقد عرفت الجزائر أزمة اقتصادية خانقة في منتصف الثمانينات، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول إلى حالي 50% من قيمته الأصلية، مع العلم أن العمود الفقري للاقتصاد الجزائري يتمثل في المحروقات التي تشكل حوالي 93% من نسبة الصادرات.[3]

على المستوى الاجتماعي أخذت الفروق الطبقية كظاهرة تتكرس في أوساط المجتمع الجزائري، وذلك نتيجة لاتساع الفجوة بين أفراد الوطن الواحد، ففي حين يكتظ السكن الواحد بعدة عائلات مع محدودية الاستهلاك والندرة في المواد الأساسية، نجد في

---

[1] علي الكنز، **دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص.8.
[2] العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق**، جامعة آل البيت، عمان، 1999، ص ص.02.01.
[3] محمد بلقاسم بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية: تشريح وضعية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص.ص.30.29.

الحي نفسه مواطنون جزائريون يعيشون في رغد من الحياة المترفة[1]، ومن ثمة يبدو أن النظام السياسي الجزائري أصبح عاجزا عن استقبال التطورات الاجتماعية وامتصاصها، فأصبحت البطالة والتهميش والتفاوت الاجتماعي من أهم مظاهر الساحة الاجتماعية الجزائرية وبخاصة في المدن وفي أوساط الشباب، وقد ساعد هذا الوضع الاجتماعي على نمو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي.

أما فيما يتعلق بالجانب الثقافي والهوية الوطنية فهي الأخرى لم تسلم من حالة التأزم، فالمعروف أن السياسة الاستعمارية عملت على القضاء على مقومات الهوية الوطنية وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية، وفي مقابل ذلك شجعت تعلم اللغة الفرنسية وما تحمله من أفكار وقيم، وهذا ما انعكس سلبا بعدما استعاد الشعب الجزائري استقلاله، حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عقليتين مختلفتين تماما، إحداهما محافظة وحساسة اتجاه كل ما يمس الهوية الوطنية، والأخرى ترى في الثقافة الغربية وخاصة الفرنسية المخرج الوحيد من التخلف الذي تعرفه الجزائر، هذه الازدواجية سببت الكثير من التوترات داخل النظام السياسي.[2]

إن تراكم الأسباب السابقة الذكر و تداخل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع بعضها البعض أدى بالأمور إلى الخروج عن السيطرة، وحسب الأستاذ "عروس الزبير" فإن الأمور سرعان ما تطورت لتأخذ بعدا جماهيريا مستهدفة رموز الدولة من قسمات الحزب ومقرات الوزارات وبصفة أخص مراكز الشرطة وأسواق الفلاح، فوجدت الشرطة نفسها أمام حركة لم تعهدها من قبل، مما أدى برئيس الجمهورية إلى إعلان حالة الحصار العسكري في يوم 06 أكتوبر، ولكن ذلك لم يزدها إلا اشتعالا يوم 07 أكتوبر لتبلغ ذروتها يوم 10 أكتوبر، ثم امتدت الأحداث إلى عشر مدن كبرى مثل وهران ومستغانم وغيرها، وأسفرت الأحداث في نهايتها عن انتهاكات واضحة لحقوق

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص.46.
[2] المرجع السابق، ص.47.

الإنسان وخسائر في الأرواح بلغت 159 قتيل حسب الإحصائيات الرسمية، وأكثر من 500 قتيل حسب التقديرات غير الرسمية.[1]

وكان الإسلاميون هم المستفيدون الأوائل من هذه الأحداث، حيث نجحوا في استدراج الشباب الغاضب والساخط على سياسات النظام، رغم أن الجماعات الإسلامية لم يكن لها دور واضح في إشعال هذه المظاهرات بل كانت مباغتة بالنسبة لها، إلا أنها ركبت الأحداث وحاولت توجيهها الوجهة الإسلامية، وهذا ما مكن الإسلاميين من فرض أنفسهم، ولأول مرة يتم الاعتراف بوجود التيار الإسلامي في الشارع ويطلب من قادته التدخل لوضع حد لأعمال العنف[2].

خطب الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 10 أكتوبر عقب الأحداث الدامية التي عاشتها البلاد، أكد في خطابه على أن الوقت حان للشروع في إصلاحات عميقة في الميدان السياسي، تقتضي إدخال إصلاحات تنظيمية وهيكلية على حزب جبهة التحرير الوطني وتعديل دستور1976[3]. ومن ثمة دخلت الجزائر في سلسلة من الإصلاحات كان أهمها الدستور الذي أقره الشعب في استفتاء 23 فبراير .1989

2- التعددية السياسية

إن دستور فبراير 1989 أقر مبدأ الفصل بين السلطات، وألغى الاشتراكية، وفتح أبواب التعددية، وتم نقل بعض صلاحيات رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة، وفصل الدولة عن الحزب، وهذا ما أعطى لرئيس الجمهورية الاستقلالية في القيام بالإصلاحات التي وعد بها، كما تعززت حرية التعبير، حيث نصت المادة 33 من دستور 1989 على أن" حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن"[4]، وتم فسح المجال لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي حيث نصت المادة 40 بأن" حق إنشاء الجمعيات

---

[1] سالمي العيفة، **التجربة السياسية للحركات الإسلامية: دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر وتركيا والأردن من خلال الانتخابات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011، ص.437.

[2] كروي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص.87.

[3] Arun Kapil, L'Evolution du régime Autoritaire en Algérie : le 5 Octobre et les réformes Politiques de 1988-1989, **Annuaire de L'Afrique de nord**, 1990, p.502.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**، المادة 39.

ذات الطابع السياسي معترف به، ولكن لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"[1].

وبمجرد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، بدأت الأحزاب السياسية تودع ملفات اعتمادها لدى وزارة الداخلية ليصل عددها إلى ما يقارب 60 حزبا، ويعتبر هذا العدد ظاهرة طبيعية حيث أنه يعبر بوضوح عن رغبة الأفراد في الحرية والديمقراطية بعد ما يناهز الثلاثين سنة من الانغلاق السياسي، ولأول مرة يتم اعتماد أحزاب سياسية دينية تمثلت في ثلاثة أحزاب رئيسية هي: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي (حماس)، حركة النهضة الإسلامية، في المقابل دخلت الساحة السياسية أحزاب أخرى تعارض ارتباط فكرة الدين بالدولة ومن هنا بدأ الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين.

إن التعددية الحزبية في الجزائر أصبحت واقعا معاشا، وأفرزت تشكيلات سياسية متباينة الاتجاهات أبرزها الاتجاهين اللائكي والإسلامي، من حيث الإيديولوجية، في حين يذهب البعض إلى إدراج تيار ثالث هو التيار الوطني، ويتحدد اتجاه الحزب بخطابه السياسي الذي لا يخرج عن تصورات ثلاث حسب الدكتور سعد الدين إبراهيم[2]:

- المدرسة الرافضة لكل ما هو غربي.
- المدرسة القابلة لكل ما هو غربي.
- المدرسة الموفقة بين ما هو غربي وما هو تراثي.

فخطاب المدرسة الأولى يتمثل في المطالبة بتطبيق الإسلام في الحياة السياسية، باعتباره المرجعية الوحيدة للمجتمع وتعمل لهذا المشروع كل الأحزاب والجمعيات الإسلامية بمختلف أنواعها، أما الخطاب الثاني فهو متأثر بمفاهيم سياسية غربية وهو يطالب بفصل الدين عن الدولة ويتكون من سياسيين ومثقفين يمثلون الأنتلجانسيا الحديثة، أما الخطاب الذي تتبناه المدرسة التوفيقية فهو عادة خطاب الوطنيين المعتدلين، وقد تتبناه

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**، المادة 40.
[2] سعد الدين إبراهيم، مستقبل الحركات الإسلامية في الوطن العربي، **مجلة العربي**، الكويت، العدد 337، 1990، ص22.

الدولة نفسها، والدولة في الجزائر وفي معظم الدول العربية لم تكن تهتم بالخطاب الإسلامي إلا عندما أصبح هذا الخطاب يشكل تحديا مباشرا لسلطاتها.

وفي غياب معايير دقيقة للتصنيف سنتبع جون جاك لافنوني في تقسيمه للتشكيلات السياسية الجزائرية إلى أحزاب إسلامية وأخرى غير عقدية (non confessionnels)، مبررا تصنيفه هذا بأنه رغم عدم إمكانية القول بوجود أحزاب غير عقدية لما للإسلام من مكانة في دولة الجزائر، إلا أن المقصود بهذا النوع من الأحزاب هو تلك التي حتى إذا لم تكن ترفض الإسلام كعقيدة ولكنها لا تمتهن الإسلام السياسي أي لا تنتمي للحركات الإسلامية[1].

ومن ثمة فإن الخلاف بين التيارين العلماني والإسلامي يرتكز بالأساس حول موقع الدين من الدولة، في حين يكاد يكون هناك في الميادين الأخرى ميل عام إلى القبول بالتنازلات المختلفة، ولأن المعركة قد تمحورت حول موضوع السلطة والدولة، فقد اشتد التركيز على مفاهيم العلمانية والدولة الدينية أكثر فأكثر.

نجد أنصار اللائكية يدافعون عن اتجاههم بحجة أن فصل الدين عن الدولة من شأنه القضاء على أي احتمال لاستغلال الدين في الأغراض السياسية والأهداف الحزبية، لذلك يرى محمد أركون أن التوجه العلماني ضرورة لتشكيل الدولة بالمعنى الحديث، ومن أنصار هذا الطرح في الجزائر حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (الأرسيدي) والذي قال زعيمه السيد سعيد سعدي:" إن مسألة كاللائكية ليس فيها إبداع، فهي معطى ثقافي سوسيولوجي في مجتمعنا"[2].

أما المدافعون عن الاتجاه الإسلامي فيرون أن الدين قد خرج من دائرة الإطار المرجعي، أي مجرد البنية الذهنية الجماعية التي تحدد عددا معينا من العلاقات الدنيوية، ليصبح إسلاما سياسيا يطالب بالمشاركة السياسية[3]، ويقول نور الدين بوكروح[4] في هذا الشأن:" إن المطلب الإسلامي قد غير موضوعه مرورا من المطالبة بالاعتراف بالهوية

---

[1] رابح كمال لعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**، دار قرطبة، الجزائر،2007، ص.53.
[2] المرجع السابق، ص.51.
[3] المنصف وناس، الدين والدولة في تونس، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد27، 1989، ص90.
[4] أحد تلامذة مالك بن نبي، ورئيس حزب التجديد الجزائري في بداية التسعينات، وأحد المرشحين الأربعة للانتخابات الرئاسية سنة 1995.

إلى المطالبة ب way of life أي بأسلوب الحياة، وهو يطرح ضمنيا مشكلة نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متشبع بالقيم الإسلامية،... والمؤكد هو أن حلم المجتمع الإسلامي القريب من النموذج الديني لم يغادر يوما أذهان المسلمين"[1].

المطلب الثاني: تشكل الأحزاب الإسلامية في الجزائر

إن التيار الإسلامي مع بداية سنة 1989 عرف تطورا ملحوظا عن طريق تهيكله في أحزاب سياسية جديدة، وهذا ما اعتبر حدثا هاما في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر، حيث خرجت ولأول مرة من السرية إلى العلن متمثلة في العديد من الأحزاب السياسية أبرزها: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية.

1- الجبهة الإسلامية للإنقاذ:

بمجيء دستور 1989 الذي أعطى الضوء الأخضر للتعددية السياسية أعلن عن ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1989/02/18 في مسجد السنة بالعاصمة، وذلك بعد إخفاق الرابطة الإسلامية بقيادة الشيخ سحنون في لم شمل ممثلي تنظيمات التيار الإسلامي الموجودة في الساحة أنذاك، وفي 1989/09/13 صدر بيان الاعتراف بالجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجريدة الرسمية، ويعتبر أول حزب ذي اتجاه ديني تمنح له الشرعية القانونية[2]، ومن بين الأعضاء المؤسسين البارزين الأربعة عشر نجد: عباسي مدني، علي بلحاج، الهاشمي سحنوني، بشير فقيه، وغيرهم.

أول من اقترح تسمية الحزب "بالجبهة الإسلامية للإنقاذ" هو عباسي مدني، معللا ذلك بكون مصطلح "الجبهة" يعني المجابهة والاتساع للآراء المتعددة، أما "إسلامية" فلأن ذلك يعد هو نموذج التغيير والإصلاح، في حين يدل مصطلح "إنقاذ" على إنقاذ الناس من السقوط في الهاوية (وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها).[3]

---

[1] رابح كمال لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص.52.
[2] إسماعيل قيرة (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.166.
[3] سالمي العيفة، التجربة السياسية للحركات الإسلامية: دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر وتركيا والأردن من خلال الانتخابات، مرجع سبق ذكره، ص.384.

كانت الجبهة مسيطرة على غالبية المساجد في المدن والقرى (8 آلاف مسجد من أصل 10 آلاف مسجد في عموم الجزائر) وتضم حوالي 3.5 مليون عضو[1]، كما كانت تجمع تحت لوائها العديد من الفصائل أهمها السلفيون والجزأرة، وكانت تمتلك صحف ناطقة باسمها منها المنقذ، الهداية، الفرقان.

يترجم برنامج الجبهة أهم التصورات الفكرية والسياسية، حيث أرادت إحداث تغيير جذري داخل المجتمع عن طريق طرح فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية على كافة المجالات بدءا باعتمادها أساسا لتشكيل مؤسسات الدولة، والتركيز على الجانب الإيديولوجي والفكري للأزمة بإعطائها الأهمية القصوى للمنظومة التربوية، إضافة لتبني الشورى لإزالة الاحتكار السياسي، وتشجيع تعميم استعمال اللغة العربية في سائر أنحاء القطر الجزائري وفي مختلف المؤسسات (من برنامج جبهة الإنقاذ).

وعلى عكس الحركات الإسلامية الأخرى اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ خيار المغالبة من خلال خطين اثنين، خط معتدل: يحاول أن يقيم جسورا مع مختلف الأطراف، ويكشف عن استعداده بل ورغبته الحقيقية في الحكم وممارسته يمثله عباسي مدني، وخط متشدد: يميل إلى الطرح الراديكالي يمثله علي بن حاج[2].

رغم اندفاع الكثير من قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتبنيهم طرحا راديكاليا، إلا أنهم تمكنوا من تسجيل فوز ساحق في أول انتخابات تعددية عرفتها الجزائر وذلك بإحرازهم أكثر من 55% من عدد المجالس المحلية المنتخبة، ليسود الانطباع بأن المعارضة الحقيقية للنظام تتجسد في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي أبدت قدرة فائقة على تحريك الأوضاع السياسية حيث تجلت بوضوح في الإضراب المفتوح شهر ماي 1991، والذي كان من نتائجه توقيف أبرز قيادات الجبهة عباسي مدني وعلي بلحاج.

غير أن الأحداث المتوالية لم تغير من الوزن السياسي للجبهة الإسلامية على الأقل في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، والتي فازت فيها الجبهة بأغلبية مقاعد البرلمان (188 مقعد)، وهذا ما أحدث إرباكا في النظام السياسي، ومن ثمة كانت الاستقالة

---

[1] سليمان الرياشي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص. 68.

[2] عمراني كربوسة، **الحركة الإسلامية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005، ص56.

المفاجئة لرئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد يوم 1992/01/11، وتم إعلان حالة الطوارئ، وألغي المسار الانتخابي برمته، وتم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ[1]، لتدخل الجزائر في فراغ سياسي ومؤسساتي رهيب في مقابل دوامة العنف التي أنتجت الآلاف من القتلى خلال ما أصبح يعرف بالعشرية السوداء.

2- حركة المجتمع الإسلامي (حماس):

ترجع جذور هذه الحركة إلى كونها امتدادا لحركة الإخوان المسلمين في الجزائر والتي بدأت العمل سرا عام 1963، إلى أن خرجت إلى العلن مع بداية سنة 1989 في شكل جمعوي تحت اسم " جمعية الإرشاد والإصلاح"، تهتم أساسا بالعمل الخيري والتربوي، وفي شهر ماي 1991 انتقلت إلى العمل السياسي تحت مسمى "حركة المجتمع الإسلامي" وتسمى اختصارا "حماس"، وقد لاقى إعلانها كحزب اهتماما كبيرا نظرا لما تقدمه من بديل مواز لجبهة الإنقاذ، فضلا عن تغلغلها وانتشارها الكبير في الاتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان)، وبناء على ذلك غدت حماس ثاني أكبر قوة إسلامية، وإن كانت حركة نخبوية قاصرة عن اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة بسبب وحدة المنطلقات الفكرية والنسق التربوي الموحد لكوادرها[2]، عرف الخطاب السياسي للحركة تطورا ملحوظا ما بين سنة التأسيس (1989) وسنة الانتخابات التشريعية الأولى في البلاد في عهد التعددية (1991)، تجلى ذلك في التحول من فلسفة المعارضة المطلقة إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية مستفيدة من أخطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث وبعد أن تم حل هذه الأخيرة أصبحت حركة حماس الممثل الأول لتيار الإسلام السياسي في الجزائر، والحزب الثاني من حيث التمثيل في البرلمان سنة 1997، وبمقتضى دستور 1996، وطبقا للقانون المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر سنة 1997 تغير اسم الحزب ليصبح حركة مجتمع السلم (MSP)، يشار إليها اختصارا حركة "حمس"، وبتبنيها فلسفة المشاركة سجلت حركة مجتمع السلم حضورها في كل المواعيد الانتخابية بما فيها الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى، التي أحرز فيها السيد محفوظ نحناح المرتبة الثانية، كما شاركت

[1] رابح كمال لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص ص.55.54.
[2] سليمان الرياشي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.72.

الحركة في المجلس الوطني الانتقالي ثم في حكومة السيد أويحيى سنة 1996 وفي كل الحكومات الموالية بعد ذلك، سواء في فترة رئيس الحزب الأول السيد محفوظ نحناح أو بعد وفاته سنة 2003 ومجيء رئيس الحركة الجديد السيد أبو جرة سلطاني، وتمكنت من الحصول على عدد لابأس به من المقاعد في مختلف الانتخابات التشريعية التي نظمت في الجزائر ابتداء من سنة 1997 ومرورا بسنة 2002 و2007 وصولا إلى آخر انتخابات سنة 2012، حيث تنظر الحركة إلى مفهوم المعارضة على أنه تنافس على السلطة لا على إلغاء الدولة، وأن المشاركة خيار أفضل من المغالبة انطلاقا من القاعدة الأصولية "ما لا يدرك كله لا يترك جله"[1].

3- حركة النهضة الإسلامية:

ترجع خلفيات هذه الحركة إلى عام 1974 حيث اجتمعت في جامعة قسنطينة مجموعة من الطلبة بمبادرة من السيد عبد الله جاب الله بغية تأسيس جماعة إسلامية حملت لاحقا اسم "حركة النهضة الإسلامية"، وكانت تستند في مرجعيتها إلى منهج جماعة الإخوان المسلمين العالمية إلى غاية منتصف الثمانينات، حيث حسمت جماعة الإخوان المسلمين العالمية في قضية تمثيلها في الجزائر بين زعيمي فصيلي الإخوان المسلمين في الجزائر عبد الله جاب الله ومحفوظ نحناح لصالح هذا الأخير، وهذا ما جعل البعض يصنف جماعة جاب الله على أنها تمثل "الإخوان المحليين" مقابل "الإخوان العالميين"، وبعد انفجار أحداث أكتوبر 1988 بادرت الجماعة بتأسيس جمعية ذات طابع ثقافي اجتماعي هي "جمعية النهضة"، ولما تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفتح المجال للعمل السياسي أمام الجماعات الإسلامية وبعد فشل التفاوض على كيفية الانضمام إلى الجبهة الإسلامية، قررت الجماعة وعلى غرار حركة محفوظ نحناح تأسيس حزب سياسي يحمل اسم "حركة النهضة الإسلامية" مع نهاية سنة 1990، وبمقتضى دستور 1996 تغير اسم الحركة ليصبح "حركة النهضة"[2].

[1] رابح كمال لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 55.56.
[2] إسماعيل قيرة (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.169.

وقف السيد عبد الله جاب الله طوال مساره السياسي موقفا معارضا من طروحات النخبة السياسية الحاكمة، وحاول أن يرسم لنفسه خطا سماه بعض الباحثين بالأصولية بين الأصوليتين، فهو يقف على يسار الجبهة الإسلامية للإنقاذ حتى لا يتعرض للاستئصال، وعلى يمين حركة مجتمع السلم، حتى لا يقدم تنازلات كثيرة تفقده معنى المعارضة السياسية[1].

تعد هذه الحركة من الأحزاب المعارضة لإلغاء تشريعيات ديسمبر 1991، وقد انضم رئيسها إلى مجموعة عقد روما وحضر لقاءات "سانت إيجيديو"، وأبقت الحركة على تحفظها وموقفها المعارض للنظام من خلال مقاطعة الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى سنة 1995، إلا أنها شاركت في الانتخابات التشريعية سنة 1997 وتحصلت على 34 مقعد، وبداية من عام 1999 حصل خلاف شديد بين الأمين العام للحركة السيد لحبيب آدمي ورئيسها عبد الله جاب الله حول ديمقراطية التسيير من جهة، والمشاركة في السلطة من جهة أخرى، خاصة وأن الانتخابات الرئاسية كانت على الأبواب، نتج عن هذا الخلاف خروج السيد جاب الله عن حركة النهضة وتأسيسه لحزب جديد هو حركة الإصلاح، وهذا ما جعل مناضلي حركة النهضة ينقسمون إلى حزبين، حزب (النهضة) يساند المترشح الحر للانتخابات الرئاسية السيد عبد العزيز بوتفليقة وبالتالي يتبع نهج المشاركة في السلطة عن طريق تقلد بعض الحقائب الوزارية، وحزب(الإصلاح) يبقى في المعارضة تحت قيادة الزعيم التاريخي عبد الله جاب الله والذي حصل في انتخابات 2002 على 43 مقعد، لكن سرعان ما تكرر نفس المشكل السابق على مستوى قيادة الحزب وهو ما هدد وحدته التنظيمية من جديد، حيث انشق السيد عبد الله جاب الله مع مجموعة من الكوادر ليؤسس حزبا ثالثا هو "جبهة العدالة والتنمية"، وهنا يرى محمد هناد أنه يمكن اعتبار هذه الحركة بالحركة المهاجرة، وذلك بالنظر إلى كثرة الانشقاقات التي وقعت في صفوفها على مستوى القيادة والتسمية التي اتخذتها في كل مرة بعد كل انشقاق، حيث كان زعيمها جاب الله هو المغادر لإنشاء تنظيم جديد[2].

---

[1] عمراني كربوسة، مرجع سبق ذكره، ص.96.

[2] محمد هناد، التجربة السياسية للحركات الإسلامية في الجزائر، **مجلة الديمقراطية**، القاهرة، عدد 29، يناير 2008، 112.

الفصل الثالث:

تاريخ حركة مجتمع السلم

وبنيتها التنظيمية والفكرية

المبحث الأول: تاريخ الحركة وهيكلها التنظيمي

قسمنا هذا المبحث إلى جزأين أساسيين، الجزء الأول تحدثنا فيه عن أهم المحطات الرئيسية التي مرت بها حركة مجتمع السلم، منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، مركزين على الأحداث الكبرى في تاريخها، أما الجزء الثاني فتحدثنا فيه عن البناء التنظيمي للحزب منذ تأسيسه سنة 1991 والذي بدوره ينقسم إلى قسمين: الهيئات التنظيمية الوطنية، والهيئات التنظيمية المحلية.

المطلب الأول: المحطات الكبرى في تاريخ الحركة

مرت حركة مجتمع السلم بمراحل عديدة يمكن أن نجملها في فترتين رئيسيتين الفترة الأولى هي فترة الأحادية التي دامت من سنة الاستقلال إلى سنة بداية التعددية (1962-1989)، أما الفترة الثانية فقد بدأت مع التعددية السياسية واستمرت إلى يومنا هذا (1989- 2012).

1-فترة الأحادية:

شهدت فترة ما بعد الاستقلال في الجزائر نقصا فادحا في نسبة الأساتذة والمؤطرين في قطاع التعليم وهذا ما جعل النظام الجزائري يستعين بالآلاف من الأساتذة من المشرق العربي خاصة من جمهورية مصر العربية، بحكم أن الجزائريين كانت تجمعهم علاقة جد وطيدة بنظام جمال عبدالناصر، الكثير من أولئك القادمين من مصر كانوا أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين[1]، مجيئهم إلى الجزائر كان لسببين رئيسيين:

1- من جهة أولى كان تصاعد المد الإسلامي في مصر في تلك الفترة كبيرا، حيث تمثل في تجذر الحركة الإسلامية في الشارع المصري بل ونجاح بعض أفرادها في اختراق بعض المواقع الحساسة داخل أجهزة الدولة، مما ولد صراعا حامي الوطيس بين السلطة والإسلاميين وصل في منتصف الستينات إلى إعدام الكثير من قيادات

[1] الإخوان المسلمون هي جماعة إسلامية، تصف نفسها بأنها إصلاحية شاملة، تعتبر أكبر معارضة سياسية في كثير من الدول العربية قبل الثورات العربة التي حصلت مؤخرا، مهدها الأول كان في جمهورية مصر العربية، أسسها حسن البنا عام 1928، وسرعان ما انتشر فكر الجماعة فنشأت جماعات وأحزاب تحمل الفكر الإخواني في العديد من الدول وصلت إلى أكثر من 70 دولة، وطبقا لمواثيق الجماعة فإن "الإخوان المسلمون" يهدفون إلى إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي من منظور إسلامي شامل، وتسعى الجماعة في سبيل الإصلاح الذي تنشده إلى تكوين الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، ثم الحكومة الإسلامية، فالدولة الإسلامية، فأستاذية العالم وفقا للأسس الحضارية للإسلام، وشعار الجماعة:"الله غايتنا، والرسول قدوتنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله أسمى أمانينا"، ذاع صوتها أكثر بعد التغييرات الجذرية التي حصلت في المنطقة العربية ابتداء من سنة 2011، واستطاعت أن تصل إلى السلطة في مصر بعد فوز ممثلها في الانتخابات الرئاسية الدكتور محمد مرسي.

الإخوان المسلمين أبرزهم سيد قطب وعبد القادر عودة، ومن ثمة عندما وصل العرض إلى النظام المصري بإمكانية استقبال أساتذة مصريين في الجزائر كانت الفرصة السانحة لجمال عبد الناصر للتخلص من الآلاف منهم عن طريق إرسالهم إلى الجزائر.

2- من جهة ثانية ومن أجل إبعاد الكثير من كوادرها وإطاراتها من السجون والمعتقلات ومن أجل نشر أفكارها خارج مصر، قررت جماعة الإخوان المسلمين إرسال جزء من أعضائها خاصة الأساتذة منهم إلى الجزائر.[1]

نشاط الأساتذة القادمين من المشرق العربي في الجزائر، سواء في الجامعات والمدارس أو المساجد والأندية الثقافية، جعل بعض الجزائريين ذووا الخلفية الإسلامية، يتأثرون بأفكار حسن البنا[2] مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ويتبنونها ويعملون من أجل نشرها، أبرز أولئك الرجال: محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني، الذين سيقودان جماعة الإخوان المسلمين الجزائرية سواء في مرحلة السرية أو العلنية.

يقول الشيخ محمد بوسليماني عن نشاط حركتهم أنه دام في مرحلته الأولى من 1963 إلى غاية 1975، حيث تميز بالتركيز على العمل التربوي وعلى التنظيم التأسيسي السري، ويضيف" بأن 13 سنة كانت كافية لجماعتنا من أن تنتقل بالمجتمع الجزائري من مرحلة الدعوة السرية والعمل التربوي البسيط، إلى مرحلة الوعي بشمولية العقيدة التي تعتبر الحكم بما أنزل الله من أصول العقيدة لا من فرعيات الأحكام"، ويعترف رفيق نحناح بأن " أول مواجهة مع النظام كانت منذ الستينات في شكل بيانات لتوجيه النظام الحاكم وتنبيهه من مغبة النهج الاشتراكي الذي سلكه"[3].

---

[1] Abdelhamid Boumezbar et Azine Djamila, **L'Islamisme Algérien de la genèse au terrorisme**, Chihab édition, 2002, p.40.

[2] مؤسس الجماعة ومرشدها الأول، يلقب بين أنصاره "بالإمام الشهيد"، ولد في المحمودية بمصر سنة 1906، نشأ في بيت علم ودين حيث كان والده من العلماء المشهورين في عصره، انتسب وهو طالب إلى جمعية أنشئت في المدرسة تسمى "جمعية الأخلاق الأدبية"، ثم ألف جمعية مدرسية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التحق بمدرسة المعلمين بدمنهور وحصل على الثانوية العامة، التحق بعدها بدار العلوم بالقاهرة عام 1922 وتخرج فيها وكان ترتيبه الأول، عين مدرسا في إحدى مدارس الإسماعيلية، في عام 1928 أسس البنا جماعة الإخوان المسلمين،أهم كتبه التي شرح فيها أفكاره: "مجموعة رسائل حسن البنا"، "مذكرات الدعوة والداعية"، توفي على إثر عملية اغتيال سنة 1949.

[3] أحميدة عياشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.208.209.

المرحلة الثانية في تاريخ الحركة، عرفت بالمعارضة الصريحة للنظام لاسيما معارضة ميثاق سنة 1976، وفي هذا الشأن يضيف بوسليماني" عملت حركتنا على كشف هذا النظام للمجتمع ونقد مواطن الانحراف، فكان بيان 1976 الذي دعونا فيه الشعب الجزائري المسلم إلى رفض الميثاق الدستوري، والتمرد على النظام الحاكم، والمطالبة بتطبيق الإسلام شريعة ومنهاجا، وأهم ما جاء فيه تمثل في إحدى عشر نقطة:

لا للاشتراكية/ لا للشيوعية المستترة وراء القمصان الخضراء/ لا لدكتاتورية البروليتاريا/ لا للصراع الطبقي والإلحاد/ لا للعفوية السياسية والتشريعية والقضائية والتنفيذية/ لا للميثاق الذي كتبته أيدي معروفة بخيانتها وولائها للشيوعية/ لا للميثاق الذي جيء به لتثبيت نظام غير شرعي/ نعم للإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة/ نعم للإسلام دستورا نظاما واقتصادا/ نعم للإسلام حقوقا واجبات ومحاسبة/ نعم للإسلام شورى عدالة وحدة وأخوة.

البيان كان بإمضاء "الموحدين" ويحمل عنوان "إلى أين يا بومدين ؟ "[1]، إضافة إلى ذلك تم توزيع منشورات تحريضية والقيام بعملية احتجاجية تمثلت في قطع 19 عمود هاتفي، وكل ذلك كان تعبيرا عن رفض سياسة هواري بومدين المتمثلة في التوجه الاشتراكي، أما رد فعل النظام الحاكم في تلك الفترة فتمثل في سجن قيادات الحركة والحكم على السيد محفوظ نحناح بخمسة عشر سنة سجنا نافذة، وعلى بقية الأفراد بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة وعشر سنوات من بينهم: محمد بوسليماني، مصطفى بلمهدي، بوجمعة عياد، طاهر زيشي، رشيد كسور،.....[2]

أما حقبة الثمانينات فتميزت خصوصا بتجمع الجامعة المركزية سنة 1982، كان هذا التجمع تحت سمع النظام وبصره، ويعتبر أول تظاهرة جماهيرية يستعرض فيها الإسلاميون عضلاتهم أمام جميع خصومهم الإيديولوجيين والسياسيين، والسؤال الذي ظل يتردد على ألسنة الكثير من الناس هو: أين كان الشيخان محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني؟ ولماذا تغيبا عن هذه التظاهرة الإسلامية التاريخية؟ يجيب السيد أبو جرة

[1] المرجع السابق، ص.209.
[2] محمد أكرم ، **حماس الجزائر، تاريخ دعوة ومسيرة حركة ومواقف شاهدة**، دار الرسالة، الجزائر، 1995، ص.12.

سلطاني عن هذا السؤال، موضحا أن غياب بعض الوجوه البارزة عن هذا الحدث التاريخي لم يكن خاضعا للصدفة، وإنما كان خاضعا لتخطيط محكم دفع بأصحابه إلى إبقاء بعض البيض خارج سلة الجامعة المركزية، احتياطا لما يمكن أن يبرز على مسرح الأحداث، لذلك اقترحوا أن لا يظهر محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني لكي لاتفرغ الساحة من شيوخ الحركة الإسلامية دفعة واحدة فتكون معرضة لتهور الشباب، وقد اختير الرجلان لأنهما كانا مسجونين أصلا من سنة 1976 حتى سنة 1981.[1]

بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 وعلى إثر الاحتجاجات الشعبية الغاضبة التي عمت مختلف المدن في الجزائر أصدرت جماعة نحناح بيانا تضمن ما يلي:

- التنديد بكل من كانت لهم يد في إراقة الدماء.
- التنديد بنظام حكم الحزب الواحد الذي كاد أن يؤدي إلى حرب أهلية.
- المطالبة بالتعددية الحزبية لأن ذلك كفيل بأن يضمن الديمقراطية وحرية التفكير والتعبير.[2]

2- فترة التعددية:

على إثر دستور فيفري 1989، خرجت جماعة محفوظ نحناح من عهد السرية معلنة دخولها في العمل العلني القانوني، وذلك بتأسيس جمعية وطنية هي جمعية الإرشاد والإصلاح، ثم تأسيس حركة المجتمع الإسلامي (حماس) سنة 1991 التي أصبحت تسمى حركة مجتمع السلم (حمس) سنة 1996.

أول إطار قانوني للحركة:

تمثل الظهور الأول للحركة في جمعية الإرشاد والإصلاح التي أعلن عنها في نهاية 1988 إلا أنها اعتمدت رسميا يوم 06 نوفمبر 1990 كأول جمعية وطنية لها فروعها في كامل أنحاء الوطن[3]، تركزت أغلب نشاطاتها في الميدان الخيري والدعوي وكانت لها

---

[1] أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، الطبعة الثانية، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص ص. 100. 101.

[2] فوزي أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر 1962-1988**، الطبعة الأولى، مطبعة الطبع المستمرالمتيجة، الجزائر، 1992، ص.96.

[3] إبراهيم بن عمر، **محفوظ نحناح رجل الحوار**، دار عيسات ايدير،الجزائر،1995، ص.17.

اهتمامات بالطفولة والأمومة والشيخوخة وكفالة الأيتام والفقراء والمساكين[1]، وكان رئيسها الأول هو السيد محفوظ نحناح.

تأسيس حركة حماس:

لم تستعجل جماعة نحناح الدخول إلى المعترك السياسي، خاصة وأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت قد اعتمدت كأول حزب إسلامي سنة 1989 وفي هذا الشأن يقول السيد محمد بوسليماني:" جاءت الانتخابات التشريعية، فحاولنا التحالف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ غير أن الإخوة في الجبهة رفضوا هذه الخطوة....فالمعطيات الداخلية أرغمتنا على أن نبحث عن حل آخر غير المراهنة على الجبهة فأنشأنا واجهة سياسية أخرى هي حركة المجتمع الإسلامي حماس الجزائرية تيمنا بحماس الفلسطينية"[2]، وتم توزيع المهام حيث بقي السيد محمد بوسليماني رئيسا لجمعية الإرشاد والإصلاح بينما ترأس محفوظ نحناح حركة المجتمع الإسلامي التي أعلن عنها يوم 06 ديسمبر 1990 تحت ثلاثة مبادئ:

- الإسلام مصدر عملها
- ثوابت الأمة إطارها
- الشورى مقومها

أما شعارها فهو: العلم والعمل والعدل.

تأسيس حركة حماس كحزب جديد لاقى اهتماما كبيرا نظرا لما تقدمه من بديل مواز لجبهة الإنقاذ الإسلامية، فضلا عن تغلغلها وانتشارها الكبير في الاتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان)، وبناء على ذلك غدت حماس ثاني أكبر قوة إسلامية، وإن كانت نخبوية قاصرة عن اجتذاب قاعدة جماهيرية عريضة بسبب وحدة المنطلقات الفكرية والنسق التربوي الموحد لكوادر الحركة[3].

عقدت الحركة أول مؤتمر لها في 29 ماي 1991، وتم فيه اعتماد قانونها الأساسي والنظام الداخلي، وحاولت مراجعة أسلوب عملها السياسي لتحدث عليه الكثير من التعديل،

---

[1] فوزي أوصديق، **الشيخ محفوظ نحناح مواقف في الدعوة والحركة**، دار الانتفاضة،الجزائر، 1990، ص. 163.
[2] يحيى دوري، **زهرة من باقة الشهيد محمد بوسليماني**، دار المعارف، الجزائر، 1996، ص ص.97.96.
[3] سليمان الرياشي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص. 72.

لقد اكتشفت بقوة التجربة أنها لا تحصد من أسلوب المواجهة السافرة والمباشرة مع النظام غير العزلة والاضطهاد والضعف، لذا عملت على الاستفادة ليس من أخطاء ماضيها فحسب، بل من خصومها الشيوعيين الذين استطاعوا بعد تخليهم عن الصراع المباشر مع السلطة التسرب والتوغل إلى الأجهزة والمراكز الحساسة، حيث استطاعوا بذلك رغم ضعفهم العددي التأثير على مراكز اتخاذ القرار[1]، ومن ثمة لم تتخلف الحركة عن الحضور في كل الاستحقاقات الانتخابية، واعتمدت سياسة المشاركة، ورفضت في المقابل أسلوب المغالبة وسياسة الكرسي الشاغر، ففي سنة 1994 شاركت الحركة في ندوة الوفاق الوطني التي جاءت باليمين زروال رئيسا للدولة، واقترحت ميلاد هيئة تشريعية بديلا عن المجلس الاستشاري الذي شكله محمد بوضياف، فكان ميلاد المجلس الوطني الانتقالي الذي شاركت فيه الحركة بخمسة أعضاء من قياداتها.

في سنة 1995 دخلت حركة المجتمع الإسلامي بمرشحها محفوظ نحناح في أول انتخابات رئاسية تعددية، وتحصلت على المرتبة الثانية بأكثر من 03 ملايين صوت وبنسبة 25% من الأصوات المعبر عنها، وفي سنة 1996 وعلى إثر الدستور الجديد الذي منع إقامة الأحزاب على أساس ديني، تم تغيير الاسم من حركة المجتمع الإسلامي (حماس) إلى حركة مجتمع السلم (حمس)، كما غيبت أية إشارة لمرجعيتها الإسلامية في مشروع برنامجها السياسي الجديد، وعوض ببيان أول نوفمبر والثوابت الوطنية كمرجعية فكرية لها[2] ، وشاركت الحركة في الحكومة بوزيرين كأول تجربة لدخول الإسلاميين الجزائريين إلى الجهاز التنفيذي، حيث أشرفت على تسيير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الصيد البحري، وفي سنة 1997 شاركت في الانتخابات التشريعية التعددية لأول مرة وتحصلت على 69 مقعد، كما تحصلت في الانتخابات المحلية البلدية والولائية على 1100 منتخب منها 24 بلدية تسيرها الحركة، وهنا ارتفع وزراؤها في الحكومة إلى سبع وزارات هي: الصناعة وإعادة الهيكلة، المؤسسات الصغيرة

[1] أحميدة عياشي، مرجع سبق ذكره، ص.208.
[2] إسماعيل قيرة (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.168.

والمتوسطة، السياحة، النقل، كتابة الدولة للصيد البحري، كتابة الدولة للبيئة، كتابة الدولة للصناعات التقليدية.

في شهر مارس 1998 عقدت حركة حمس مؤتمرها الثاني بنادي الصنوبر بالعاصمة تحت شعار "السلم والتنمية" وقد كرس المؤتمر خط المشاركة ونادى بالتحالف للمساهمة في إخراج البلاد من الأزمة، بعدها بسنة تم إقصاء السيد محفوظ نحناح من الترشح للانتخابات الرئاسية المسبقة، وذلك بحجة عدم امتلاكه لوثيقة تثبت مشاركته في الثورة، ورغم ذلك بقيت الحركة محافظة على خيار المشاركة، وقد انخرطت في ائتلاف حزبي ضم أربعة أحزاب هي: حزب جبهة التحرير الوطني، حركة مجتمع السلم، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة النهضة، قرر هذا الائتلاف دعم السيد عبد العزيز بوتفليقة كمرشح إجماع، وهذا ما جعل هذا الأخير يفوز في الانتخابات الرئاسية، بعدها تحصلت الحركة على أربع وزارات، وفي سنة 2002 جرت انتخابات تشريعية ومحلية تراجعت فيها الحركة إلى المرتبة الرابعة بواقع 38 نائبا و1200 منتخب، بالإضافة إلى 10 نواب في مجلس الأمة 06 منتخبون و04 من الثلث الرئاسي، هذا التراجع فسره البعض بتمادي الحركة في سياسة المشاركة والتصاقها بالسلطة.[1]

بتاريخ 19 جوان 2003 توفي رئيس الحركة ومؤسسها الأول السيد محفوظ نحناح، بعد ذلك بشهرين انعقد المؤتمر الثالث للحزب تحت شعار "نحو طور جديد"، وقد نتج عن هذا المؤتمر انتخاب السيد أبو جرة سلطاني رئيسا للحركة، والذي تعهد بالحفاظ على الخيار السابق ألا وهو المشاركة في السلطة، حيث تأكد ذلك من خلال تنظيم انتخابات رئاسية شهر أفريل 2004 اختار فيها المجلس الشورى الوطني الذي يعتبر الهيئة القيادية العليا، اختار ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي ضم ثلاثة أحزاب هي: حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم والتجمع الوطني الديمقراطي، وتمكن السيد عبد العزيز بوتفليقة من الفوز في هذه الانتخابات، وفي سنة 2007 ارتفع عدد نواب حركة حمس من 38 إلى 52 نائب وبقي التحالف الرئاسي بأحزابه الثلاثة مهيمنا على

[1] أسرة المختار، حركة مجتمع السلم، **مجلة المختار**، العدد11، ماي2006، ص.20.

الساحة السياسية، حيث تم ترشيح السيد عبد العزيز بوتفليقة من طرف أحزاب التحالف الرئاسي للمرة الثالثة سنة 2009 ، وهذا ما أدى به إلى الفوز العريض على باقي منافسيه.

آخر محطة كانت سنة 2012 حيث حصلت مستجدات سياسية عميقة في المنطقة العربية أدت إلى سقوط أنظمة سياسية بكاملها على غرار النظام التونسي والمصري والليبي، وهذا في إطار ما أصبح يسمى بالربيع العربي، والذي جاء بأنظمة سياسية جديدة استحوذ عليها الإسلاميون الممثلون في مصر بجماعة الإخوان المسلمين وفي تونس ممثلين في حركة النهضة، هذه الأحداث المتسارعة في المنطقة العربية أثرت على الخط السياسي لحركة مجتمع السلم خاصة وأن هذه الأخيرة لها علاقات وطيدة بالمشرق العربي، وهذا ما أدى إلى انسحاب الحركة من التحالف الرئاسي وإنشائها تحالفا سياسيا جديدا، لكن هذه المرة ليست مع الأحزاب المحسوبة على السلطة، وإنما مع أحزاب تنتمي إلى نفس الإيديولوجية الدينية وهي كل من حركتي النهضة والإصلاح الوطني، هذا التحالف سمي ب"تكتل الجزائر الخضراء" والذي تم على إثره خوض الانتخابات التشريعية سنة 2012 ، إلا أن الإسلاميين الجزائريين والذين كانوا يعوّلون على ما يحصل في المنطقة العربية التي جاءت بأمثالهم من الإسلاميين إلى السلطة، لم تتجاوز عدد المقاعد التي تحصلوا عليها 50 مقعدا، وكرد فعل على هذه النتائج المتواضعة قرر مجلس شورى حركة حمس الخروج من الحكومة والانخراط في معسكر المعارضة، لتبدأ الحركة مشوارا جديدا بعيدا عن سياسة المشاركة في السلطة الذي بدأته منذ 1994.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم:

الهيكل التنظيمي لحركة مجتمع السلم يتميز بوجود نوع من التشابك ، وأهم ما يميزه هو إدماجه للمفاهيم الدينية، حيث أن الأحزاب الإسلامية تختلف فقط من حيث تسميات

الفروع والهيئات والهياكل عن طريق إدراجها لمفاهيم إسلامية وعلى رأسها الشورى.[1] وتنقسم الهيئات التنظيمية إلى قسمين:

-الهيئات التنظيمية الوطنية.

- الهيئات التنظيمية المحلية.

أولا: الهيئات التنظيمية الوطنية

1- المؤتمر:

هو أعلى هيئة سيدة في الحزب، يتشكل من: الأعضاء المنتخبين على مستوى القاعدة، أعضاء مجلس الشورى الوطني، رؤساء المكاتب الولائية ورؤساء مجالس الشورى الولائية، ينعقد مؤتمر الحركة في دورة عادية مرة كل خمس سنوات وينعقد في دورة استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، يتولى المؤتمر المهام التالية:

- تعديل القانون الأساسي للحركة والمصادقة عليه.
- مناقشة التقرير الأدبي والتقرير المالي والمصادقة عليهما.
- تحديد السياسة العامة والسياسة التربوية.
- تشكيل مجلس الشورى الوطني.
- تزكية رئيس الحزب الذي ينتخبه مجلس الشورى الوطني.[2]

2- مجلس الشورى الوطني:

يعتبر مجلس الشورى الوطني كأعلى هيئة قيادية للحركة في فترة ما بين انعقاد المؤتمرين، ينبثق عن المؤتمر ويتشكل من:

- المؤسسين قانونا.

[1] محمد زيتوني، **الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر- دراسة حالة حركة مجتمع السلم(1989- 2010)** ،مذكرة ماجستار غير منشورة، جامعة الجزائر-03-، 2011، ص.92.

[2] حركة مجتمع السلم، **القانون الأساسي والنظام الداخلي**، 5-6-7 أوت 2003،ص ص.11.10.

- رئيس مجلس الشورى الوطني السابق ونائبه.

- أعضاء المكتب الوطني الذين مارسوا سنة كاملة على الأقل خلال العهدة الماضية.

- وزراء الحركة، إضافة إلى سبعة أعضاء من ذوي الكفاءات يقترحهم المكتب الوطني.

- ممثلين عن : الطلبة، الشؤون الاجتماعية، الشباب، الجالية، المرأة.[1]

أهم الأدوار المنوطة بمجلس الشورى الوطني هي:

- انتخاب رئيس الحركة ونوابه.

- انتخاب رئيس مجلس الشورى الوطني ونائبه.

- وضع المعالم العامة لخطة الحركة وتوجهاتها داخليا وخارجيا والتداول في القضايا التي تتطلبها المرحلة.

- المصادقة على الميزانية العامة والبرنامج السنوي.

- متابعة ومراقبة أعمال المكتب التنفيذي الوطني.

وعلى عكس الطابع الرئاسي الذي تشتغل به بعض الأحزاب الجزائرية مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، إذ يتمتع رئيسه بحق تعيين وإنهاء مهام أعضاء اللجنة التنفيذية، على عكس ذلك نجد أن حركة مجتمع السلم تتبع الطريقة البرلمانية، حيث أن مجلس الشورى الوطني يقع في أعلى مرتبة وسلطة من رئيس الحزب، وأن أعضاء الهيئة التنفيذية الوطنية (المكتب التنفيذي الوطني) ينتخبون من طرف مجلس الشورى وهم مسؤولون أمامه.[2]

[1] المرجع السابق، ص.ص.12.11.
[2] رابح كمال لعروسي، مرجع سبق ذكره، ص.72.

3- رئيس الحركة:

يشترط في رئيس الحركة ألا يقل سنه عن الأربعين سنة كاملة عند انعقاد المؤتمر وأن يكون قد تقلد عضوية مجلس الشورى الوطني لمدة لا تقل عن 10 سنوات، إضافة لقدرته على التسيير والمتابعة، يتولى رئيس الحركة المهام والصلاحيات التالية:

- رئاسة الحزب ومتابعة هياكله ومؤسساته وهو الناطق باسمه.

- رئاسة المكتب التنفيذي الوطني.

- تمثيل الحركة في المحافل الرسمية.[1]

4- المكتب التنفيذي الوطني:

إن المكتب التنفيذي الوطني هو أعلى هيئة تنفيذية في حركة حمس، تنبثق عن مجلس الشورى الوطني ويتكون من:

- رئيس الحركة ونوابه الثلاثة، الأمين الوطني للتنظيم والمتابعة، الأمين الوطني للتربية والتكوين والدعوة، الأمين الوطني للإدارة والمالية، الأمين الوطني للإعلام والشؤون السياسية، الأمين الوطني للمنتخبين، الأمين الوطني للعلاقات الخارجية والجالية، الأمين الوطني للمرأة وشؤون الأسرة، الأمين الوطني للجامعات والعمل الطلابي، الأمين الوطني للشباب والعمل الجمعوي، الأمين الوطني للشؤون الاجتماعية، أمين المكتب التنفيذي الوطني.

أبرز المهام التي يتولاها المكتب الوطني هي:[2]

- تنفيذ السياسات العامة للحزب عبر الأمانات والهياكل والمؤسسات.

---

[1] حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي والنظام الداخلي، مرجع سبق ذكره. ص ص.16.15.
[2] حركة مجتمع السلم- لجنة تحضير المؤتمر الرابع، **مشاريع أوراق المؤتمر الرابع**، الجزائر، 2008، ص ص.80.79.

- تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر ومجلس الشورى الوطني.

- السهر على احترام قوانين الحركة ولوائحها ومتابعة سير هياكلها.

5- المجلس السياسي:

هو جهاز سياسي مركزي يقوم بجملة من المهام والوظائف، من بينها تزويد قيادة الحركة بالبدائل السياسية الممكنة في التعامل مع مختلف الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يقترح استراتيجيات العمل السياسي، ويحضر الوثائق السياسية للحركة، كما يقوم بمتابعة الأحداث السياسية المحلية والإقليمية والدولية وتحليلها، ويتكفل أيضا بإعداد دراسات حول المواضيع السياسية ذات العلاقة بالحركة، كما يقوم بالإشراف على التثقيف السياسي لأعضاء الحزب عن طريق تنظيم دورات للتكوين السياسي، منها مثلا دورة نظمت سنة 2006 بعنوان :"تطوير التنافسية السياسية"، وهي دورات يشارك فيها ما يقارب 500 إطار من إطارات الحزب من مختلف ولايات الوطن ويؤطرها أساتذة ومفكرين وعلماء وقادة رأي ومسؤولين سياسيين من داخل الوطن وخارجه، وفي هذا الإطار أصدر المجلس السياسي مجلة سياسية أطلق عليها تسمية "المختار"، وهي تصدر دوريا كل شهر تعنى بالتحليل السياسي والقراءات والمتابعات للأحداث الوطنية والدولية.[1]

ثانيا:الهيئات التنظيمية المحلية

1- مجلس الشورى الولائي:

يعتبر مجلس الشورى الولائي كهيئة شورية على مستوى الولاية، يتشكل من ممثلي البلديات والمؤسسات والكفاءات وفق ما يحدده النظام الداخلي للحركة، من مهامه الرئيسية:

[1] أسرة المختار، المجلس السياسي، **مجلة المختار**، الجزائر، العدد10 ، أفريل 2006، ص.35.

- انتخاب رئيس المكتب الولائي ونائبه ورئيس مجلس الشورى الولائي ونائبه.

- تشكيل لجنة الانضباط الولائية.

- تقييم وتوجيه الأعمال التي تقوم بها مؤسسات الحزب على المستوى الولائي.

- السهر على تنفيذ قرارات الحركة واحترام قوانينها.

2- المكتب التنفيذي الولائي:

هو عبارة عن هيئة تنفيذية تنبثق عن مجلس الشورى الولائي ويتكون من:[1]

- رئيس المكتب الولائي، نائب الرئيس الأمين الولائي للتنظيم، الأمين الولائي للتربية والتكوين والدعوة، الأمين الولائي للإدارة والمالية، الأمين الولائي للإعلام، الأمين الولائي للمنتخبين، الأمينة الولائية للمرأة وشؤون الأسرة، الأمين الولائي للجامعات والعمل الطلابي، الأمين الولائي للشباب والعمل الجمعوي، الأمين الولائي للشؤون الاجتماعية.

من مهام المكتب التنفيذي الولائي ما يلي:

- تنفيذ السياسة العامة للحركة على مستوى الولاية والبلديات التابعة لها.

- تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئات العليا للحركة.

- دراسة اهتمامات ومقترحات القاعة التنظيمية للحركة ورفعها للهيئات العليا.

[1] حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي والنظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص.21.

3-الجمعية العامة:

هي هيئة بلدية تضم الأعضاء الملتزمين والمناصرين والمنتخبين في البلدية، من مهامها:[1]

- المصادقة على برنامج المكتب التنفيذي البلدي بعد المداولة والإثراء.

- مناقشة أوضاع البلدية وتقديم الاقتراحات حول القضايا المختلفة.

4- المكتب التنفيذي البلدي:

هو الذي يمثل الهيئة التنفيذية على المستوى البلدي، ينبثق عن الجمعية العامة ويتكون من رئيس ونائب وأعضاء تحدد مهامهم وصلاحياتهم في النظام الداخلي، يقوم المكتب التنفيذي البلدي بتنفيذ السياسة العامة للحركة على مستوى البلدية، ويرفع تقارير دورية إلى المكتب الولائي.

5- مكتب المجموعة:

المجموعة هي مجموع الأسر على مستوى حيز جغرافي محدد من تراب البلدية كالأحياء والقرى والمناطق النائية.

6- الأسرة:

تعتبر الأسرة أصغر هيئة تنظيمية في الحزب تمارس العملية التربوية بمختلف مراحلها.[2]

[1] المرجع السابق، ص.23.
[2] المرجع السابق، ص.26.

المبحث الثاني: الفكر السياسي للحركة

إن الفكر السياسي لحركة حمس الجزائرية مرتبط بالدرجة الأولى بفكر مؤسسها الأول محفوظ النحناح الذي عبر عنه بوضوح في كتابه الشهير "الجزائر المنشودة"، وفي سلسلة من المقالات نشرها في جريدة "النبأ"[1] تحت عنوان "معا نحو الهدف"، وقد حدد السيد نحناح أربعة شروط يقوم عليها العمل السياسي هي:

- إسقاط المبادئ والمفاهيم الإسلامية على واقع الحياة (فقه الشرع وفقه الحياة).
- رسم الأولويات في البناء وفي إدارة الصراع.
- معرفة قواعد اللعبة السياسية محليا ودوليا.
- محاولة التفاهم مع الرأي المخالف.[2]

المطلب الأول: مرجعية الحركة وثوابتها

إن الحركات الإسلامية تتميز عن باقي الحركات والأحزاب الأخرى بثوابتها الأصيلة المتمثلة أساسا في اللغة والدين، وفي هذا الإطار لم تخرج حركة مجتمع السلم عن هذه القاعدة حيث أن المتصفح لأدبياتها يجدها مملوءة بمصطلحات: التاريخ، الدين الإسلامي، اللغة العربية، الأمة الإسلامية، الهوية، الأصالة،...

أولا: الهوية

ترى حركة مجتمع السلم عبر زعيمها محفوظ نحناح أن كل شعب له "منظومة معرفية" قائمة على مجموعة من التصورات والمعلومات المشتركة بين أفراده حول: الإنسان، الكون، الحياة،... وقائمة أيضا على شبكة التداعيات حول العلاقة التي تربط تلك المعلومات والتصورات بعضها ببعض، كما أن لكل شعب "سلم قيم" يضبط سلوكه ويحكم تصرفاته على مستوى الفرد والمجتمع، ومن هنا فإن "المنظومة المعرفية" و"سلم القيم" تشكل المرجعية التي يعود إليها الفرد لتحديد مواقفه وضبط سلوكياته، هذه المرجعية لا

[1] جريدة النبأ هي الجريدة الناطقة باسم حركة مجتمع السلم.
[2] فاروق أبو سراج الذهب، **المعالم العشرون- نماذج من الفكر السياسي للشيخ محفوظ نحناح**-، دار الخلدونية، الجزائر،2008، ص.17.

تأتي من فراغ ولا تتولد من العدم بل إن مصدرها هو الثوابت الكبرى والمعالم الرئيسية الراسخة التي لا تتأثر بمرور الأزمان ولا تتبدل بانقضاء الأوقات والسنوات، والتي أثرت بشكل فاعل وحاسم في تكوين كيان الشعب ورسم ملامحه المتميزة وهي بشكل عام: الدين، اللغة، الموقع الجغرافي، الانتماء العرقي، وهذا ما يشكل لنا الهوية.[1]

الهوية الجزائرية حسب السيد نحناح تقوم على ثلاثة أسس هي: الإسلام، العربية، الأمازيغية.

1- الإسلام: يعتبر الدين مكون أساسي لهوية أي أمة فهو الذي يحدد فلسفة الفرد في سر الحياة وغاية الوجود، ويجيبه عن الأسئلة الخالدة التي فرضت عليه نفسها في كل الأزمنة والعصور: من أنا ؟ من أين جئت ؟ إلى أين أمضي ؟ لماذا أحيى؟ لماذا أموت ؟...إلخ، وللإسلام تأثيره العميق والشامل في حياة الأمة العربية والإسلامية عامة وعلى الشعب الجزائري بشكل خاص، ومن ثمة يؤكد مؤسس حركة حمس أنه لا أحد يستطيع أن ينكر تأثير الإسلام على الإنسان الجزائري أيا كان قدره من التدين، فاللغة مشحونة بمعاني الدين وكذلك الثقافة وحتى الفلكلور بأمثاله وحكمه ممزوج بالدين ومعجون بمعانيه وأشكاله.[2]

ومن أبرز الخصائص العامة الكبرى للإسلام حسب مفهوم الحركة هي: الشمولية، الوسطية، الواقعية، المرونة والوضوح، فشمولية الإسلام تعني أنه يحوي مبادئ وتصورات فكرية شاملة للحياة بكل مجالاتها ومستوياتها، تتحدد من خلالها الخطوط والمعالم الكبرى التي ترسم الحدود وتوضح الغايات وتبين المنطلقات، أما الممارسة والتطبيق فإن مجالها مفتوح للاجتهاد والابتكار والإبداع.[3]

---

[1] فشار عطاء الله، **تجربة التغيير في فكر الشيخ محفوظ نحناح**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص ص.50.49.
[2] محفوظ نحناح، **الجزائر المنشودة: المعادلة المفقودة...الإسلام، الوطنية، الديمقراطية**، الطبعة الثانية، دار الجمعة للإعلام والنشر، بدون سنة، ص.91.
[3] المرجع السابق، ص ص.93.92.

ويعتقد السيد نحناح أن الإسلام في الجزائر هو جزء من الحل وليس جزءا من المشكلة حيث يقول في خطابه بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحزب: "إن الإسلام هو الحصن والمحور الذي مثل إقصاؤه من منظومتنا القانونية والسياسية وحتى الدستورية أحد أسباب أزمتنا خلال عقود الاستقلال الأربع"[1].

2-العربية: يناضل أعضاء حركة حمس من أجل تكريس وترسيخ اللغة العربية أكثر في المجتمع الجزائري، حيث يقول محفوظ نحناح في هذا الشأن:" العربية جزء من الشريعة الإسلامية، والشريعة جزء من اللغة العربية، اللغة العربية هي وعاء الإسلام وحديثك عن اللغة العربية هو حديثك عن الإسلام، هكذا أنظر إلى المسألة لا أنظر إليها متجزئة، مبتورة، ومن لم يعرف العربية عسر عليه فهم الإسلام"[2]، ومن ثمة فإن اللغة هي قضية الشخصية الوطنية وقضية الاستقلال والسيادة قبل أن تكون قضية علم أو ثقافة، وإعطاء اللغة العربية المكانة اللائقة بها ليس معناه الجمود أو الانغلاق أمام اللغات الأخرى، بل على العكس من ذلك فضرورة تنمية وتطوير وترقية اللغة الوطنية يحتم علينا التفتح والتواصل والتلاقح مع كل اللغات الحية، أما بخصوص اللغة الفرنسية يعتقد نحناح أن لها وضع خاص في الواقع الجزائري فرضته ظروف تاريخية معروفة، ويعتبرها "غنيمة حرب" لكنه في الوقت ذاته يرفض رفضا مطلقا أن تتحول "غنيمة الحرب" إلى سيدة تحتل مكان ومركز الصدارة في حياة الشعب المستقل والسيد.[3]

3- الأمازيغية: تعتبر البعد الثالث من أبعاد الهوية في فكر الحزب ، فهي تمنح الجوانب المتفردة والمتميزة في الشخصية الوطنية، وتعطي الشعب الجزائري ملامحه وخصوصيته مقارنة بباقي الشعوب العربية والإسلامية، وقد كانت لها بصمة في كيان الشعب الجزائري تمثلت في حبه الشديد للحرية وتعلقه بها واستعداده الكلي للتضحية في سبيلها، إلا أنه في نفس الوقت فإن الحركة تعارض بشدة تلك المعادلة الخاطئة- حسب اعتقادها- التي تضع

[1] حركة مجتمع السلم، **خطاب السيد رئيس الحركة- محفوظ نحناح- بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحركة**، الجزائر العاصمة،2001،ص.16.
[2] عبد العالي رزاقي، مرجع سبق ذكره، ص.213.
[3] محفوظ نحناح، مرجع سبق ذكره، ص.101.

الإسلام والعروبة في تعارض وتضاد مع الأمازيغية، وترفض الاحتكار الحزبي للقضية الأمازيغية واستخدامها كورقة ضغط وكعامل تهييج وإثارة.[1]

إن التركيز على الأبعاد الثلاثة التي تعتبر كدعائم رئيسية لمفهوم الهوية ألا وهي: الإسلام والعربية والأمازيغية، لا يعني في فكر الحركة إقصاء الأبعاد الأخرى مثل البعد المتوسطي أو الإفريقي أو العالمي، إلا أنها تعتبر أبعادا ثانوية لا يمكن وضعها في نفس مكانة ومرتبة الأبعاد الأساسية، وذلك حتى لا يحدث فقدان وضياع لشخصية الجزائري وهويته وربما لوجوده كله، فالقول بأن كل العناصر لها نفس التأثير ونفس الدور في تكوين الشخصية الوطنية هو في النهاية إلغاء لهذه الشخصية.[2]

ويعتبر الإسلاميون الجزائريون بصفة عامة و أعضاء حركة مجتمع السلم بصفة خاصة من المدافعين بشراسة في وجه خصومهم العلمانيين عن الهوية الجزائرية، وفي هذا الصدد يقول السيد محمد بوسليماني"...إن للشعب الجزائري هويته العربية الإسلامية...غير أن أعداءه بالأصالة والعمالة خلطوا بين أبناء باديس وأبناء باريس، بل اختلط عليهم تاريخ ثقافة إيليزي[3] مع قصر الإليزي"[4]. كما يؤكد عبد المجيد مناصرة - أحد قياديي الحزب سابقا- أن أهم ما يوتر المجتمع ويهدد استقراره ويحرك داخله معاول الهدم أن يتولى أموره من يناقض هويته، ويقترح السيد مناصرة نقاطا محددة من أجل إعادة الهيبة للدولة وتحقيق الاستقرار فيها ومنها:

- إعادة الاعتبار للغة العربية واستكمال عملية التعريب والالتزام بالعربية لغة وطنية ورسمية.

- احترام معتقدات وقيم الشعب.

---

[1] فشار عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص ص.52.53.
[2] محفوظ نحناح، مرجع سبق ذكره، ص.84.
[3] " ثقافة إيليزي" كناية عن الثقافة الجزائرية الموجودة في ولاية إيليزي في الجنوب الجزائري، أما "قصر الإليزي" فهو قصر الرئاسة الفرنسية واستعملت هنا كناية عن الثقافة الفرنسية.
[4] يحيى دوري، مرجع سبق ذكره، ص.90.

– اعتماد برنامج في التربية الوطنية يشيع الروح الوطنية ويحرص على الوحدة واحترام الدولة والتمسك بالعربية والإسلام.[1]

ثانيا: الثوابت

قد تم تحديد مرجعيات الحركة في الفصل الثاني من قانونها الأساسي بأربع نقاط:

1– الإسلام بمصادره ومقاصده باعتباره قوة جمع وتوحيد وضبط لتوجهات الأمة وتطلعاتها، ومصدر إلهام وتجديد وعنصر تفاعل للشعب ورعاية مصالحه عبر الاجتهاد الجماعي.

2– تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين والزوايا التي كانت منبع إحياء الروح الوطنية والجهادية في الشعب الجزائري.

3– بيان أول نوفمبر 1954 ببنوده وأهدافه وما يشكله من أهداف شاملة ومتوازنة للدولة الجزائرية المنشودة ودورها في المحيط العربي والإسلامي والعالمي.

4– القيم الحضارية التي توصل إليها الفكر الإنساني لإسعاد البشرية وتحقيق استقرارها.[2]

أما الثوابت والمبادئ فقد حددت بثماني نقاط في المادة الثالثة من القانون الأساسي وهي كما يلي:

1– الإسلام عقيدة ينبثق عنها تصور متكامل للإنسان والكون والحياة، كما أنه أحكام تنظم جوانب ومجالات الحياة كلها وقيم تربط الأفراد والمجتمعات.

2– الوحدة الوطنية ترابا وشعبا وتراثا، واعتبار التنوع الموجود عنصر قوة انصهرت مكوناته عبر التاريخ خلال نضال وتضحيات الشعب الجزائري.

---

[1] عبد المجيد مناصرة، **مقالات في الأزمة**، دار البديع، الجزائر، 2008، ص.109.
[2] حركة مجتمع السلم، القانون الأساسي والنظام الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص.5.

3- الانتماء للأمة والحضارة العربية والإسلامية، فالجزائر جزء من هذه الأمة، وكما أعطت لمحيطها العربي الإسلامي أخذت منه، وكما تضامنت مع قضاياه كانت محط اهتمام ودعم واقتباس، ومن خلال هذا الانتماء تحقق خيرية هذه الأمة.

4- اللغة العربية كوعاء ضمن للأمة تراثها وحافظ على كيانها وساعد في تجميع عناصرها.

5- اللغة الأمازيغية بكل أشكالها التعبيرية كأحد الأصول التي تجذرت في عمق التاريخ واستمرت في الوجود تقدم صور الإبداع.

6- النظام الجمهوري الذي يكرس حق الشعب في اختيار حكامه دون إكراه أو وصاية، ويحقق العدل والمساواة والحرية والشورى والديمقراطية في كل المؤسسات وعلى جميع المستويات.

7- الحريات الخاصة والعامة باعتبارها مبدأ إسلاميا ومطلبا إنسانيا يتيح لكل مواطن الحق في التعبير عن آرائه وأفكاره، والحق في العمل والكسب والتنقل والعيش الكريم.

8- التداول السلمي على السلطة كطريق أمثل لمعالجة إشكالية الشرعية في الحكم.[1]

المطلب الثاني: مقاربة الحركة للديمقراطية

1- هل الإسلاميون ديمقراطيون؟

إن علاقة الديمقراطية بالإسلام تعتبر إشكالا كبيرا عند أغلب المفكرين الغربيين والكثير من المفكرين العرب، ذلك أن شريحة واسعة من الإسلاميين تنظر إلى الديمقراطية كعقيدة اجتماعية أو فلسفة سياسية نشأت في سياقات تاريخية وحضارية غربية غير قابلة للنسخ في بلدانهم، فالديمقراطية –حسب بعض الإسلاميين- مرتبطة بالغرب ومعبرة عن

[1] المرجع السابق، ص ص.6.5.

خصائصه التاريخية ومكوناته العقدية والفكرية والثقافية المختلفة عن الإسلام والمسلمين، وإذا كان العالم العربي قد عرف بين أوساط مثقفيه هذا الجدل المتكرر، فقد عبرت مظاهره في الجزائر بعد إقرار التعددية عن عمق هذا المشكل بين ثلاثة تيارات:[1]

1- التيار الإسلامي السلفي الراديكالي: الذي رفض الديمقراطية جملة وتفصيلا رفضا مبدئيا، باعتبارها عقيدة اجتماعية وافدة وقائمة في أصولها الغربية على الفكرة اللائكية، أبرز ممثلي هذا التوجه السيد علي بلحاج الذي كتب سلسلة من المقالات تحت عنوان: "الدمغة القوية في نسف عقيدة الديمقراطية"، وواضح من خلال العنوان أن كلمة نسف تتجه إلى الرفض القاطع والنهائي.

2- التيار الإسلامي الوسطي المعتدل: الذي دافع عن انسجام مقاصد الدين مع الديمقراطية، وانشغل بالتالي بالتوليف بينهما على نحو التوليفة التي خرج بها الشيخ نحناح عندما جمع بين الشورى والديمقراطية في كلمته المعروفة "الشوراقراطية"، والتي قوبلت باستهجان شديد من قبل أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

3- التيار العلماني التحرري: الذي بنى موقفه من منطلق الدعوة إلى ضرورة الخضوع لمقتضيات الارتباط بين الديمقراطية والعلمانية عن طريق التحرر من الدين، ومحاولة فهم وتطبيق الديمقراطية على النموذج الغربي الخالص.

ويعتقد الباحث الفرنسي المتخصص في الحركات الإسلامية "فرانسوا بورغا" أن بعض الناشطين الإسلاميين مثل "راشد الغنوشي"[2] هم ديمقراطيون فعلا، في حين يرد عليه مناوئوه من بعض الدوائر السياسية في الغرب بأن الإسلاميين ليسوا كذلك، بدليل أن هناك أشخاصا مثل "علي بلحاج" يعتقدون أن الديمقراطية ضد الإسلام بل إن بعض أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانوا يرفعون لافتات مكتوب عليها "الديمقراطية كفر"، وفي هذا الإطار يرد بورغا قائلا: "إن الغرب يمارس الازدواجية في حكمه على الإسلاميين، إذ أنه

[1] نذير مصمودي، **بعد الرصاص...الإسلاميون والأسئلة الساخنة**، دار الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2010، ص ص.84.85.
[2] أحد كبار منظري الحركة الإسلامية، ورئيس حركة النهضة التونسية، حكم عليه بالإعدام غيابيا، عاش منفيا في أوروبا لسنوات عديدة، وذلك جراء معارضته الشديدة للنظام التونسي السابق.

يصدق علي بلحاج إذا قال بأنه ضد الديمقراطية، ويدين باقي الإسلاميين من خلال هذا الاعتراف، ولكنه يكذب الإسلاميين أمثال الغنوشي إذا تكلموا كلاما إيجابيا عن الديمقراطية"[1].

2- مفهوم الديمقراطية في أدبيات حركة مجتمع السلم

يثير مفهوم الديمقراطية جملة كبيرة من الإشكاليات الفكرية والسياسية، لكن أهم هذه الإشكاليات هي تلك المرتبطة بالعلاقة بين الديمقراطية والإسلام من جهة، وبالعلاقة بين الديمقراطية وعقائد الغرب واتجاهاته الفكرية والفلسفية من جهة ثانية أي علاقة الديمقراطية باللائكية واللبرالية والحداثة، ومن هنا يطرح السيد محفوظ نحناح مجموعة من التساؤلات في كتابه "الجزائر المنشودة" عن ماهية الديمقراطية وما شكلها؟ وما مضمونها؟ وهل هي عقيدة أم طريقة؟ وهل هي مناقضة بالضرورة للإسلام؟ وما الذي يفرض الديمقراطية التخلف أم التقدم؟ الاستبداد أم الحرية؟

إن الديمقراطية المعاصرة حسب مؤسس حركة حمس هي "منهج عملي (طريقة- آلية) لاتخاذ القرارات ذات الشأن العام، وهي منهج فرضته متطلبات ومقتضيات الحياة الاجتماعية الحديثة بين الأفراد والجماعات، ويستلزم تطبيقها إرساء مبادئ وبناء مؤسسات تمكن من تسيير الآراء والمصالح والأفكار بطريقة سلمية منظمة، ويتحقق ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الاجتماعية وتؤسس عليها الطبقة السياسية إجماعا كافيا"[2]، فالعملية الديمقراطية تبدأ إذن عندما يسود التعامل السلمي لحل الخلافات والنزاعات وتسيير التناقضات بين القوى والمصالح المختلفة داخل المجتمع، وعندما يتم التوصل والاتفاق بين القوى الاجتماعية المؤثرة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة لجميع المواطنين دون تمييز أو إقصاء.[3]

---

[1] هشام العوضي (وآخرون)، **الإسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة والغرب**، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص.71.
[2] محفوظ نحناح، مرجع سبق ذكره، ص.146.
[3] المرجع السابق، ص.148.

إن الديمقراطية حسب الفكر السياسي لمحفوظ نحناح تمتاز بخاصيتين اثنتين، الخاصية الأولى متمثلة في كونها منهجا عمليا وليست عقيدة أو إيديولوجية، أما الخاصية الثانية فهي كونها ديمقراطية دستورية أي أنها مقيدة بدستور وليست مطلقة، هذا الدستور يجب أن يتوفر على شرطين أساسيين هما:

- أن يكون الدستور معبرا عن اتفاق وتراضي القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة.

- أن تكون نصوص الدستور وأحكامه ومواده مراعية للمبادئ الكبرى والأساسية للديمقراطية[1]، مثل المساواة بين الناس وإقرار مبدأ المواطنة.

أما بالنسبة للعلاقة بين الديمقراطية والإسلام فيقول السيد محفوظ نحناح: " إن الديمقراطية في حركتنا لا ننظر إليها في مقابل الإسلام، إنما ننظر إليها في مقابل الشورى، الإسلام يطلب منا الشورى ويبيح لنا التعامل بالديمقراطية، هذه الإباحة تتعلق بكون كلمة "الديمقراطية" لم ترد في الكتاب ولا في السنة وهي من الكلمات المباح استعمالها....بودي أن ندرك أن الديمقراطية التي نتكلم عنها تحصل بين البشر لكبح جماح الدكتاتورية من جميع وجوهها، ومنع الاستبداد بالرأي"[2].

تضع فلسفة نحناح الحياة السياسية قائمة على الشورى كمبدأ قرآني، والديمقراطية كآلية ووسيلة للممارسة السياسية، وهو يقول في هذا الشأن: "الشورى تكون في القضايا المهمة التي لها دور في تفتيق العقل والحفاظ على الأمة وعلى المشروع الإسلامي قصد التمكين لدين الله....إن الشورى تجعلك تفكر في ما بعد التغيير وهو ما يسمى في المصطلحات الحديثة بعلم المستقبليات"[3]، ومن ثمة "فلا يوجد تعارض ولا تنافي بين الشورى والديمقراطية ما دام الهدف هو تقليم الاستبداد، وفتح الحريات وتقوية الاستماع

[1] المرجع السابق،ص.161.
[2] فاروق أبو سراج الذهب، مرجع سبق ذكره، ص.45.
[3] المرجع السابق،ص.47.

إلى الآراء والمقترحات، وتنشيط الفكر والذهن فيما يستهدف درء المفسدة وجلب المصلحة والاعتماد على خيار الشعب وتبني الانتخابات ونبذ الإرهاب"[1].

أما على مستوى الممارسة العملية في الواقع السياسي الجزائري فإن حركة حمس تعترض على الكثير من التصرفات التي لا تمت بصلة للديمقراطية لا من قريب ولا من بعيد – حسب وجهة نظرها – وفي هذا الإطار يقول السيد أبو جرة سلطاني" إذا كانت الديمقراطية تعني التداول على السلطة سلميا عن طريق الاقتراع الحر بالاحتكام إلى الصناديق فلست أدري ما محل كلمة "الاستيلاء على السلطة" في كلام العلمانيين؟ فحينما تأتي صناديق الانتخابات بغير الإسلاميين يقال لنا هذه ديمقراطية حقيقية والشعب ناضج وقد أحسن الاختيار...أما حينما تأتي الصناديق بالتيار الإسلامي إلى سدة الحكم تثور ثائرة "الديمقراطيين" ...فالديمقراطية في هذه الحالة مزيفة...هذه ليست ديمقراطية وليست في صالح أحد من الناس لأنها باختصار تدفع بتيار واسع من الشباب إلى التطرف واستخدام وسائل غير ديمقراطية لنيل حقوقهم، ما دام طريق الديمقراطية مسدود بالدبابات..."[2]، ويضيف قائلا:" إن الديمقراطية التي تزكي زيدا ولم يزكه الشعب، وتسقط عمرا ولو زكته الملايين، نهايتها حرق البلد بما فيه ومن فيه...لأجل هذا كنت وما زلت منذ عشرين عاما، أنادي بالاحتكام إلى الشعب واحترام سيادته لتكريس مبدأ سيادة الشعب، وإلا فإن تزوير إرادته لا تنطلي عليه كل مرة"[3].

أما السيد محفوظ نحناح فيؤكد على" أن ما نعيبه على الديمقراطيين الجزائريين أنهم لا يحبون الاستماع إلى الرأي الثاني، خاصة إذا كان هذا الرأي يحمل قيمة إسلامية يصبح مرفوضا من ألفه إلى يائه، وهذا عين الاستبداد المغلف بالديمقراطية"[4].

ومع أن معظم الإسلاميين مازال ميالا إلى نقطة القطيعة الجذرية مع ثقافة الغرب ونظمه وقيمه انطلاقا من موقف إيديولوجي، كما يقول المفكر المغربي عابد الجابري،

---

[1] حركة مجتمع السلم، خطاب السيد رئيس الحركة- محفوظ نحناح- بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحركة، مرجع سبق ذكره، ص.21.
[2] أحمد يوسف، **الجزائر: الأزمة وسفر الخروج- جدليات السياسة والدعوة والحركة-** ، الطبعة الثانية، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص.127.
[3] المرجع السابق، ص.128.
[4] فاروق أبو سراج الذهب، مرجع سبق ذكره، ص.46.

وذلك من أجل تأكيد الذات والدفاع عنها، خصوصا بعد أحداث سبتمبر 2001، والصراع مع إسرائيل، والحرب الثقافية والسياسية ضد التواجد الإسلامي في أوروبا وأمريكا خاصة من طرف أحزاب اليمين المحافظ، التي كرست المزيد من مشاعر العداء وعدم التسامح مع الغرب وثقافته، إلا أن مصطلح "الشورقراطية" الذي ابتدعته حركة مجتمع السلم على لسان رئيسها الأول الشيخ نحناح مازال يختزل الكثير من عناصر تبرير المزج بين الشورى والديمقراطية، سواء على اعتبار أن الديمقراطية بضاعة إسلامية ردت إلى أهلها كما يقول راشد الغنوشي، أو على اعتبار أن الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها أينما وجدها.[1]

المطلب الثالث: تصور الحركة لمفهوم المشاركة السياسية

1- الإسلاميون والمشاركة السياسية:

إن العديد من المفكرين الإسلاميين وزعماء الحركات الإسلامية اختلفوا حول المشاركة السياسية للإسلاميين في الأنظمة الوضعية التي لا تحكم بالشريعة، أما المؤيدون فإنهم يرون أن المشاركة السياسية إنما هي مشاركة المسلمين وليست مشاركة الإسلام في الحكم مع الآخرين، والهدف منها هو رفع الظلم وتحصيل الحقوق ووقف التآمر الذي يهدف إلى استئصال كل ما له علاقة بالإسلام، ومن ثمّ فمن الضروري وصول أفراد يمثلون التوجهات الإسلامية إلى منبر البرلمان والحكومة من أجل إيصال الصوت الإسلامي إلى الأطراف الأخرى، عن طريق مشاركتهم في الحكم ولو جزئيا من أجل تدريب الأفراد على إدارة المؤسسات وعلى قيادة الجماهير وتوعيتها بأهداف الحركة الإسلامية[2].

أما الفريق الثاني فإنه يرفض منهج المشاركة جملة وتفصيلا ويعتبرها خروجا عن الإسلام، ذلك أن المشاركة السياسية –حسب اعتقادهم– تخدم الجاهلية وأنظمتها الوضعية ولا تخدم الدعوة الإسلامية، والحل بالتالي هو الانعزال التام عن الأنظمة الفاسدة، هذا

[1] نذير مصمودي، مرجع سبق ذكره. ص ص.99.100.
[2] الشيخ عبد الخلاق، **الصحوة الإسلامية: مناهج ومدارس وحركات**، دار سبيل الرشاد، بيروت، 1999، ص.329.

الانعزال الذي لا يسمح بالالتقاء في منتصف الطريق، والانفصال الذي يستحيل معه التعاون إلا إذا انتقل أهل الجاهلية إلى الإسلام، فليس هناك أنصاف الحلول ولا التقاء في منتصف الطريق ولا ترقيع للمناهج، ويدعّم أصحاب هذا الطرح موقفهم بمجموعة من الأسئلة منها: إذا كان هذا النظام باطلا فلماذا يشارك فيه الإسلاميون؟ وإذا كان النظام على حق فلماذا يطالبون بتغييره؟ ومن الأسباب التي يقدمها أنصار المقاطعة السياسية للأنظمة الحاكمة ما يلي:[1]

– إن المشاركة السياسية للإسلاميين مع الأنظمة الحاكمة تؤدي إلى تمييع المشروع الإسلامي في أذهان الناس.

– إن المشاركة السياسية تؤدي إلى دعم النظم الحاكمة بعناصر وكفاءات محسوبة على التيار الإسلامي، وهذا ما يساعد على بقاء تلك الأنظمة واستمرارها.

– إن هذه المشاركة تلغي عمليا المشروع الإسلامي وذلك من خلال ذوبان الإسلاميين في دوائر ومؤسسات الأنظمة الحاكمة.

2– مقاربة حركة مجتمع السلم للمشاركة السياسية:

إن حركة مجتمع السلم بصفتها حركة إسلامية، شأنها شأن الحركات الإسلامية الأخرى، فإنها ومنذ تأسيسها سنة 1991 كانت تحلم ببناء الدولة الإسلامية، وذلك عن طريق تغيير النظام الجزائري إلى نظام إسلامي يطبق الشريعة الإسلامية وليس القوانين الوضعية، ومن أجل تحقيق ذلك كان أمامها ثلاث خيارات أساسية في كيفية التعامل مع النظام السياسي القائم وهي كما يلي:[2]

[1] المرجع السابق، ص.359.
[2] نذير مصمودي، مرجع سبق ذكره، ص.59.

1- اعتماد إستراتيجية المعارضة الجذرية على طريقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والتي قد تؤدي إلى المواجهة العنيفة، وهي تجربة ستكون في كل الأحوال قاسية ومكلفة، يتم عن طريقها إنتاج أزمة أمنية خانقة وتهديد مصير الحركة برمتها سياسيا واجتماعيا.

2- الهجرة القيادية إلى الخارج، ومحاولة تغيير النظام من وراء البحار، ما دام قد استعصى تغييره من الداخل، وهو خيار أثبتت التجارب فشله في حالة حسين آيت أحمد في الجزائر والإخوان المسلمون في سوريا.

3- خيار المشاركة السياسية القائم في عمقه الشرعي والاستراتيجي على قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد، أو على الواقعية السياسية التي تجعل التعايش مع الأنظمة القائمة، سعيا إلى تغييرها أمرا ممكنا وضروريا عند الموازنة بين مواجهة الأنظمة وما قد ينجم عن ذلك من مخاطر وانزلاقات، وبين التعايش السلمي معها من أجل تغييرها تدريجيا.

أمام الخيارات السياسية السابقة الذكر اختارت حركة حمس أقل الخيارات تكلفة ألا وهو خيار المشاركة السياسية، عن طريق انخراطها في العملية السياسية ودخولها غمار الانتخابات التشريعية والرئاسية ومشاركتها في تسيير البلديات بل تعدت ذلك إلى المشاركة في الحكومة بعدد من الوزراء، فمفهوم المشاركة السياسية في وثائق الحركة وأدبياتها يدل على " أنها تعبير سياسي يقصد به المساهمة في العملية السياسية والانخراط في الانتخابات والاستحقاقات، واعتبارها الأداة المتاحة للوصول إلى الحكم وصناعة التغيير والتجديد داخل المجتمع ومؤسساته، والمشاركة كاختيار هي البديل عن الاستبداد والمنطق الأحادي المعطل للطاقات في الأمة"[1].

إن المشاركة السياسية كما يعرفها الأستاذ الأخضر رابحي- أحد قياديي الحزب – هي:" مخالطة في المواقع المتقدمة واستجلاب للتأييد من أهل الخير المتموقعين في الخطوط الأمامية، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر من أعلى المنابر، وصوت مدوّ يوقظ

[1] حركة مجتمع السلم- لجنة تحضير المؤتمر الرابع، مشاريع أوراق المؤتمر الرابع، مرجع سبق ذكره، ص.28.

الشعب وينبهه للمؤامرات والدسائس ضد الوطن ومستقبله، ويدفع به إلى التآلف والتوحد وعدم الانجرار إلى معارك نسف الذات"[1].

ويشرح زعيم الحركة الراحل محفوظ نحناح استراتيجية المشاركة قائلا:" إن المشاركة هي نتيجة لقراءة واقعية وموضوعية للأزمة الجزائرية، وهي في نفس الوقت قناعة سياسية وخيار ضروري لحل أزمة معقدة، فمن بين أهدافها، الحفاظ على استمرارية الدولة وعدم تركها تنهار أمام ضغوط الإرهاب وتآمر القوى الخارجية بتعاون محلي، وهي كذلك تفعيل للفعل الديمقراطي ومحاربة الإقصاء السياسي وإعطاء صورة حقيقية عن الإسلام الذي أرادت بعض الأطراف تشويه صورته من خلال الممارسات السيئة من قتل وذبح وتخريب، فكانت المشاركة تهدف إلى إبراز قدرة التيار الإسلامي على بلورة البدائل السلمية والمدنية وعلى التسيير النظيف، وعلى أنه إذا ما أتيحت له الفرصة بإمكانه أن يطوق الإرهاب وأن لا يترك له مبررات للوجود"[2].

واستنادا إلى نصوص الشرع واستيعابا لمقاصده، وأخذا بفقه المآلات واستفادة من التاريخ ومختلف التجارب الماضية والحديثة، وخصوصا ما تعلق بالتغيير الداخلي، رفض السيد محفوظ نحناح منهج المغالبة كقناعة شرعية وواقعية بعدم جدوى هذا الأسلوب، "فالتجربة التاريخية أثبتت فشل الأساليب القائمة على العنف والإكراه عندما يتعلق الأمر بالتغيير الداخلي للمجتمعات"[3]، وفي نفس الوقت لم يعتبر نحناح المشاركة السياسية انضواء تحت السلطة ومتابعة لها في كل أمر، بل فرق بين الدولة والسلطة ثم فرق بين إيجابيات السلطة وأخطائها، فإيجابيات السلطة تثمن وتدعم في إطار "نقول للمحسن أحسنت"، وعيوبها تصحح وتعالج بالنصح والإرشاد والأدوات المتاحة دستورا وقانونا وأخلاقا في إطار "نقول للمسيء أسأت"[4]، ذلك أن الكثير من الشخصيات المؤثرة والفاعلة في السلطة والحكم ومواقع صناعة الرأي ودوائر القرار صنعت موقفا أو حكما جاهزا من الحركات الإسلامية ورجالها، بسبب أخطاء ماضية وبسبب الدعاية المركزة تأسس عندها

[1] الأخضر رابحي، **نظريات الشيخ محفوظ نحناح في الدعوة والسياسة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص.81.
[2] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني**، دار المجدد، الجزائر، 2010، ص ص.74.73.
[3] الأخضر رابحي، مرجع سبق ذكره، ص ص.75.74.
[4] المرجع السابق، ص.82.

بتعبير محفوظ نحناح نوع من "الكولسترول السياسي"، تحتاج الحركة الإسلامية لإذابته إلى تقدم نحو المواقع الأمامية من أجل تكسير كل الحواجز التي تحول دون وصول الفكرة الإسلامية المعتدلة.

إن الفكر السياسي الذي تتبناه حركة مجتمع السلم قائم على أن عملية التغيير لا يمكن أن تأتي دفعة واحدة وبالقوة أوالمغالبة أوالانقلابات أو العصيان المدني، قد تنجح كما قال مؤسس الحركة "في إسقاط النظام القائم لكن إقامة نظام جديد لا يمكن تحقيقه بغير الوسائل السلمية القائمة على الحوار والنقاش في ظل العدل والحرية"، وهنا يطرح السيد نحناح السؤال التالي " إذا كان البديل الذي ندعو إليه يقتضي التغيير الشامل الجذري للنظام القائم والتجديد التام والكلي للوضع الحالي، فهل يعني أننا مجبرون على اللجوء إلى أسلوب الثورة والعنف والخروج عن الحكام وتكفير المجتمع، والجواب المختصر الصريح هو لا ثم لا ثم لا"[1].

أما السيد أبو جرة سلطاني فيحدد خمسة أهداف للمشاركة السياسية وهي:[2]

1- المحافظة على الدولة بعيدا عن الصراع والتدافع.

2- المحافظة على الوحدة الوطنية مهما كانت المبررات.

3- تبرئة الإسلام من تهمة العنف والإرهاب وتصفية الحسابات.

4- ضمان استمرارية الخدمات الأساسية المقدمة للشعب.

5- الوقوف في وجه كل محاولات التدخل الأجنبي.

[1] محفوظ نحناح، مرجع سبق ذكره، ص.56.
[2] أسرة المختار، المشاركة بعين الوزراء، **مجلة المختار**، الجزائر، العدد 17، مارس 2007، ص.21.

ومن الإنجازات التي تعتقد حركة حمس أنها حققتها من وراء انتهاجها سياسة المشاركة هي:[1]

- اكتساب قاعدة شعبية معتبرة.

- اكتساب تجربة وخبرة ميدانية.

- تقديم الدليل أن الحركات الإسلامية ليست غولا أو وحشا هائجا.

- المساهمة في الحفاظ على الدولة الجزائرية.

-المساهمة في طمأنة كثير من القوى والأطراف الداخلية والخارجية اتجاه تيار الحركة الإسلامية.

[1] الأخضر رابحي، مرجع سبق ذكره، ص.102.

الفصل الرابع:

مظاهر مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة

قام الباحث في هذا الفصل بتتبع مختلف المحطات الانتخابية التي شاركت فيها حركة مجتمع السلم، سواء تلك المتعلقة بالانتخابات التشريعية أو الرئاسية، محاولا إبراز ظروف المشاركة الانتخابية وحيثياتها، وتحليل نتائجها، من أجل استخلاص مدى قدرة تأثير الحركة على صناعة القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية ابتداء من سنة 1991 وانتهاء بسنة 2012.

المبحث الأول:المشاركة في السلطة التشريعية

نظمت في جزائر ما بعد التعددية خمس انتخابات تشريعية حتى الآن، حيث ألغيت الانتخابات الأولى سنة 1991، لترجع الشرعية السياسية بعد ذلك تدريجيا ابتداء من سنة 1997، وقد شاركت حركة مجتمع السلم في كل تلك الاستحقاقات، والسؤال المطروح هو: ما هي الظروف السياسية التي شاركت فيها حركة حمس؟ وما هي النتائج التي تحصلت عليها؟ وما تداعيات تلك النتائج على الساحة السياسية الجزائرية؟

المطلب الأول: الانتخابات التشريعية خلال فترة التسعينات (1991-1997)

1- الانتخابات التشريعية سنة 1991:

تمثلت أبرز القوى السياسية في بداية التسعينات في الجماعات الإسلامية بمختلف أطيافها، وأبرز قوة إسلامية من بين الجماعات والأحزاب الإسلامية هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهذا ما أكدته نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في جوان 1990، حيث تمكنت الجبهة الإسلامية من حصد أغلبية الأصوات متحصلة على 850 بلدية من مجموع 1500 بلدية، وذلك ما يعادل 54% من الأصوات مقابل 28% فقط من الأصوات تحصلت عليها جبهة التحرير الوطني[1]، بعد ذلك بسنة ونصف سمحت السلطات الجزائرية بإجراء انتخابات تشريعية هي الأولى من نوعها في جزائر التعددية في ديسمبر 1991، وحتى لا

[1] سليمان الرياشي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.531.

تقع في فخ الانتخابات المحلية السابقة التي جاءت بالإسلاميين إلى البلديات حاولت أن توجه نتيجة الانتخابات لصالح جبهة التحرير، عن طريق سن قانون انتخابي يفتت الدوائر الانتخابية حتى يكثر من الدوائر المتوقع أن تنحاز للحزب الحاكم، ومن ثم تضاعف عدد المقاعد البرلمانية من 295 إلى 542 مقعد[1]، مما جعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ تشعر بأنها مستهدفة داعية إلى إضراب عام يشل مختلف مؤسسات الدولة، وهدد بعض قياديها بإعلان تعبئة عامة في صفوفها من أجل إعلان الجهاد، في حين اعتبرت السلطات الجزائرية هذه التصريحات بمثابة إعلان حرب فاعتقلت عباسي مدني وعلي بلحاج بتهمة التآمر على أمن الدولة، وفي ظل المعطيات الجديدة اضطرت الجبهة الإسلامية لعقد مؤتمر استثنائي في مدينة باتنة، آلت فيه القيادة إلى رجل أكثر اعتدالا هو السيد عبد القادر حشاني، الذي يمثل من الناحية الفكرية تيار الجزأرة، وفي ظل ذلك تم الإعلان عن إجراء الدور الأول من الانتخابات يوم 26 ديسمبر 1991.

كان التنافس في هذه الانتخابات شديدا ليس بين الأطراف السياسية المتناقضة إيديولوجيا فقط بل بين الإسلاميين أنفسهم، حيث كانت هناك محاولات لتوحيد ممثلي الحركة الإسلامية للدخول بقائمة واحدة إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، ومما يذكر في هذا الشأن أن جمعية الإرشاد والإصلاح – واجهة الإخوان المسلمين في الجزائر– كانت قد دعت إلى تحالف إسلامي وطني، استجابت له 650 جمعية، إضافة إلى حركة النهضة، إلا أن هذه الدعوات قوبلت بالرفض من قبل السيد عباسي مدني بحجة أنه لا حلف في الإسلام، وعند اقتراب موعد الانتخابات جددت الجمعية دعوتها للتحالف على أساس القائمة الموحدة، حيث اقترحت حصول 70% من القائمة على مترشحي الجبهة الإسلامية بينما يتقاسم مترشحي كل من حركة النهضة وجمعية الإرشاد نسبة 30% المتبقية، لكن قيادة الجبهة الإسلامية رفضت الاقتراح مرة ثانية وطلبت من الجميع الذوبان في الجبهة والالتحاق بها فرادى، وهذا يبين التباين الشديد بين مختلف أطراف الحركة الإسلامية خاصة بين الجناح الذي يؤمن بالتغيير الجذري والفوري ممثلا في الجبهة

[1] المرجع السابق، ص.537.

الإسلامية للإنقاذ، والجناح الأكثر تعقلا الذي يؤمن بالتغيير المرحلي والتدريجي ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين[1]، وتم في الأخير الاتفاق بين حركة النهضة التي شاركت في 130 دائرة وحركة المجتمع الإسلامي في 381 دائرة، ورغم حالة الاحتقان السياسي السائد في البلاد آنذاك إلا أن الانتخابات التشريعية جرت في موعدها المحدد، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (1).

الأحزاب	عدد المقاعد
الجبهة الاسلامية للإنقاذ	188
جبهة القوى الاشتراكية	25
جبهة التحرير الوطني	16
الأحرار	03
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	–
حركة المجتمع الاسلامي	–
حركة النهضة	–

جدول رقم (**01**) يمثل الدور الأول من نتائج الانتخابات التشريعية يوم : **26** ديسمبر **1991** .

المصدر : جدول من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج المعلن عنها من طرف الوزارة الداخلية .

كانت نتائج الانتخابات التشريعية صادمة للسلطة من جهة، وللكثير من المراقبين من جهة ثانية، حيث تقدمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بفارق كبير عن باقي الأحزاب الأخرى، يفسر الهواري عدي "فوز الجبهة الإسلامية بأنه كان بمثابة عقاب للدولة وللحزب (تصويت عقابي) لأنهم انقطعوا عن الشعب"[2]، ويرى بأن التأييد الشعبي الواسع الذي حظي به الإسلام السياسي كان نتيجة لما وعد به بخصوص إعادة النظر في أساليب توزيع الدخل القومي من الريع وهو بمثابة" العودة إلى الشعبوية الاقتصادية التي مارستها جبهة التحرير الوطني في سنوات الستينات والسبعينات"[3].

[1] عرفت جماعة الإخوان المسلمين في الجزائر عدة تسميات تغيرت حسب الظروف، ففي السبعينات عرفت بجماعة الموحدين، أما في نهاية الثمانينات فتشكلت في جمعية خيرية هي جمعية الإرشاد والإصلاح، لتنتقل للعمل السياسي مع بداية التسعينات تحت مسمى حركة المجتمع الإسلامي، ليصبح اسمها أخيرا حركة مجتمع السلم وذلك تكيفا مع تعديل الدستور وقانون الأحزاب لسنة 1997.

[2] Addi Lahouari, **L'Algérie et la démocratie : Pouvoir et Crise Politique Dans L'Algérie Contemporaine**, édition La Découverte, Paris, 1995, p.115.

[3] Lahouari Addi, L'Islam politique en Algérie, **Esprit**, (Août- septembre 1992), p.146.

حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعد في الدور الأول، جعل منها هي الحزب المؤهل لتشكيل الحكومة في حين لو استمرت العملية الانتخابية مع الدور الثاني، فانصبت الاحتمالات حول التغييرات غير المعروفة والمضمونة بما في ذلك إعلان الجمهورية الإسلامية، وهذا ما جعل الجيش يدخل على الخط عن طريق الضغط على الرئيس الشاذلي بن جديد، حيث استقال هذا الأخير بعد إعلانه عن حل المجلس الشعبي الوطني، وبذلك تم إيقاف المسار الإنتخابي[1]، وتم تشكيل المجلس الأعلى للدولة لتسيير المرحلة الانتقالية، لتدخل الجزائر مرحلة هي الأسوأ في تاريخها المعاصر وهي ما تسمى بالعشرية السوداء، وهذا ما أثر على عملية التحول الديمقراطي وهدد استقرار البلاد.

2- الانتخابات التشريعية 1997:

تعتبر الانتخابات البرلمانية التي أجريت شهر جوان 1997 خطوة هامة لتكريس الشرعية السياسية المفقودة، فهي أول انتخابات تشريعية بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، ومن ثمة حاولت السلطة التحكم في التوازنات السياسية وتجنب تكرار ما حدث سنة 1991 وذلك من خلال تعديل دستوري سنة 1996، ومصادقة المجلس الانتقالي على قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات سنة1997[2] ، والذي تغيرت بموجبه تسمية حركة المجتمع الإسلامي (حماس) إلى التسمية الجديدة حركة مجتمع السلم (حمس).

وكانت نتائج الانتخابات على نحو ما يبينه الجدول رقم (2).

[1] هناء عبيد،"أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في أحمد منيسي (محررا)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2004، ص.140.
[2] المرجع السابق، ص.143.

الأحزاب	عدد المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	155
حركة مجتمع السلم	69
جبهة التحرير الوطني	62
حركة النهضة	34
جبهة القوى الاشتراكية	20
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	19

جدول رقم (02) يمثل نتائج الانتخابات التشريعية يوم : 05 جوان 1997 .

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على النتائج المعلن عنها من طرف وزارة الداخلية .

فازت حركة مجتمع السلم ب69 مقعد محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد التجمع الوطني الديمقراطي الحزب الذي ولد في كنف النظام قبيل الانتخابات ببضعة أشهر[1]، وفي تفسيره للنتائج يؤكد الأستاذ عبد الناصر جابي على البعد الجهوي حيث يقول:" نتائج حركة مجتمع السلم تؤكد القوة التفسيرية للعامل الجهوي في الحياة السياسية الجزائرية فبعد نتائج جبهة التحرير بطابعها الجهوي الشرقي هاهي حركة حمس تؤكد الميزة الجهوية للمعارضة الإسلامية، فمن مجموع الولايات 26 التي حصلت فيها حركة مجتمع السلم على أكثر من المعدل الوطني لنتائجها (18.15 من المقاعد) لا تضم القائمة إلا ثلاث ولايات من الشرق في حين أن كل الولايات الأخرى تقع في الغرب والوسط"[2].

وعموما فإن هذه النتائج تكرس هيمنة الأحزاب القريبة من السلطة خاصة إذا اجتمعت نتائجها مع بعض (FLN+RND) هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الأرقام تظهر قبول النظام السياسي للإسلاميين ضمن قواعد اللعبة السياسية لكن تحت سقف محدود لا يمكن تجاوزه، حيث أن كل من حركة مجتمع السلم وحركة النهضة مجتمعتين تحصلتا على 103 مقعد فقط[3]، بينما حصل التجمع الوطني الديمقراطي لوحده على 155

[1] رشيد حاتم، **الأزمة الجزائرية إلى أين؟**، دار سندباد للنشر، عمان، 1999، ص.57.
[2] عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998، ص.260.
[3] سالمي العيفة، التجربة السياسية للحركات الإسلامية: دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر وتركيا والأردن من خلال الانتخابات، مرجع سبق ذكره، ص.473.

مقعد، وهذا ما يرجح فرضية التزوير في هذه الانتخابات حيث أصدرت كل من حركة حمس والنهضة وجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال بيانا يندد بالتجاوزات التي عرفتها الانتخابات[1]، فالتحكم في النتائج وليّ عنقها يتحول إلى شبه ضرورة مقبولة ومطلوبة في الغالب من الكثير من القوى المحسوبة على السلطة، بل حتى تلك المنادية بالديمقراطية التي تفضل في نهاية المطاف عوامل الاستقرار عن عوامل التغيير الغير مضمون النتائج، خاصة وأن نتائج ما حصل في شتاء 1992 كانت لازالت تلوح في الأفق[2].

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية خلال الألفية الثالثة (2002-2007-2012)

1- الانتخابات التشريعية 2002:

جرت ثالث انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر يوم 30 ماي 2002 ، تنافس فيها 21 حزب بالإضافة إلى المترشحين المستقلين، أما نسبة المشاركة فقد بلغت 46.09% مقابل 65.49% في انتخابات جوان 1997، ومن ثم فقد تراجعت نسبة المشاركة بنسبة كبيرة وصلت تقريبا إلى المقاطعة النهائية في بعض البلديات المحسوبة على منطقة القبائل، حيث تدنت نسبة المشاركة في ولاية تيزي وزو إلى 01.5%[3]، وكانت نتيجة الانتخابات حسب ما هو مبين في الجدول رقم (3).

الأحزاب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	199
التجمع الوطني الديمقراطي	47
حركة الإصلاح الوطني	43
حركة مجتمع السلم	38
قوائم الأحرار	30
حزب العمال	21
الجبهة الوطنية الجزائرية	08
حركة النهضة	01
حركة الوفاق الوطني	01

جدول رقم (**03**) يمثل نتائج انتخابات يوم : **30** ماي **2002** .

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج المعلن عنها من طرف وزارة الداخلية.

[1] هناء عبيد، مرجع سبق ذكره، ص.154.
[2] عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره.ص.160.
[3] مصطفى بلعور، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007: استمرارية أم حل للأزمة، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، عدد خاص، 2009، ص.173.

من خلال النتائج المعروضة يتبين أن حركة مجتمع السلم تراجعت بشكل ملحوظ حيث خسرت الحركة ما يقارب نصف عدد المقاعد التي حققتها في تشريعيات 1997، فقد تراجعت خلال خمس سنوات من 69 مقعد إلى 38 مقعد فقط ، والسؤال المطروح هو ما سبب هذا التراجع الكبير في عدد المقاعد ؟ يحاول السيد محفوظ نحناح تحديد تلك الأسباب حيث قسمها إلى ثلاثة أنواع منها الذاتية والمحلية والدولية ومن بينها:[1]

1- أن رئيس الحركة لم يدخلها بكامل ثقله المعهود في الاستحقاقات السابقة.

2- التزوير الذكي قبل وأثناء وبعد عملية التصويت.

3- خطاب الحركة الهادئ لا يتلاءم مع الاحتقان الشعبي.

4- ضعف نسبة المشاركة في عملية التصويت مقارنة مع سابقاتها.

5- تداعيات أحداث 11 من سبتمبر وما صاحبها من تخويف عالمي من كل ما له علاقة بالإسلام وتعميم هذا التخويف حتى على المعتدلين والوسطيين.

ومما يمكن استقراؤه من نتائج هذه الانتخابات ما يلي:

- الفوز الكبير لجبهة التحرير الوطني ب199 مقعدا من أصل 389، وتراجع التجمع الوطني الديمقراطي عن موقع الريادة، مما يبين التبدل في التموقع بين حزبي السلطة على حسب الظروف والحاجة إلى هذا الحزب أو ذاك.

- تراجع تمثيل التيار الإسلامي المشاركاتي بشكل عام حيث فقدت حركة مجتمع السلم 21 مقعدا مقارنة مع الانتخابات السابقة، وحصول حركة النهضة على مقعد واحد فقط، مع العلم أن كلا الحركتين كانتا مشاركتين في الحكومة، وفي المقابل بروز تيار عبد الله جاب الله وطرحه السياسي المناوئ للسلطة.

[1] الجزيرة.نت، **نحناح للجزيرة نت: هذه أسباب خسارتنا**، 2012/08/01،
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/372e9379-7257-47c4-b0e0-2018da1b434b

2- الانتخابات التشريعية 2007:

كان من المتوقع أن تكون هذه الانتخابات فرصة لتطوير الخريطة السياسية عن طريق دمج أكبر عدد ممكن من القوى السياسية في العملية السياسية، لكن مرحلة ما قبل إجراء الانتخابات أكدت أنه سوف يتم تقليص هذه الخريطة وليس توسيعها، حيث قررت قوى أساسية عدم المشاركة وعلى رأسها جبهة القوى الاشتراكية[1]، وقد بلغت نسبة المشاركة الشعبية 35.67 وهي تعد أضعف نسبة منذ انتخابات 1991.

ويبين الجدول التالي نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2007 :

الأحزاب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	136
التجمع الوطني الديمقراطي	62
حركة مجتمع السلم	51
قوائم الأحرار	33
حزب العمال	26
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	19
الجبهة الوطنية الجزائرية	15
حركة النهضة	05
حركة الاصلاح الوطني	03

جدول رقم (**04**) يمثل النتائج الخاصة بالانتخابات التشريعية سنة **2007**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج المعلن عنها من طرف وزارة الداخلية.

ومما يمكن استقراؤه واستنتاجه من هذه الانتخابات ما يلي:

- تدني نسبة المشاركة التي أصبحت منسجمة مع مسار التراجع المستمر ابتداء من 1997 (65.60%) مرورا ب 2002 (46.17%) ووصولا إلى 2007 (35.67%) ،

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي (2006-2007)** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، 2007، ص332.

وذلك يرجع حسب العديد من المراقبين إلى عدة عوامل على رأسها التزوير الذي أبعد الناس عن المشاركة الانتخابية ويأسهم من التغيير عن طريق الانتخابات[1].

– تراجع مقاعد الإسلاميين من 103 مقعد سنة 1997 إلى 82 مقعد في سنة 2002 ثم إلى 59 مقعد في انتخابات 2007.

أما بالنسبة لحركة مجتمع السلم فقد حصلت في هذه الانتخابات على 51 مقعد على مستوى 38 ولاية، بزيادة 13 مقعد مقارنة بانتخابات 2002، ولكنها أقل من نتائج انتخابات 1997 (69 مقعد) ، وبحساب عدد الأصوات المحسوبة على حركة حمس في الانتخابات التشريعية خلال 16 سنة (1991–2007) نجدها في حدود 500000 صوت ما عدا انتخابات 1997 التي تضاعف فيها هذا الرقم إلى ثلاث مرات، وهذا ما جعل السيد عبد المجيد مناصرة أحد قياديي الحزب سابقا يقول" إن المقارنة بين انتخابات 1991 وانتخابات 2007 تكشف أنه بعد 16 سنة وعاؤنا الانتخابي لم يتوسع كثيرا بالرغم من زيادة عدد المناضلين وبعد كل هذه المدة تزوجوا وكونوا عائلات وأبناؤهم وصلوا إلى السن القانونية للانتخاب...فأين هي أصواتهم؟..."[2]، وعموما يمكن اعتبار أن حركة مجتمع السلم حققت تقدما نسبيا مقارنة مع الانتخابات السابقة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أنها أول انتخابات تخوضها الحركة بعد وفاة مؤسسها محفوظ نحناح سنة 2003 .

3– الانتخابات التشريعية 2012:

إن الانتخابات التشريعية الأخيرة جرت في موعدها المحدد، لكنها تزامنت مع الربيع العربي حيث سقطت أنظمة سياسية بكاملها وجاءت أنظمة أخرى محلها، ونخص بالذكر نظام بن علي في تونس، ونظام مبارك في مصر، ونظام القذافي في ليبيا، إضافة إلى خروج على عبد الله صالح من الحكم وتسليمه السلطة لنائبه وذلك تحت الضغوط

[1] عبد المجيد مناصرة، **الإصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل**، إصدارات المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم، الجزائر، 2008، ص.120.
[2] المرجع السابق، ص.124.

الشعبية الكبيرة التي لم يشهدها العالم العربي منذ موجة استقلال الدول العربية عن الاستعمار في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، هذه الأوضاع الإقليمية الجديدة دفعت الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي، عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات السياسية المقربة من النظام، من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد.[1]

بعد انتهاء المشاورات السياسية قرر النظام الحاكم في الجزائر إجراء عدد من التعديلات القانونية حول مجموعة من القضايا المهمة أبرزها:[2]

– فتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة: حيث تم اعتماد أكثر من 20 حزب في ظرف شهرين قبل الانتخابات.

– إنهاء احتكار الإعلام المرئي المسموع: حيث سمح لعدد من القنوات الفضائية الجزائرية البث عبر الأقمار الصناعية انطلاقا من الخارج مثل قناة الشروق وقناة النهار.

– زيادة عدد المقاعد البرلمانية: حيث تم رفع عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني من 389 إلى 462، ويفترض في هذه الزيادة في عدد النواب أن تعكس التزايد في الحجم الديمغرافي للسكان.

– فرض "الكوتا" النسائية: حيث نص قانون الانتخابات المعدل على أن لا يقل عدد المرشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر الانتخابية التي تضم خمسة مقاعد أو أكثر، وهذا يندرج ضمن تحسين وضعية المرأة الجزائرية.

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الانتخابات التشريعية في الجزائر**، 2012/08/05، http://www.dohainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

[2] عبد القادر عبد العالي، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص ص. 02-05.

وفي إطار التحضير للتشريعيات وتأثرا بما يسمى بالربيع العربي الذي أسقط الأنظمة السابقة وجاء بالإسلاميين إلى سدة الحكم خاصة الإخوان المسلمون في مصر وحركة النهضة في تونس وحزب التنمية والعدالة في المغرب، هذا ما أثر على الحركة الإسلامية في الجزائر وجعلها تغير إستراتيجيتها تماشيا مع المستجدات، ومن ثم انسحبت حركة مجتمع السلم من التحالف الرئاسي المحسوب على السلطة حيث كانت تشكل أحد أضلعه الثلاثة، لتنتقل إلى معسكر المعارضة عن طريق تشكيلها تحالفا إسلاميا يجمع ثلاثة أحزاب إسلامية هي: حركة الإصلاح وحركة النهضة وحركة مجتمع السلم.

تجمعت الأحزاب الثلاثة في تكتل جديد سمي "تكتل الجزائر الخضراء" استعدادا لدخول الانتخابات التشريعية بقوائم موحدة وحملة انتخابية موحدة وبرنامج موحد، وقال أبو جرة سلطاني في ميلاد الإعلان عن التكتل :" نقول للذين يخيفون الشعب الجزائري من الإسلاميين، إن هذه الصفحة قد طويت نهائيا، فنحن أبناء الجزائر مسالمين وبنائين"، من جهته اعتبر الأمين العام لحركة النهضة فاتح الربيعي أن التكتل الإسلامي جاء في ظرف استثنائي على المستوى الدولي بسبب الثورات العربية، واستثنائي على المستوى الداخلي بسبب قرب الانتخابات التشريعية وأضاف :"ستكون الانتخابات مرحلة فاصلة بين مرحلتين، مرحلة تهميش الشعب في اختيار من يحكمه ومرحلة تعود فيها الكلمة للشعب"، أما الطرف الثالث في التكتل وهي حركة الإصلاح فقد قال أمينها العام حملاوي عكوشي: "على حكام البلاد منذ خمسين سنة أن يكونوا أذكياء ويشاركوا في عملية التغيير قبل أن يحدث التغيير من دونهم"، وفي المقابل رفض حزبان إسلاميان الانضمام إلى التكتل ويتعلق الأمر بجبهة التنمية والعدالة برئاسة عبد الله جاب الله وجبهة التغيير بزعامة عبد المجيد مناصرة الوزير السابق المنشق عن حركة حمس.[1]

أجريت الانتخابات التشريعية في العاشر ماي 2012 بمشاركة 44 حزب سياسي وقد بلغت نسبة المشاركة الشعبية 43.14% وكانت النتائج على النحو التالي:

[1] الجزيرة نت، **تشكيل تحالف اسلامي بالجزائر**، 2012/08/07،
http://www.aljazeera.net/news/pages/730f1f8d-fdd7-4c9f-9eb3-4b29417dee36

الأحزاب	عدد المقاعد
جبهة التحرير الوطني	221
التجمع الوطني الديمقراطي	70
تكتل الجزائر الخضراء	48
جبهة القوى الاشتراكية	21
القوائم الحرة	19
حزب العمال	17
الجبهة الوطنية الجزائرية	09
جبهة العدالة و التنمية	07
جبهة التغيير	04
أحزاب أخرى	47

جدول رقم (**05**) يمثل النتائج الخاصة بالانتخابات التشريعية سنة **2012**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج المعلن عنها من طرف وزارة الداخلية.

من خلال تتبعنا وتحليلنا لنتائج الانتخابات السابقة الذكر يظهر لنا بوضوح عدم حدوث تغيير حقيقي في الخريطة السياسية الجزائرية، حيث تحصل حزبا السلطة مع بعض على ما يقارب الثلثين من عدد المقاعد وهو ما يعتبر هيمنة مطلقة على البرلمان، أما الأحزاب ذات المرجعية الدينية فلم تتجاوز 60 مقعد بما فيها تكتل الجزائر الخضراء الذي نال حوالي 10% من مقاعد البرلمان مما جعل قادته الثلاثة يدينون هذه الانتخابات ويصفونها بالمزورة والخطيرة على مستقبل البلاد، وفي شرحه لنتائج الانتخابات يعتقد السيد عبد الناصر جابي أن حصول جبهة التحرير الوطني على الأغلبية (221 مقعد) راجع إلى عاملين أساسيين، فمن جهة عدم المشاركة القوية من طرف الشعب جعلت الأحزاب التقليدية وعلى رأسها جبهة التحرير هي المستفيد الأكبر لأنها استطاعت أن تجند قواعدها في حين أن الأحزاب الأخرى التي كان ممكن أن تقلب النتائج كان حجم تجنيدها للجماهير ضعيفا، ومن جهة ثانية فإن القانون الانتخابي يحدد بأنه من لا يحصل من الأحزاب على 05% تلغى نتائجه، وهذا معناه أن أكثر من ثلاثين حزب لم يفز ألغيت نتائجه وذهبت في غالبيتها إلى جبهة التحرير، أما السيد عبد الرزاق مقري المدير العام للحملة الانتخابية لتكتل الجزائر الخضراء، فيؤكد من جهته على وجود التزوير ومن الأدلة

التي يقدمها، هي أن مختلف استطلاعات الرأي[1] كانت تؤكد على تقدم التكتل الإسلامي في هذه الانتخابات، وأن خطاب رئيس الجمهورية قبل يومين من الانتخابات والذي أوحي فيه بأنه يؤيد جبهة التحرير قائلا:" إن حزبي معلوم لا غبار عليه" ساعد في توجيه الرأي العام نحو جبهة التحرير الوطني، وهذا خطأ من طرف الرئيس – حسب مقري – الذي من المفروض أنه يلزم الحياد ويقف على نفس المسافة مع مختلف الأحزاب، ويطرح السيد مقري السؤال التالي : بأية حجة نجد أن صناديق الاقتراع الخاصة الأمنية والعسكرية تتجه في غالبيتها وجهة واحدة صوب جبهة التحرير الوطني؟ وهل كل هؤلاء المجندين من لون سياسي واحد؟[2].

وبشكل عام يمكن أن نقول أن النظام الحاكم أعاد إنتاج نفسه بطريقة أو بأخرى متلافيا عواصف الربيع العربي، أما الإسلاميين الحالمين بالوصول إلى السلطة اقتداء بالإسلاميين المصريين والتوانسة فقد خيبت آمالهم، وذلك أن وجه المقارنة بين الإسلاميين الجزائريين وغيرهم غير صحيح، ففي مصر وتونس كانت الحركة الإسلامية مهمشة ومطاردة والكثير من روادها محكوم عليهم بالإعدام مثل راشد الغنوشي، ومن ثمة كان حجم التعاطف الشعبي بعد الثورات الشعبية معهم كبيرا، ثم أنهم لم يجرّبوا سابقا في تسيير الشأن العام، أما الإسلاميين الجزائريين فقد شاركوا في السلطة منذ منتصف التسعينات وأسندت لهم وزارات عديدة وبالتالي فهم قد جرّبوا الحكم في الجزائر ولو بشكل جزئي، إضافة إلى الأزمة الأمنية خلال العشرية السوداء والتي ربطت في أذهان الكثير من الناس بالإسلام السياسي، كل تلك العوامل جعلت تكتل الجزائر الخضراء يحصل على تلك النتائج المتواضعة، وعلى إثر ذلك أعلنت حركة مجتمع السلم عن خروجها من الحكومة بعد 16 سنة من المشاركة وانضمامها إلى صف المعارضة في خطوة منها جريئة لكي تعبر عن استيائها من هذه الانتخابات.

[1] تم القيام باستطلاع للرأي عن طريق جريدة الشروق وجريدة الخبر في موقعهما الإلكتروني في الانترنيت وكلا الاستطلاعين أثبتا تقدم تكتل الجزائر الخضراء، إلا أن استطلاعات الرأي عن طريق الانترنيت تبقى ضعيفة نظرا لعدم امتلاك كل الناس للانترنيت والإعلام الآلي وبالتالي يصعب تحديد اتجاهات الرأي العام بهذه الطريقة.

[2] عبد الناصر جابي، عبد الرزاق مقري، قراءة لنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية، برنامج ما وراء الخبر، **قناة الجزيرة**، 2012/05/12.

المبحث الثاني: المشاركة في السلطة التنفيذية

قام الباحث في هذا الجزء من الدراسة بتسليط الضوء على مسارات المشاركة السياسية لحركة مجتمع السلم في الجهاز التنفيذي، مع العلم أن هذا الأخير يتمثل في مؤسسة الرئاسة من جهة والحكومة من جهة أخرى، والسؤال المطروح هنا هو: ما مدى تأثير حركة حمس في الانتخابات الرئاسية؟ وما هو عدد ونوعية الوزارات التي تقلدها أعضاؤها في الحكومة الجزائرية؟

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية

1- الانتخابات الرئاسية سنة 1995:

نظمت أول انتخابات في الجزائر بعدما سمي رسميا بعودة المسار الانتخابي يوم 16 نوفمبر 1995، وقد اعتبرت السلطة هذه الانتخابات جزء من الحل السياسي وبداية لحل أزمة الشرعية والمؤسسات خاصة وأن رئيس الدولة في المرحلة الانتقالية كان يعين ولا ينتخب (بوضياف، علي كافي، اليمين زروال) ، فالفرضية التي يمكن الانطلاق منها فيما يتعلق بهذه الانتخابات أنها تهدف إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية بعد التجربة التي عاشتها الجزائر من جراء فشل الانتخابات التشريعية لديسمبر 1991.

ترشح في هذه الانتخابات أربعة مرشحين هم: اليمين زروال، سعيد سعدي، نور الدين بوكروح، محفوظ نحناح، ترشح هذا الأخير يمكن اعتباره سابقة عربية حيث أنها المرة الأولى التي يترشح فيها مرشح للتيار الإسلامي الإخواني في انتخابات رئاسية تعددية[1]، وقد رفضت باقي القوى السياسية الإسلامية ترشح نحناح حيث طلبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمقاطعة الانتخابات، كما انتقد عبد الله جاب الله ترشح نحناح قائلا :"إن نحناح قدم مصلحة حزبه على مصلحة الدين والوطن والحرية بمشاركته في الانتخابات"، وقد انطلقت الحملة الانتخابية لمحفوظ نحناح تحت شعار "الحل اليوم قبل الغد" من العاصمة بزيارة إلى مسجد كتشاوة، وهذا ما طرح من جديد مسألة استعمال أماكن العبادة في النشاط السياسي من قبل المحسوبين على الإسلام السياسي[2].

---

[1] عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص.171.
[2] المرجع السابق، ص.172.

وقد كانت نتيجة الانتخابات كما هو موضح في الجدول التالي:

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
اليمين زروال	6.834.822	61.29
محفوظ نحناح	2.907.356	26.06
سعيد سعدي	996.835	08.94
نور الدين بوكروح	413.032	03.70

جدول رقم (06) يمثل النتائج الخاصة بالانتخابات الرئاسية سنة 1995

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج المعلن عنها من طرف وزارة الداخلية.

احتل السيد نحناح المرتبة الثانية بحصوله على ربع أصوات الناخبين، إلا أن أنصاره يؤكدون فوزه في الانتخابات، ويرجعون سبب حصوله على المرتبة الثانية إلى التزوير الفظيع الذي حصل، وهذا ما يؤكده القيادي في الحزب عبد الرزاق مقري حيث يقول : "القاصي والداني يعلم أن التزوير حصل لصالح التجمع الوطني الديمقراطي، لدرجة أن مدير الحملة الانتخابية للرئيس السابق اليمين زروال وهو يوسف الخطيب[1]جاء بنفسه لمقر حركتنا وقال لنا أنا آسف...لقد زورنا نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت سنة 1995"[2].

ومما يمكن استخلاصه من هذه الانتخابات أن نسبة 61% التي حصل عليها زروال تفسر توجه عدد كبير من الناس للبحث عن الاستقرار وتجنب المغامرة فاختاروا مرشح السلطة على حساب المرشحين الآخرين، أما فيما يخص الوعاء الانتخابي للجبهة الإسلامية للإنقاذ والذي بلغ 05 ملايين صوت في بداية التسعينات فإن غالبيتها اتجهت صوب محفوظ نحناح الذي يعد أكثر المستفيدين من هذه الانتخابات، ومما تؤكده هذه النتيجة فرضية وجود تيار إسلامي ليس خاضع بالضرورة لحزب معين وإنما يتعاطف وينتخب على من يمثل المشروع السياسي ذو المرجعية الإسلامية أيا كان ذلك الحزب.

[1] يوسف الخطيب من الشخصيات التاريخية المعروفة وهو أحد المرشحين لرئاسيات 1999.
[2] نصر القفاص، **الدائرة المغلقة: حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية**، منشورات ANEP، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004، ص.150.

2- الانتخابات الرئاسية سنة 1999:

بعد 04 سنوات فقط من الانتخابات الرئاسية الأولى أعلن رئيس الجمهورية اليمين زروال عن انتخابات رئاسية مسبقة سنة 1999، أي أن العهدة الأولى لم تكتمل بعد، وقد أكد بعض الباحثين أن ذلك يعود إلى خلافات جوهرية في كيفية تسيير البلد بين مؤسسة الرئاسة من جهة ومؤسسة الجيش من جهة ثانية مما اضطر الرئيس اليمين زروال إلى الاستقالة[1].

وقد أقر المجلس الدستوري المرشحين الآتية أسماؤهم: عبد العزيز بوتفليقة، حسين آيت أحمد، مولود حمروش، يوسف الخطيب، عبد الله جاب الله، مقداد سيفي، أحمد طالب الإبراهيمي، أما السيد محفوظ نحناح فقد منع من المشاركة في هذه الانتخابات بحجة عدم امتلاكه لوثيقة تثبت مشاركته في الثورة، وهنا تأتي المفارقة الغريبة من طرف السلطة حيث أن نفس الشخص- محفوظ نحناح- الذي قبل ملفه للمشاركة في الانتخابات الرئاسية سنة 1995 يرفض ملفه بعد ذلك بأربع سنوات، وفي هذا الشأن يقول عبد الرزاق مقري"...إن القانون الذي سمح له بالترشح سنة 1995 مازال مطبقا حتى يومنا هذا... والاختلاف الوحيد أنهم في عام 1995 كانوا يعتقدون أنه ليست لديه القدرة على المنافسة، ولكن عندما شارك في الانتخابات وأدركوا الإقبال الجماهيري الكبير على المؤتمرات التي يعقدها قرروا حرمانه من الترشح"[2].

المفارقة الثانية أثناء هذه الانتخابات هي الموقف السياسي الذي اتخذته حركة مجتمع السلم حيث أنه بعدما استبعد محفوظ نحناح من السباق الانتخابي، كان متوقعا أن تقاطع الحركة هذه الانتخابات، أو على الأقل أن تساند أحد المرشحين المحسوبين على المعارضة، إلا أن العكس هو الذي حصل حيث دعمت الحركة مرشح السلطة القوي آنذاك السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهذا ما اعتبر انبطاحا سياسيا من طرف الكثير من المتتبعين والمراقبين للساحة السياسية كما أثرت هذه الخطوة على شعبية الحركة.

---

[1] إبراهيم عيسى (وآخرون)، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2004، ص.159.
[2] نصر القفاص، مرجع سبق ذكره، ص.151.

وقد أسفرت الانتخابات عن النتائج التالية:

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	7.442.139	73.79
أحمد طالب الإبراهيمي	1.264.094	12.23
عبد الله جاب الله	398.416	03.95
حسين آيت أحمد	319.523	03.17
مولود حمروش	311.908	03.09
مقداد سيفي	226.371	02.24
يوسف الخطيب	122.826	01.22

جدول رقم (07) يمثل النتائج الخاصة بالانتخابات الرئاسية سنة 1999 .

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج المعلن عنها من طرف وزارة الداخلية .

تظهر النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه تقدم مرشح الإجماع الوطني الذي حظي بتزكية وتأييد خمسة أحزاب كبرى هي: جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة النهضة، حركة مجتمع السلم، حزب العمال، ويعتبر انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية مؤشرا لبداية حل الأزمة إذ استطاع أن يجري الحوار ويعمل على تحقيق الوئام المدني وهو ما دعا إليه بعد فوزه في الانتخابات، حيث أجري استفتاء حول الوئام المدني تم تزكيته من طرف 14 مليون ناخب بنسبة 98%،، وشرعت السلطات عقب الاستفتاء في إقناع الجماعات المسلحة بضرورة الامتثال للقانون وبالفعل امتثل 80% من هؤلاء[1].

أما بالنسبة للإسلاميين المشاركين في هذه الانتخابات فقد احتلوا المرتبة الثانية والثالثة على التوالي ممثلين في كل من أحمد طالب الإبراهيمي وعبد الله جاب الله، فالملاحظ أن نسبة لابأس بها من الأصوات (12.23%) توجهت إلى مرشح الإسلاميين الأول آنذاك طالب الإبراهيمي، وهذا إنما يدل على وجود تيار عام ليس بالضرورة أن يكون منظما، هو نفس التيار الذي سبق وأن انتخب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثم تحول إلى محفوظ نحناح، ليتوجه هذه المرة نحو أحمد طالب الإبراهيمي.[2]

[1] إبراهيم عيسى (وآخرون)،مرجع سبق ذكره، ص.159.
[2] سليمان الرياشي (وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص.548.

3- الانتخابات الرئاسية سنة 2004:

شهدت الجزائر شهر أفريل 2004 ثالث انتخابات رئاسية منذ عهد التعددية السياسية، حيث تقدم إلى السباق نحو قصر المرادية ستة مرشحين هم: عبد العزيز بوتفليقة، علي بن فليس، عبد الله جاب الله، لويزة حنون، سعيد سعدي، فوزي رباعين، وقضى المجلس الدستوري بعدم شرعية ترشح كل من: أحمد طالب الإبراهيمي، سيد أحمد غزالي، موسى تواتي.

ومن أهم الأحداث البارزة في هذه الانتخابات هو إعلان قائد أركان الجيش الفريق محمد العماري تصميم المؤسسة العسكرية التزام الحياد اتجاه المرشحين، وهذا ما اعتبر نقلة نوعية في طبيعة العلاقة بين العسكري والسياسي في الجزائر حيث طالما اتهمت المؤسسة العسكرية بالتدخل في صنع النتائج وانتقاء الرؤساء، وباتخاذها لسلوك الحياد وعدم التدخل تكون المؤسسة العسكرية دشنت بداية التحول إلى مؤسسة محترفة.[1]

وقد شهدت الانتخابات حالة استقطاب حادة داخل جبهة التحرير الوطني، حيث انقسمت الجبهة إلى جناحين، زكى الجناح الأول السيد الأمين العام للحزب علي بن فليس مرشحا للرئاسيات إثر مؤتمر استثنائي عقد خصيصا لهذا الأمر، في حين تخندق الجناح الثاني داخل الحركة التصحيحية التي قادها عبد العزيز بلخادم لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[2] .

أما حركة مجتمع السلم فقد كان موقفها من هذه الانتخابات في بداية الأمر مترددا وغير واضح، حيث حدد السيد أبو جرة سلطاني وفي خطاب له أمام مجلس الشورى ثلاثة سيناريوهات أمام الحركة قائلا:[3]

"- إن دخولنا المعركة سيدفع باتجاه دور ثان.

- وتحالفنا مع جهة ما سيحسم المنازلة في دورها الأول.

- ومقاطعتنا لهذا الاستحقاق سيفقد العملية كثيرا من مصداقيتها."

---

[1] **التقرير الاستراتيجي العربي (2004-2005)** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ،2005، ص.ص.291.292.

[2] سالمي العيفة، التجربة السياسية للحركات الإسلامية: دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر وتركيا والأردن من خلال الانتخابات، مرجع سبق ذكره، ص.504.

[3] نذير مصمودي، **خطابنا السياسي: التوجهات والمواقف**، دار الخلدونية، الجزائر، 2005، ص.69.

وعلى إثر هذه الانتخابات تطور الائتلاف السياسي القائم منذ 1997 إلى تحالف رئاسي، ممثلا في ثلاثة أحزاب رئيسية تمثل مختلف التيارات الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية: التيار الوطني ممثلا في "جبهة التحرير الوطني"، التيار الديمقراطي ممثلا في "التجمع الوطني الديمقراطي"، التيار الإسلامي ممثلا في "حركة مجتمع السلم"، وكان أبرز أهداف هذا التحالف حينئذ هو مساندة المترشح عبد العزيز بوتفليقة، ومن ثم تراجعت حركة حمس عن السيناريوهات السابقة وقررت دعم الرئيس بوتفليقة في إطار التحالف الرئاسي.

وقد أسفرت الانتخابات على النتائج التالية:

المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	8.651.723	84.99
علي بن فليس	653.951	06.42
عبد الله جاب الله	511.526	05.02
سعيد سعدي	197.111	01.94
لويزة حنون	101.630	01
فوزي رباعين	63.761	0.63

جدول رقم (08) يمثل النتائج الخاصة بالانتخابات الرئاسية سنة 2004 .

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج المعلن عنها من طرف وزارة الداخلية .

إن إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة بتلك النسبة الكاسحة جاءت أقرب لما يشبه الاستفتاء الشعبي على سنوات حكمه، والتي حقق على إثرها إنجازات لا يمكن إنكارها خاصة في الشقين الأمني والاقتصادي، واستكمالا لمسيرة الإصلاحات أجري استفتاء حول المصالحة الوطنية سنة 2005، وقد جاءت نتائج الاستفتاء بأغلبية ساحقة واستفاد نحو 07 آلاف سجين من تدابير العفو أو انقضاء المتابعات القضائية في حقهم، كما ساهمت عوائد النفط الضخمة في توطيد السلم الاجتماعي حيث تم ضخ 56 مليار في أواخر عام 2005 في مشاريع تنموية عملاقة، ثم رفع المبلغ فيما بعد إلى 150 مليار دولار، فانخفض معدل البطالة بمقدار النصف بحدود 15% بعدما كان 30% عام 1999 [1].

[1] مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص.173.

4- الانتخابات الرئاسية سنة 2009:

حصل إجماع بين الكثير من المحللين والمراقبين للشأن السياسي الجزائري على أن نتائج اقتراع التاسع من أفريل 2009 قد حسمت بصورة واضحة في 12 نوفمبر 2008، عندما تم إقرار تعديل دستوري من قبل غرفتي البرلمان تم بموجبه إلغاء المادة 74 من دستور 1996 التي تحدد عهدات رئيس الجمهورية بعهدتين غير قابلتين للتجديد، وبمقتضى التعديل الجديد أزيل القيد على عدد العهدات الرئاسية وأصبح بالتالي بإمكان الرئيس بوتفليقة الذي حكم البلاد خلال العهدتين السابقتين أن يستمر في الحكم خلال الخمس سنوات الموالية، ترشح الرئيس بوتفليقة مجددا يعني أن تحقيق المفاجأة بالنسبة لمترشح آخر أمر لا يقبل الاحتمال، وقد فهمت أحزاب المعارضة هذه الرسالة جيدا وقرأت تعديل الدستور ثم إعلان ترشح بوتفليقة على أن اللعبة محسومة سلفا، وفعلا قد أيدت أحزاب التحالف الرئاسي المسيطرة على البرلمان والحكومة رئيس الجمهورية[1]، إضافة إلى مساندة أغلبية جمعيات المجتمع المدني للسيد عبد العزيز بوتفليقة من اتحادات شبانية وطلابية ونسوية ومنظمات المجاهدين وأبناء الشهداء والكشافة الإسلامية الجزائرية.

بالنسبة لحركة مجتمع السلم فقد أكد رئيسها أن الحركة ستخوض الحملة الانتخابية لصالح المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، وذلك من أجل استقرار البلاد وضمان استمرارية التنمية الوطنية الشاملة وإتاحة الفرصة أمام الرئيس لإكمال مسيرة الإنجازات في الشق الاقتصادي والأمني، ومن ثمة فقد كرست الحركة سياسة المشاركة ودعمها المتواصل للسلطة السياسية في البلاد.

وقد بلغت نسبة المشاركة الشعبية 74% وكانت نتيجة الانتخابات كما هو مبين في الجدول رقم (09).

[1] محمود بلحيمر، **انتخابات من دون مفاجآت**، 2012/08/08، https://www.aswat.com/ar/node/1052

المرشح	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	90.02
لويزة حنون	04.22
موسى تواتي	02.31
جهيد يونسي	01.37
فوزي رباعين	0.93
محمد السعيد	0.92

جدول رقم (09) يمثل النتائج الخاصة بالانتخابات الرئاسية سنة 2009 .

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على النتائج المعلن عنها من طرف وزارة الداخلية .

وفي تعليقه على النتائج يؤكد الأستاذ حسني عبيدي[1] بأن الرئيس بوتفليقة تحصل على نسبة كاسحة من الأصوات تذكرنا بعهد الاتحاد السوفياتي السابق، أما السيدة فلة بوزيدي[2] فتعتقد أن هذه النسبة التي تحصل عليها الرئيس هي جد معقولة، وذلك نظرا للإنجازات الضخمة التي حققها خلال العهدتين السابقتين في مجال السكن والمرأة والحريات العامة والجانب الأمني[3].

المطلب الثاني: المشاركة في الحكومة

إن المقصود بمشاركة حركة مجتمع السلم في الحكومة معناه مشاركة أحد أقطاب الحركة الإسلامية مع أطراف أخرى علمانية على قواسم مشتركة أو برنامج مشترك مع المحافظة على التميز وعدم الذوبان والاندماج في الآخر، والمشاركة تكون من أجل تحقيق أهداف عامة واضحة كما أنها ليست استراتيجيه دائمة بل هي استراتيجية مرحلة.

ويحدد نائب رئيس حركة حمس السابق السيد عبد المجيد مناصرة ثلاث مستويات للمشاركة هي:[4]

- مشاركة الفكرة (الإسلامية) التي يحملها الحزب في صياغة السياسات والبرامج والقوانين وإدارة شؤون المجتمع والدولة.
- مشاركة الحركة كحزب سياسي ببرنامجه وسياسته وفقا للأشكال السياسية المتعارف عليها.

[1] حسني عبيدي أكاديمي ومدير مركز الدراسات حول العالم العربي والمتوسط بجنيف بسويسرا.
[2] فلة بوزيدي نائب سابق في البرلمان الجزائري وناشطة ضمن الحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة سنة 2009.
[3] حسني عبيدي، فلة بوزيدي، دلالات فوز بوتفليقة بعهدة رئاسية ثالثة، برنامج ما وراء الخبر، **قناة الجزيرة**، 2009/04/11.
[4] عبد المجيد مناصرة، الإصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل، مرجع سبق ذكره، ص.141.

– مشاركة الرجال أي رجال الحركة الذين يمثلونها ويحرصون على تحقيق أهدافها والتمكين لمشروعها.

جاءت المشاركة في الحكومة كنتيجة لمشاركة الحزب في المجلس الانتقالي سنة 1994 والدخول في رئاسيات 1995، حيث احتل السيد نحناح المرتبة الثانية محققا نتائج معتبرة من الأصوات (حوالي ثلاثة ملايين صوت)، ومن ثم ظهرت حركة مجتمع السلم كحزب سياسي قوي حيث فرضت نفسها في الساحة السياسية، خاصة في ظل غياب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تم إقصاؤها من العمل السياسي بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 ، وعليه أصبحت حماس هي القوة السياسية الأولى في التيار الإسلامي وهذا ما جعل النظام السياسي يتفاوض معها من أجل ملء الفراغ عن طريق إدماجها في الحكومة، وذلك من أجل إرسال رسالة للداخل والخارج فحواها أن النظام السياسي ليس ضد الإسلاميين بعمومهم، إنما هو بقدر ما يحارب المتطرفين والمتشددين فهو يرحب بالمعتدلين الذين ينخرطون في اللعبة السياسية.

وقد مرت مشاركة الحركة في الحكومة الجزائرية بعدة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: مشاركة تحضيرية (1996–1997)

جاءت هذه المشاركة الأولى من نوعها بعد الانتخابات الرئاسية سنة 1995، والتي حققت فيها الحركة نتائج إيجابية، وقد تحصلت الحركة على وزارتين اثنتين هما: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكتابة الدولة للصيد البحري.

المرحلة الثانية: مشاركة ائتلافية برلمانية (1997– 1999)

جاءت كنتيجة للانتخابات التشريعية سنة 1997 والتي تحصلت فيها الحركة على 69 مقعد، ومن ثم تشكلت حكومة ائتلافية استأثر فيها حزب التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة الحكومة والوزارات السيادية، بينما كان نصيب حركة مجتمع السلم فيها 07 وزارات هي: الصناعة وإعادة الهيكلة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة والصناعات التقليدية، النقل، البيئة، الصيد البحري، الصناعات التقليدية.

المرحلة الثالثة: مشاركة ائتلافية رئاسية (1999– 2004)

بعد فوز الرئيس بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية، تم تشكيل الحكومة برئاسة أحمد بن بيتور، ولم يدخل الرئيس في حساباته الخاصة بتشكيل الحكومة حجم الكتل البرلمانية وإنما رجح الإرادة الرئاسية، ومن ثم ضمت الحكومة خليطا من الأحزاب السياسية (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، شخصيات مستقلة)، بعد ذلك بثمانية أشهر استقالت حكومة بن بيتور ليكلف رئيس حكومة جديد هو السيد بن فليس، وتحصلت حركة حمس في هذه الحكومة على 03 وزارات هي: الصناعة وإعادة الهيكلة، العمل والشؤون الاجتماعية، الصيد البحري.

بعد تشريعيات 2002 التي فازت فيها جبهة التحرير الوطني بالأغلبية المطلقة، اختار الرئيس أن تكون الحكومة مشكلة من 03 أحزاب وشخصيات مستقلة وكان حظ الحركة فيها 4 وزارات : الأشغال العمومية، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصيد البحري.

المرحلة الرابعة:مشاركة تحالفية (بعد رئاسيات 2004)

جاءت مشاركة الحركة في إطار التحالف الرئاسي بين ثلاثة قوى سياسية (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم)، ومن بين ما نصت عليه وثيقة التحالف ما يلي:[1]

- الوحدة الوطنية وثوابت الأمة.
- التحالف داخل الدوائر السياسية للحكم أفقيا وعموديا.
- التشاور السياسي المستمر.
- التنسيق على مستوى المجالس المنتخبة.

وقد عرفت هذه المرحلة تحكم وسيطرة من طرف أقطاب التحالف في العملية السياسية وغلق المجال أمام المعارضة، وأبرز ما ميز مشاركة حركة حمس في هذه

[1] فاروق أبو سراج الذهب، **محفوظ نحناح الكلمة التي سبقت زمانها**، دار الخلدونية، الجزائر، 2004، ص.93.

المرحلة هو دخول رئيس الحركة إلى الحكومة كوزير دولة بدون حقيبة، وهو ما أحدث جدلا كبيرا داخل صفوف الحزب، حيث اعترض عدد من أعضاء مجلس الشورى الوطني وبعض أعضاء المكتب السياسي على هذا القرار، معتبرين وجود رئيس الحركة في الحكومة يرهن قراراتها بالسلطة والنظام الحاكم ويحد من قدرتها على التحرك، وكانت هذه النقطة أحد الأسباب التي زادت في امتعاض جماعة مناصرة وعدم رضاهم عن القيادة الحالية وطريقة تسييرها، مما جعلهم يخرجون من الحزب ويشكلون حزبا آخر هو جبهة التغيير.

المرحلة الخامسة: نهاية مشاركة الحركة في الحكومة

في خضم ما حصل عربيا من حراك اجتماعي وسياسي أسقط العديد من الأنظمة العربية ابتداء من سنة 2011 على غرار ما حصل في مصر وتونس وليبيا، ذلك ما أثر على الأحزاب السياسية الجزائرية خاصة حركة مجتمع السلم التي تعتبر أحد أفرع جماعة الإخوان المسلمين العالمية الوجود والمشرقية التكوين والنشأة، وهذا ما جعل حركة حمس أكثر تأثرا برياح الربيع العربي القادمة من المشرق العربي، ومن ثم أعلن رئيس الحركة السيد أبو جرة سلطاني عن فك الارتباط مع التحالف الرئاسي مع بقاء حزبه مشاركا في الحكومة، وعلى إثر ذلك انتهى التحالف الذي أصبح وجوده من عدمه سواء خاصة بعد كثرة الخلافات بين أطرافه الثلاث، إضافة إلى إحساس قيادات الحركة بأنهم الطرف الأضعف في معادلة التحالف، ويظهر ذلك من خلال حجم الوزارات المعطاة لهم وعدم استشارتهم في القضايا المصيرية للبلد.[1]

بعد ذلك تطورت الأمور أكثر في اتجاه نهاية الاستراتيجية السابقة المبنية على الارتماء في أحضان السلطة وبداية استراتيجية جديدة قائمة على المقاطعة والمعارضة، خاصة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة سنة 2012، والتي دخلت حركة حمس للمشاركة فيها تحت غطاء تحالف إسلامي جديد وهو تكتل الجزائر الخضراء بالتنسيق مع حركتي النهضة والإصلاح، التحالف الجديد وعلى عكس المتوقع حقق نتائج متواضعة، وهذا ما

[1] عبد الله لطرش، رئيس المكتب الولائي - تلمسان- لحركة حمس، **أسباب خروج حركة مجتمع السلم من الحكومة**، تلمسان، 2012/09/01 (مقابلة شخصية) .

جعل أطرافه الثلاث تتهم السلطة بالتزوير والتلاعب بالأصوات، وكرد فعل على هذه الانتخابات قرر مجلس شورى حركة حمس بالأغلبية خروج الحركة من الحكومة، ومن ثم كانت نهاية 16 سنة من المشاركة في الجهاز الحكومي.

المبحث الثالث: انعكاسات استراتيجية المشاركة السياسية

إن سياسة المشاركة التي انتهجتها حركة مجتمع السلم في تعاملها مع النظام الحاكم تعتبر قفزة فريدة من نوعها من حيث ممارسة الحكم وتدريب إطاراتها على تحمل مسؤولية شؤون الدولة، لكن بالمقابل تعتبر تلك المشاركة مكلفة سواء على التماسك الداخلي للحزب أو على طبيعة علاقتها بالسلطة، فقد دفعت الحركة ثمنا باهظا جراء تلك المشاركة، تمثل على وجه الخصوص في النزيف الحاد الذي حصل داخل هيئاتها ومؤسساتها جراء الانشقاقات المتوالية التي مست القيادة والقاعدة على حد سواء، مما جعل سمعتها تتراجع كثيرا أمام الرأي العام، ويمكن حصر انعكاسات مشاركة حركة حمس في السلطة في نقطتين رئيسيتين:

- انعكاسات المشاركة على التماسك الداخلي للحزب.
- انعكاسات المشاركة على علاقة الحركة بالسلطة.

المطلب الأول: انعكاسات المشاركة على التماسك الداخلي للحزب:

لقد تعرضت حركة "حماس سابقا" إلى العديد من الهزات السياسية الداخلية منذ عهد مؤسسها الأول محفوظ نحناح، حيث أنه وبعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 وقف السيد نحناح إلى جانب الجيش على حساب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي هذا الشأن يقول أبو جرة سلطاني:" لم يبق في الجزائر من هو قادر على كبح الانهيارات إلا مؤسسة الجيش في تقدير جميع الناس... اجتهادات الشيخ قادته إلى الاحتماء من الفتنة الكبرى بفتنة أقل منها، فوقف مع من يعتقد أنه عاصم – بعد الله – من سقوط الدولة والدخول فيما كان يسميه –رحمه الله– بالصوملة أو اللبننة أو البلقنة"[1]، هذا الموقف فسر من طرف

[1] أحمد يوسف، 2006، مرجع سبق ذكره، ص.189.

بعض أفراد الحركة بأنه موال للنظام السياسي على حساب فصيل من فصائل الحركة الإسلامية وهذا ما جعل بعض المناضلين يغادرون الحزب.

بعد ذلك بسنتين وتكريسا لخيار المشاركة، انخرطت حركة حمس في المجلس الوطني الانتقالي سنة 1994، ممل جعل عدد من المناضلين يفسرون هذا الانخراط بأنه دعم لمؤسسة انتقالية غير شرعية لينفصل عدد من المناضلين من الحركة، معبرين عن استياءهم من الدعم الغير مشروط الذي تقدمه الحركة للسلطة.

سنة 1996 وبعد تعديل الدستور الذي تنص إحدى مواده على منع أي حزب سياسي أن يقوم على أساس ديني، فأصبحت الأحزاب ذات التوجه الديني مجبرة على تغيير اسمها، وتماشيا مع القانون تغير اسم حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم، وحوصرت الحركة في أهم المواقع التي تعتبر مصدر قوتها وخاصة المساجد والجامعات، وهذا ما أفقدها جزء من قاعدتها الشعبية.

كانت الحركة تحرص كثيرا على علاقاتها المتينة مع السلطة حتى بعدما تتعرض لضربات موجعة منها، ففي سنة 1999 وبعد إقصاء السيد محفوظ نحناح من سباق الرئاسيات، لم يتفهم الكثير من أبناء الحزب كيف أن السلطة التي أقصت زعيمهم من الترشح يتم بعد ذلك تزكية مرشحها –عبد العزيز بوتفليقة– من طرف رئاسة الحزب، وهذا ما أدى إلى انسحاب بعض المناضين.

كل تلك الهزات التي حصلت في عهد محفوظ نحناح لم تؤثر كثيرا على البناء الداخلي للحزب لأن أغلب القيادات بقيت متمسكة بالحركة وتعمل في انسجام، وذلك نظرا لوجود الرئيس المؤسس والذي يملك شخصية كاريزمية تمكنه من تجميع الشمل وتوحيد الصف، إلا أنه وبعد وفاة السيد نحناح سنة 2003 ومجيء رئيس جديد للحركة هو السيد أبو جرة سلطاني، هذا ما جعل حجم الخلافات تزيد بين أبنائها، حيث شهدت الحركة صراعات ونزاعات متتالية جعلت الكثير من قادتها ومؤسسيها يخرجون منها ويؤسسون أحزابا أخرى، أبرز تلك الانشقاقات ظهرت في ثلاث محطات رئيسية، وهي كما يلي:

المحطة الأولى: مؤتمر 2003

بعد وفاة رئيس الحركة ومؤسسها السيد محفوظ نحناح، عجلت الحركة بعقد مؤتمر استثنائي لاختيار رئيس جديد للحزب، وهذا ما جعل الخلافات الداخلية بين قيادات الصف الأول تطفو على السطح فانقسم المؤتمرون بين تيارين اثنين، تيار يدعم الأستاذ أبو جرة سلطاني رئيسا للحركة، وتيار ثان يدفع باتجاه عبد الرحمان سعيدي ليكون رئيسا للحركة، وبعد شدّ وجذب فاز تيار أبو جرة سلطاني ب 105 صوت مقابل 95 صوت لعبد الرحمان سعيدي[1]، إلا أن رواسب ذلك الخلاف بقيت موجودة لتظهر بقوة في المؤتمر الموالي بعد خمس سنوات.

المحطة الثانية: مؤتمر 2008

انعقد المؤتمر الرابع تحت شعار "الإصلاح السياسي والتنمية"، وقد برز الخلاف بوضوح بين جماعة مناصرة التي كانت تدعم عبد الرحمان سعيدي في المؤتمر السابق، وبين جماعة أبوجرة سلطاني، وقد انتهى المؤتمر بانتخاب أبوجرة رئيسا للحزب للمرة الثانية، إلا أن الخلاف مع السيد عبد المجيد مناصرة استمر بعد المؤتمر حيث يرى هذا الأخير أن الخلاف منهجي سياسي وتنظيمي وليس خلاف حول تسيير الحركة، وهو يقول في هذا الشأن "إن الطلاق حصل بيننا وبين حركة مجتمع السلم عندما حول الحزب من وسيلة إلى غاية، وأوصدت أمامنا كل أبواب الحوار، وفضلنا النضال بعيدا عن إطالة عمر الخلاف داخل حمس"، ومن ثم خرجت جماعة مناصرة من الحزب وكونوا كيانا سياسيا جديدا تحت مسمى "جبهة التغيير"، ويعرف مناصرة جبهته الجديدة قائلا: " إننا لسنا نسخة من حركة مجتمع السلم، بل جبهة تغيير مفتوحة على كل الكفاءات مع استخلاص كل التجارب الإيجابية من نضالنا في حمس ومن فكر محفوظ نحناح، مع تكيفنا مع ما يحدث محليا وإقليميا"[2].

---

[1] محمد زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص.92.

[2] موقع النائب خوجة إبراهيم، **عبد المجيد مناصرة يحل ضيفا على الجزائر نيوز**، 2012/08/15، **http://www.khodja-brahim.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1404:2012-02-15-09-42-31&catid=64:2010-04-20-08-19-50&Itemid=91**

المحطة الثالثة: بعد الانتخابات التشريعية 2012

نظرا للنتائج المتواضعة التي حصل عليها التكتل الأخضر المنضوية تحته حركة حمس إضافة لحركتي النهضة والإصلاح في الانتخابات التشريعية سنة 2012، هذا ما جعل مجلس الشورى الوطني لحركة حمس يغير الإستراتيجية العامة للحركة، حيث تم إقرار خروج الوزراء المحسوبين على حمس من الحكومة، هذا القرار لم يقتنع به أهم الوزراء الحمساويون ألا وهو السيد عمار غول الذي يمثل رمز نجاح حركة حمس على أكثر من مستوى، فعلى صعيد أدائه كوزير في الحكومة اعتبرت الحركة غول نموذجا ناجحا للاندماج السياسي، فقد استطاع الرجل أن يرسم لنفسه صورة جيدة لدى الرأي العام من خلال أداء وزارة الأشغال العمومية، خاصة وأنه كان المشرف الأول على مشروع الطريق السيار شرق- غرب، وقد كان الشعار الذي طالما رفعته الحركة هو أنها أهدت الدولة الجزائرية أحد إطاراتها، وعلى هذا الأساس تم ترشيح غول على رأس قائمة التكتل الأخضر بالعاصمة، وقد تحصلت القائمة على 13 مقعد متقدمة على كل الأحزاب، ومن ثم حصلت المفارقة أن عمار غول أظهر ميله إلى التحول إلى رجل دولة، وهو ما يفرض عليه الابتعاد أكثر عن الالتزام الحزبي، ليعلن انشقاقه عن الحزب مفضلا بقاءه في الحكومة، وكانت النتيجة أن أسس حزبا جديدا مع بعض القيادات الأخرى المنشقة تحت مسمى تجمع أمل الجزائر[1]، وفي تعليقه على الانشقاقات الأخيرة قلل السيد أبوجرة سلطاني من أهميتها، وأوضح "بأن الذين انسحبوا من الحركة كانوا جنرالات متقاعدين سياسيا، فقد كانوا لا يعملون شيئا في الحزب، وخروجهم منه لم يترك أي فراغ"، موضحا بأنه "إذا كانت جماعة مناصرة أخذت 7% من الصفوف، فجماعة غول لم تأخذ معها أكثر من 0.3% منها"[2].

إن الانشقاقات المتتالية التي أصابت حركة مجتمع السلم كانت كلها لها علاقة بمشاركتها في السلطة حيث بقي الحزب يتجاذبه تيارين اثنين، التيار الأول هو جناح مناصرة الذي اعتبر الاستمرار في خط المشاركة في الحكومة هو تماهي مع السلطة

[1] إبراهيم عبد الله، **انشقاق عمار غول يهدد حمس بالانقراض**، 2012/09/01، http://www.djazairess.com/elayem/130849

[2] حميد يس، سلطاني يهون من تأثير القيادات المنشقة عن حمس باتجاه حزب تاج، **جريدة الخبر**، الجزائر ، العدد 6847، 2012/09/26، ص.02.

وتخلي الحركة عن مبادئها وأهدافها التي تأسست من أجلها، أما التيار الثاني هو جناح عمار غول الذي يعتبر أن المشاركة السياسية هي خط أقره محفوظ نحناح ولابد من الحفاظ عليه، ثم إن خدمة الدولة الجزائرية ستكون من موقع المشاركة أفضل من موقع المعارضة[1]، وهذا ما جعل الحركة تنقسم إلى عدة أحزاب، مما يجعلنا نستنتج أن المشاركة في السلطة كانت لها انعكاسات وتداعيات جد سلبية على التماسك الداخلي للحزب.

المطلب الثاني: انعكاسات المشاركة على علاقة الحركة بالسلطة:

تعتبر حركة مجتمع السلم أكثر الأحزاب الإسلامية قربا من السلطة، ذلك أن وجود حزب معتدل يقبل قواعد اللعبة السياسية ويتكيف معها بمرونة كان مطلبا ضروريا وفي غاية الأهمية بالنسبة للنظام السياسي، خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي وقطع الطريق أمام الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما استلزم البحث عن بدائل أخرى، فمشاركة حركة حمس تسدي للنظام خدمة جليلة سواء من حيث ملء الفراغ الذي أحدثته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واستيعاب الوعاء الانتخابي الإسلامي والظهور بمظهر الذي لا مشكلة لديه في التعامل مع الحركات الإسلامية ما لم تهدد الأمن والنظام العام[2]، من جهتها عملت الحركة على تحسين صورتها لدى النظام السياسي، حيث شاركت في كل الحوارات واللقاءات التي دعت إليها السلطة كما شاركت ابتداء من 1994 في المجلس الوطني الانتقالي، إضافة لمشاركتها في لقاء "سانت ايجيديو" مع مجموعة من الأحزاب المعارضة مثل جبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال والجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلا أن الحركة وبعد أن حضرت الاجتماعات الأولى، امتنعت في نهاية المطاف التوقيع على العقد الصادر عن ذلك الاجتماع السياسي بإيعاز من السلطة، واختارت في مقابل ذلك معارضة قوى المعارضة[3].

إن سياسة مسك العصا من الوسط التي انتهجتها حركة حمس وتبنيها إستراتيجية قائمة على الازدواجية حيث تضع رجلا في السلطة وآخر في المعارضة جعلها تتخبط

---

[1] محمد هيشور، برلماني سابق عن حركة حمس، **تيارات داخل حمس**، وهران، 2012/09/14 (مقابلة شخصية).

[2] محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص.71.

[3] نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، في علي خليفة الكواري (محرر) ، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص229.

في الكثير من المواقف، فأعضاء البرلمان المحسوبين على حمس وفي كثير من الأحيان يسجلون مواقف مميزة ويعارضون ويقترحون تعديلات، بل تصل أحيانا بعض مواقفهم إلى المعارضة الراديكالية، لكن لحظة التصويت – وفي كثير من الحالات – لا نجد واحدا تأخر عن رفع يده مؤيدا للقانون بحجة تجاوز الانسداد السياسي الذي قد يحصل في حال رفض القانون، خاصة وأن الحركة مشاركة في الحكومة من جهة وتعد أحد الأطراف الثلاثة في التحالف الرئاسي من جهة ثانية، وهذا ما يجعلها مكبلة سياسيا وصعب عليها أن تخرج بقرارات مستقلة بعيدا عن فلك السلطة، وفي هذا الشأن يعلق أحد النواب على تناقض الحركة في المواقف قائلا:" لقد كانوا يخيفونني عندما أستمع إليهم لأنهم لم يتركوا لنا ما نقول، لكنهم لحظة التصويت يرفعون أيديهم مؤيدين"[1].

من الانعكاسات المهمة التي خلفتها سياسة المشاركة على علاقة الحركة بالسلطة هو التذبذب في المواقف وقد ظهر ذلك جليا، عندما كشف السيد أبو جرة سلطاني عن حجم الفساد الكبير في الدولة وأنه يملك ملفات وأدلة تثبت تورط نخب في السلطة في نهب المال العام، إلا أن رئيس الجمهورية سرعان ما هاجم سلطاني في خطاب مباشر حضره أبوجرة نفسه، وقال بأن الذي يملك الملفات عليه بالتوجه للعدالة، ومن ثم تغير موقف الحركة رأسا على عقب حيث خفت صوتها وأنهت الحديث عن الفساد، خاصة بعدما برزت بوادر انقسام داخل الحزب من تصريحات سلطاني التي اعتبرها البعض عبئا على الحركة، مما جعل هيئة المؤسسين تتدخل وتدعو جميع أبناء الحركة قادة ومناضلين إلى الحفاظ على التعايش مع جميع الأطراف، وإكمال المشوار في إطار سياسة المشاركة دون صدام مع أحد، وعندما سئل السيد أبو جرة عن هذه القضية أجاب: " لقد تمت تسوية هذه القضية بين الكبار"[2] .

لقد كانت مشاركة "حماس" في السلطة في إطار محدد سلفا، واستعان بها النظام السياسي لإضفاء الشرعية أمام الرأي العام الوطني والدولي، ولم يكن مسموحا لها أبدا

[1] محمد زيتوني، مرجع سبق ذكره،82.81.
[2] حسان موسى، رضوان بن عطاء الله، **الحركة المظلومة في الرد على كتاب التركة المسمومة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2009، ص.238.

أن تتجاوز الخطوط المرسومة لها، وهذا ما ظهر في قضية ملفات الفساد التي طرحها رئيس الحزب، حيث تم لملمة الموضوع والضغط عليه وعلى حركته حتى انتهى الحديث نهائيا عن تلك الملفات، إن السلطة السياسية استعملت الأحزاب الموالية لها لإحداث توازن في الساحة السياسية الجزائرية من خلال إعطاء فرصة لكل من التيار العلماني ممثلا في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كبديل عن جبهة القوى الاشتراكية، وحركة مجتمع السلم كبديل عن جبهة الإنقاذ، والتجمع الوطني الديمقراطي كبديل عن جبهة التحرير الوطني بقيادة مهري ثم إرجاعها إلى بيت الطاعة مع بوعلام بن حمودة[1].

المبحث الرابع: تقييم سياسة المشاركة

إن استراتيجية المشاركة ولدت في ظروف جد خاصة مرت بها الدولة الجزائرية، مما يوجب تفهم تلك الظروف عند التقييم ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:[2]

– انعدام تجربة المشاركة في الحكومة الجزائرية سابقا من قبل الإسلاميين، وقلتها في تاريخ الحركات الإسلامية.

– وجود أزمة دموية طرفاها حزب إسلامي من جهة والسلطة الحاكمة من الجهة الثانية، تمخض عنها عشرات الآلاف من الموتى والمسجونين والمفقودين، وهذا ما جعل البعض يرى المشاركة انحيازا للسلطة ضد الطرف الآخر.

– دخول البلاد في أزمة اقتصادية مالية حادة بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر، ولم تتحسن الظروف المالية للبلاد إلا مع مطلع سنة 2000 بفضل ارتفاع أسعار البترول التي انتقلت من 10 دولار للبرميل في 1998 إلى أكثر من 60 دولار في 2004 و2005.

– حصول الحركة على وزارات تقنية أغلبها مفرغة الصلاحيات وبعيدة عن التأثير الإيجابي في حياة المواطن اليومية.

[1] محمد بوضياف، مرجع سبق ذكره، ص.73.
[2] عبد المجيد مناصرة، الإصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل، مرجع سبق ذكره، ص.144.

– غياب قاعدة إطارات تقنية من الحركة داخل الإدارة تسند عمل الوزراء لاحتكار التيارات السياسية الأخرى للمناصب في الإدارة الجزائرية.

هذه الظروف غطت على جماليات تجربة المشاركة وأحاطتها بسوء فهم لها أحيانا حتى من طرف بعض أبنائها، فالمشاركة السياسية ونظرا للظروف السابقة الذكر جعل البعض ينظر إليها من زاوية السلبيات فقط، بينما نظر إليها الآخرون من الزاوية الإيجابية فقط، ونحن هنا سنحاول أن نذكر كلا الزاويتين معا لكي نتمكن من استخلاص النتائج.

المطلب الأول: إيجابيات المشاركة

– كان الهدف من وراء تجربة المشاركة السياسية لحركة حمس هو تأمين مستقبل الحركات الإسلامية، وتدريب الكوادر والإطارات على الاقتراب أكثر من مصادر صناعة القرار، والاطلاع على إدارة شؤون الحكم في مختلف دواليبه أفقيا وعموديا، وأن يتم تكسير تلكم النظرة التقليدية التي كان ينظر بها إلى التيارات الإسلامية على أنها لا تحسن إدارة شؤون الدولة ، وليس لها من البضاعة إلا الخطاب السياسي، ولا تحسن إلا الهدم، وهي عاجزة أن تقدم نموذجا بديلا أو مكملا للنماذج القائمة، وأثناء تلك الظروف العصيبة التي مرت بها الجزائر في بداية التسعينات بعد توقيف المسار الانتخابي، حيث دخلت البلاد فيما يسمى بالفراغ الدستوري، حين سقطت كل المؤسسات الدستورية من مؤسسة رئاسة وبرلمان ومجالس شعبية محلية منتخبة، فكانت الجزائر تعيش ظروفا استثنائية، وذلك ما جعل محفوظ نحناح وجماعته يتخذون قرارا استثنائيا يتماشى مع طبيعة المرحلة، فدخلت حركة مجتمع السلم على خط المشاركة في ظروف لم تكن تسمح بالحديث عن وجود دولة أصلا، ومن ثم شاركت الحركة في ندوة الوفاق الوطني في يناير 1994 التي أقرت تنصيب رئيس الدولة الجزائرية، وأقرت إنشاء المجلس الوطني الانتقالي حيث شاركت فيه الحركة رمزيا ببعض الأفراد، وهي أول مرة تشارك فيها الحركة الإسلامية ضمن الحصص الممنوحة من قبل النظام.

– من خلال سياسة المشاركة استطاعت الحركة الإسلامية المعتدلة ممثلة في حركة "حماس" أن تحمي آلاف الشباب المتدين من التطرف والانخراط في الجماعات المسلحة التي تحارب النظام ضمن ما كان يسمى الحركات الإسلامية الجهادية، ذلك أن المنهج السياسي الذي تتبناه الحركة يفرق بين مفهومي السلطة والدولة، فالسلطة يمكن أن نختلف معها ونعارضها سلميا، أما الدولة فلا يمكن المساس بها بأي سوء لأنها تمثل الشعب والأرض والتاريخ والهوية، فمعارضة السلطة إذا كانت تعني حرق الدولة ومؤسساتها فهذا خطأ فادح بالنسبة للحركة، ومن ثم جنبت الحركة البلاد المزيد من المآسي عن طريق إقناعها لآلاف الشباب برفع وعيهم السياسي وتفريقهم بين المصطلحات السياسية مثل السلطة والدولة والمعارضة، وتعميق الفهم لديهم بضرورة الإيمان بالحوار والاعتدال، وتكريس ثقافة البناء من منظور إسلامي كبديل عن ثقافة الهدم والتفجير التي يتبناها المتطرفون.

– رغم الاغتيالات التي مست المئات من إطارات الحركة خلال العشرية السوداء، وانسحاب الكثير منها بسبب الغموض والضبابية في المواقف التي تبنتها في فترة الأزمة، ورغم الضغوطات التي مارستها عليها السلطة من أجل استمرار الحركة في لعب دورها الوظيفي والمتمثل في تقديمها على أنها بديل إسلامي معتدل وذو امتداد جماهيري يغطي عن سياسة الإقصاء والتهميش التي تمارسها النخب الحاكمة في حق المعارضة الإسلامية الراديكالية، بالرغم من كل هذا ظل السيد محفوظ نحناح والفريق الذي معه صابرا ومواصلا على النهج المشاركاتي إلى أن بدأت تتكشف الأزمة تدريجيا مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

– بعد أن كانت الحركة الإسلامية مطاردة ومضيق عليها، استطاعت اليوم من خلال إستراتيجية المشاركة، ومن خلال ظروف سياسية واقتصادية وحتى دولية فرضت على النظام الانفتاح اتجاهها وفسح المجال أمامها لتكون شريكا في الحكم إلى حد ما، ويعتبر ذلك انجازا معتبرا بالنسبة للحركة.

وعموما يمكن تلخيص إيجابيات المشاركة في النقاط التالية:

– الإبقاء على صوت الحركة الإسلامية عاليا من خلال تمثيلها في الكثير من المحافل والهيئات.

– تثبيت صورة الحركة المعتدلة الوسطية المحاورة والواقعية.

– إشراك الحركة في الحكومة هو اعتراف من السلطة الحاكمة بشرعية الحركة ودورها في استقرار البلاد وتنميتها.

– تطوير علاقات الحركة وتوسيعها مع دوائر النفوذ في الداخل والخارج.

– النجاح في طمأنة الداخل والخارج من التيار الإسلامي المعتدل وقدرته على التعايش مع الآخر والتعاون معه والدخول في ائتلافات وتحالفات.

– الحفاظ على أبناء الحركة ومناضليها من السقوط في شباك العنف والتطرف وحمايتهم من قمع السلطة.

– أصبح متوفر لدى الحركة عدد لابأس به (بضع مئات) من الإطارات المدربة والمؤهلة لإدارة شؤون البلاد في مجالات مختلفة.

المطلب الثاني: سلبيات المشاركة

لاشك أن مشاركة حركة مجتمع السلم شابتها الكثير من المثالب والنقائص أثرت على مسيرة الحركة وسمعتها، وهذا ما جعل رئيس الحزب السيد أبوجرة سلطاني يعلن انسحابه من التحالف الرئاسي الحاكم في البلاد ثم يعلن الطلاق السياسي مع الحكومة وذلك بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة سنة 2012، حيث تم مراجعة إستراتيجية المشاركة التي بدأت مع منتصف التسعينات إلا أنه بعد مرور 18 سنة على خيار المشاركة تغيرت الظروف السياسية كثيرا وما كان ضروريا بالأمس أصبح غير صالح اليوم، ويمكن حصر سلبيات المشاركة فيما يلي:

– تركيز قيادات الحزب على مقولة " نحن نشارك في الحكومة وليس في الحكم" جعل الحركة ترضى بالقدر اليسير من المناصب التي تعطى لها هنا وهناك، وبالتالي فإن مستوى المشاركة لم يرق إلى هدف الحزب السياسي والذي هو في الأصل الوصول إلى السلطة وتطبيق البرنامج السياسي للحزب وإعطاء البدائل والمقترحات لتطوير

البلد، إنما بقيت سياسة المشاركة تتراوح بين 10% و25% كأعلى درجة ضمن درجات السلم المسموح به وهذا باعتراف السيد أبو جرة سلطاني.[1]

– الازدواجية السياسية في التعامل مع الأحداث حيث كانت الحركة تضع رجلا في السلطة وأخرى في المعارضة، وهذا ما جعل المعارضة تعتبرها جزءا من النظام والنظام يعتبرها جزءا من المعارضة، فالمعارضة كانت تنظر إلى حركة حمس على أنها جاءت لنجدة النظام السياسي ونصرته وإنقاذه من سقوط محقق كان يبدو وشيكا في منتصف التسعينات، والنظام بدوره كان ينظر إلى الحركة وأبنائها المشاركين معه في بعض المناصب أنهم أجسام غريبة مزروعة بداخله، وأنهم لا فرق بينهم وبين الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلا في شيء واحد وهو رفضهم حمل السلاح في وجه الحكومة.

– سياسة المشاركة جعلت الحركة في موقف حرج حيث أصبحت تعاني من ازدواجية الخطاب السياسي، فهي تدعم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتشارك في الائتلاف الحكومي، ورغم ذلك تحتفظ بكل مقومات وسلوك المعارضة أمام الجماهير في التجمعات والمهرجانات الشعبية، وهذا ما جعل أحد الصحفيين يصف رئيس الحركة أبوجرة سلطاني بالقول" إن السيد سلطاني رجل مثير للجدل...فهو رجل يحترف العمل السياسي، ويفترض أنه يمثل حزبا موقعه نظريا ضمن صفوف المعارضة، لكنه عمليا واحد من أبرز محامي الحكومة"[2].

– إن حياة الراحة والرفاهية الناتجة عن ارتباط الحركة بالسلطة، أضعفت في مناضليها الكثير من قدرات التحدي والاحتجاج على الظلم ومواجهة الفساد، فأصبحت "لا" تعني "نعم" وتحمل الكثير من دلالات التزكية وإيحاءات اطمئنان للسلطة، فالرؤية السياسية عند بعض الإسلاميين – بطبعتها الميكيافلية المعدّلة – أصبحت تسير في اتجاه الاستحواذ على الغنائم والثروات، خاصة بعد حصول حركة مجتمع السلم على عدد من الوزراء – وصل إلى سبع وزراء في إحدى الحكومات السابقة – وهم الذين

[1] أحمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص.83.
[2] نصر القفاص، مرجع سبق ذكره، ص.39.

تولوا وزارات ذات ميزانيات كبيرة، وتعاملوا مع مشاريع وطنية ضخمة، تمنح لهم هامشا كبيرا من ممارسات يغلب عليها الطابع السلبي، ولا تختلف في الكثير من تفاصيلها عن ثقافة النظام السياسي القائم، والتورط في كثير من مستنقعات الفساد، الأمر الذي شكل ورقة ضغط على الحزب.

– في الوقت الذي كانت قيادة الحزب ترى أن سياسة المشاركة تدخل ضمن التكيف مع التحولات السياسية داخليا وخارجيا، فإن الكثير من المناضلين يرون أن الحزب قد حاد عن أهدافه المسطرة، وأنه قدم تنازلات كثيرة وغير مضمونة أفقدت الحزب خصوصيته الإسلامية، وهذا ما جعل الحركة تتعرض إلى العديد من الانشقاقات بدأت في عهد محفوظ نحناح وزادت وتيرتها أكثر في عهد أبوجرة سلطاني حيث خلال الخمس سنوات الماضية خرجت جماعتان من الحركة الأم، وأسستا حزبين سياسيا كل على حدا، ويتعلق الأمر بفريق عبد المجيد مناصرة الذي انشق وأسس "جبهة التغيير"، وجماعة عمار غول هي الأخرى انشقت وأسست حزب "تجمع أمل الجزائر".

إضافة لما ذكر يمكن حصر سلبيات المشاركة فيما يلي:

– تراجع شعبية الحركة لضعف قدرتها على إقناع الرأي العام بمزايا المشاركة السياسية في ظل أخطاء وإخفاقات الحكومة خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

– الغرور والإعجاب والركون إلى السلطة، وإغفال بعض قضايا المواطنين الملحة.

– عدم الانتقال بمستوى المشاركة عموديا وأفقيا وغلق مجالات حكومية معينة في وجه إطارات الحركة.

– تراجع التضحية وظهور الاتكالية والتنافس السلبي بين أعضاء الحركة.

– ضعف القدرة التفاوضية مع الحكومة وتبني سلبياتها شعبيا وإعلاميا.

– جمود خطاب الحركة وبرودة مواقفها بسبب التبرير المستمر.

– تماهي صورة الحركة في صورة الآخر (السلطة) مع ضعف التمييز بينهما.

الاستنتاجات:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية، استنتاجات خاصة بكل من: المشاركة السياسية- الحركة الإسلامية – حركة مجتمع السلم.

1- المشاركة السياسية:

– إن مفهوم المشاركة السياسية عرف عدة تعريفات مختلفة ومتنوعة، إلا أنه يوجد شبه اتفاق بين الدارسين والباحثين، بأن المشاركة السياسية هي شكل من أشكال الممارسة السياسية الهدف منها هو التأثير في صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات وفق ما تقتضيه المصلحة، تلك الممارسة السياسية إما أن تكون إيجابية تتمثل في المشاركة في الانتخابات والترشح والانضمام إلى الأحزاب السياسية، أو تكون سلبية تتم بصورة غير شرعية مثل اللجوء إلى العنف.

– موقف الإسلاميين من المشاركة السياسية انحصر في تيارين اثنين، التيار الأول تناولها من زاوية الحلال والحرام والجواز والمنع، وهو بذلك رفض منهج المشاركة في أنظمة سياسية – حسب رأيه – لا تحكم بالشريعة، ومن ثم فالمشاركة مع هكذا أنظمة يؤدي إلى تمييع المشروع الإسلامي، أما التيار الثاني فتناول موضوع المشاركة من زاوية الموازنة بين جلب المصالح ودرء المفاسد انطلاقا من مدى تحقق المصلحة الشرعية، وبالتالي فإنه أيد المشاركة على أساس التغيير التدريجي والمرحلي.

– إن تجربة الحركات الإسلامية المتبنية لمفهوم لمشاركة السياسية عبرت عن تطور هام في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، استطاعت من خلاله الحركات الإسلامية تجاوز ذلك الجدل النظري المشار إليه سابقا والذي حشر المشاركة ضمن منطق عقائدي من باب الحلال والحرام، إلى مفهوم أكثر تطورا استجاب لتطور الواقع وإفرازاته وقضاياه المستجدة.

– تجربة المشاركة السياسية للحركات الإسلامية لم تستكمل عناصر نضجها بعد، ذلك أنها لازالت بحاجة إلى وقت أكثر حتى تنضج وتترسخ كقناعة وكممارسة عملية،

خاصة أن المسألة لا تتعلق بالحركات الإسلامية لوحدها بقدر ما تتعلق بعناصر أخرى تتحكم فيها كالأنظمة السياسية، والتداول السلمي على السلطة من خلال صندوق الانتخابات، وهذا الأمر يحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تترسخ التجربة الديمقراطية وتتطور خاصة في الجزائر والعالم العربي.

2-الحركة الإسلامية:

- لقد عرف مفهوم الحركات الإسلامية تعددا وتباينا لدى الباحثين والمتخصصين، حيث اعتمدت تلك التعاريف في مجملها على اتجاهات الباحثين وأحكامهم المسبقة بشأن جماعات الإسلام السياسي، وهذا ماجعل الكثير من المفاهيم خاصة الغربية منها تربط الحركات الإسلامية في مجملها بالعنف والإرهاب وهذا يعد تجنيا وإبخاسا في حقها، ذلك أن الكثير من الحركات الإسلامية تسير في منهج معتدل وتنخرط في العملية السياسية بل تعدت ذلك إلى المشاركة في تسيير الشأن العام عن طريق بعض وزرائها، فالحركات الإسلامية ببساطة هي تلك الحركات والأحزاب التي تنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في مختلف مجالات الحياة، باعتبار الإسلام دين وسياسة ونظام حكم، وهي تختلف من حيث تصوراتها الفكرية وأساليبها السياسية فيما يتعلق بالتطبيق.

- إن الحركات الإسلامية لم تنشأ من فراغ وإنما ظهرت بفضل مرجعيات فكرية مختلفة، وترجع جذورها إلى الحركة الوطنية الجزائرية ممثلة على وجه الخصوص في جمعية العلماء المسلمين، كما تأثرت إلى حد كبير بالأفكار الواردة من الخارج خاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر بقيادة "حسن البنا" والجماعة الإسلامية في باكستان بقيادة "أبو الأعلى المودودي".

- لقد عارضت الحركات الإسلامية أسس النظام الجزائري القائم على الأحادية الحزبية، وشكلت تحديا رئيسيا للنخبة الحاكمة، وكان أحد النتائج المترتبة عن الصراع بين الإسلاميين والسلطة وصول بعض فصائل الحركة الإسلامية إلى أن العنف لا يحدث تغييرا سياسيا، لذلك أعلنت عن رفضها لاستخدام القوة واتخذت الشرعية القانونية كآلية في تعاملها السياسي.

– شكلت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين بداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتشار الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي عصفت بالأنظمة الاشتراكية، عرف النظام السياسي في الجزائر تغيرات جوهرية شكلت بدايتها 05 أكتوبر 1988 وما أعقبها من إصلاحات أهمها دستور 1989 الذي فتح الباب أمام التعددية السياسية، حيث استفادت منها الحركات الإسلامية وتكيفت مع الواقع الجديد لتخرج من السرية إلى العلنية وتؤسس أحزابا سياسية منها حركة المجتمع الإسلامي " حماس ".

– لقد أثرت تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على باقي فصائل الحركة الإسلامية، ذلك أن الخطاب الراديكالي الذي تبناه قياديو الجبهة وخطها السياسي القائم على نهج المغالبة والمطابة بالتغيير الجذري، أخاف النخبة الحاكمة مما جعل الجيش يتدخل، وتم توقيف المسار الانتخابي وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد فوزها بالأغلبية الساحقة في تشريعيات ديسمبر 1991، ولتجنب تكرار ما حدث وضع النظام السياسي آليات مختلفة تم من خلالها تشكيل ضغوطات كبيرة على الأحزاب الإسلامية منها منع تأسيس بعض الأحزاب، ومنع أحزاب أخرى من المشاركة في الانتخابات مثلما حصل مع محفوظ نحناح سنة 1999، وتعديل الدستور وقانون الأحزاب السياسية بشكل لا يسمح بسيطرة حزب إسلامي على البرلمان.

3– حركة مجتمع السلم:

– إن انخراط حركة مجتمع السلم في إستراتيجية المشاركة قوبل برفض واستهجان من عدة أطراف أهمها: تلك الفئات الشعبية التي لم تستسغ هذه المشاركة، نظرا لاختلاط صورة الحركة الإسلامية النظيفة بصورة النظام المشوهة والمتسمة بالفساد عند الكثير من الناس، إضافة لبعض الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، التي شعرت بأن الحركة تحصلت على عدة مكاسب سياسية من وراء ظهرها، خاصة أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وختاما الكثير من قواعد الحركة الغير مقتنعين أصلا بسياسات المشاركة.

- لقد استفاد النظام السياسي من مشاركة الحركة في حكوماته المتعاقبة والمجالس المنتخبة محليا ووطنيا، عن طريق تعزيز الاعتراف بشرعيته السياسية وضبط التوازنات السياسية والإيديولوجية اللازمة لتحقيق الاستقرار، خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 وتعرض النظام لعدة ضغوطات داخلية وخارجية، كما استفادت السلطة السياسية من هذا الفريق السياسي الإسلامي عن طريق التنفيس عن الاحتقانات والتذمرات الاجتماعية، وتجديد التوافق حول قواعد المنافسة السياسية طبقا لشروط النظام وبما يخدم استقراره.

- تحقيق حركة حمس جراء انتهاجها خيار المشاركة السياسية لبعض المكتسبات منها الخبرة السياسية والفنية، وتكسير تلك الصورة النمطية عن الحركة الإسلامية التي لا تحسن إلا الخطابات السياسية وميولها إلى الغلو والتشدد، حيث أثبتت الحركة القدرة على التسيير خاصة في بعض القطاعات مثل الأشغال العمومية، إضافة إلى ذلك استطاعت الحركة تأمين وجودها القانوني والاجتماعي عن طريق إرسالها رسائل طمأنة للنظام السياسي، لكنها وفي المقابل فإنها خسرت جزءا من جاذبية خطابها الجماهيري، نظرا لتقلص حريتها في المعارضة والنقد والمراقبة، وفقدان جزء من هويتها الإيديولوجية وذلك لما تراجعت عن استعمال مفاهيم الأسلمة والأخلقة، فضلا عن ضعف أداء نوابها البرلماني، وانغماس بعض أعضائها في تحقيق المصالح الخاصة والعلاقات المشبوهة.

خـــــاتمة:

لقد باشرت الحركات الإسلامية العمل السياسي من باب المشاركة السياسية عن طريق دخول المعترك الانتخابي الخاص بالمجالس المحلية والولائية والتشريعية، وأخذت تلك المشاركة أهمية متزايدة بعد اتجاه معظم الدول العربية إلى إجراء الانتخابات، خاصة مع بداية التسعينات حيث حظيت حركات الإسلام السياسي بحضور واسع، مما جعلها ضمن الجماعات الاجتماعية والسياسية الصاعدة والأكثر تأثيرا في المشهد السياسي العربي، وذلك بتجاوزها خط المشاركة في البرلمانات والمجالس المحلية إلى المشاركة في تسيير الشأن العام عن طريق وزرائها المنضوين ضمن الحكومات، بل وصلت آفاق المشاركة إلى أعلى قمة الهرم السلطوي، حيث شاركت بعض فصائل الحركة الإسلامية في الانتخابات الرئاسية وذلك بعدما قامت الحركات المعنية بمراجعات جذرية لمواقفها ورؤاها الفكرية والسياسية، ذلك أن العلاقة بين الحركات الإسلامية والنظم السياسية العربية كانت دائما مشوبة بالتوتر نظرا لوجود أمرين متناقضين في فكرها السياسي، فهي من جهة تعتبر الأنظمة السياسية الموجودة أنظمة فاسدة وظالمة وبالتالي تؤمن بضرورة تغييرها، ومن جهة ثانية فإنها تعمل من أجل التعايش معها تحت بند " للضرورة أحكام" وأخذا بدواعي المصلحة، وفي هذا الإطار أصبحت الحركات الإسلامية المشاركة مع وضد الأنظمة في نفس الوقت، مما أنتج مجموعة من الثنائيات منها:

– ثنائية القبول والرفض، حيث أن ما يواجه الحركة الإسلامية في هذا المضمار، هو تحدي التوفيق بين قبول السلطة عن طريق سياسة التعايش، ورفض شرعية هذه السلطة في نفس الوقت لأن الإسلاميين يسعون لإيجاد بديل عنها في نهاية المطاف.

– ثنائية التغاضي والتبرير، فالتعايش مع السلطة أو التعاون معها، يقتضي التغاضي عن بعض الأمور، دون تبرير لها أمام الرأي العام.

إن خيار المشاركة السياسية الذي انتهجته حركة مجتمع السلم جعلها تشكل حضورا مستمرا ودائما في مختلف الأحداث والمحطات الانتخابية، حيث أنها لم تتخلف عن أي موعد انتخابي، كما أنها انخرطت في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية رغم الانعكاسات السلبية على النسيج الداخلي للحركة والتراجع الكبير في شعبيتها من جراء

سياسة المشاركة، مما يدل على أن الفرضية الثانية المقترحة في الدراسة هي الأرجح، ذلك أن المشاركة السياسية للحركة غلبت عليها مجموعة من السلبيات أهمها الانشقاقات المتكررة لمجموعة كبيرة من قيادات الحزب خاصة بعد وفاة مؤسس الحركة محفوظ نحناح، إضافة لتراجع نتائجها الانتخابية حيث أن الحركة عرفت أوج قوتها في منتصف التسعينات خلال الانتخابات الرئاسية سنة 1995 حيث احتل محفوظ نحناح المرتبة الثانية بما يقارب الثلاثة ملايين صوت، لكن مع الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بدأت الحركة تعرف تراجعا وتقهقرا ملحوظا يرجع من جهة لسياسة المشاركة –خاصة في الحكومة– الغير مفهومة عند الكثير من الفئات الشعبية، إضافة إلى السقف المحدد مسبقا للنتائج الانتخابية والتي لا تسمح السلطة السياسية بتجاوزه خوفا من تكرار سيناريو 1991، كل تلك العوامل سمحت لحركة مجتمع السلم بالوصول إلى مراكز ثانوية فقط في صنع القرار، وبالتالي يمكن اعتبار مناضليها وقياديها شركاء في التسيير ولكنهم مغيبون في صناعة القرارات الهامة والحاسمة في مسيرة البلاد، وبعد خروج الحركة من التحالف الرئاسي وتشكيلها لتحالف جديد بعنوان " تكتل الجزائر الخضراء"، وانضوائها ضمن معسكر المعارضة بقي أمامها ثلاثة سيناريوهات في تعاملها مع السلطة:

– إما التراجع نهائيا عن المشاركة السياسية والتحول نحو العنف وهذا احتمال ضعيف لأن هذه الإستراتيجية جربت من قبل ولم تؤد إلى نتيجة.

– أو الرجوع مجددا لخيار المشاركة بنفس الطريقة السابقة وهذا خيار مستبعد نظرا لعدم تحقيقه النتائج المرجوة منه، كما أنه أفقد الحركة خصوصيتها الإسلامية وأبعدها عن أهدافها، ذلك أن المشاركة السياسية التي أسس لها في التسعينات كانت تحت ظروف وأسباب خاصة، تلك الأسباب استنفذت اليوم أغراضها.

– أو خيار الاستمرار في المعارضة السلمية وهو الخيار الأرجح، ذلك أن الحركة اليوم تعمل من أجل إرجاع مصداقيتها أكثر أمام الرأي العام، خاصة في ظل الظروف الإقليمية التي عرفت احتجاجات شعبية عارمة، أسقطت أنظمة سياسية وجاءت في مكانها بحركات إسلامية لم تشارك في الحكم سابقا على غرار حركة النهضة في تونس وجماعة الإخوان في مصر.

خـــاتمة

يبقى في الأخير أن نشير إلى أن مجال الحركات الإسلامية عرف العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية إلا أنه لازال مجالا خصبا، وهو في حاجة لدراسات معمقة ومستفيضة مستقبلا، تقوم بعملية النقد والإضافة أو مراجعة بعض الحقائق واستدراك النقائص الموجودة، خاصة بعد الثورات العربية الأخيرة التي غيرت الخريطة السياسية للمنطقة العربية بعد تقلد الإسلاميين مقاليد السلطة في العديد من الدول العربية، إضافة إلى تركيا التي يحكمها حزب التنمية والعدالة بقيادة رجب طيب أردوغان ذو النزعة الإسلامية منذ 2002، ومن تلك المواضيع والدراسات الممكن اقتراحها سواء بالنسبة للحركة الإسلامية في الجزائر أو العالم العربي والإسلامي هي:

- الأداء السياسي والبرلماني للإسلاميين سواء كانوا في السلطة (حالة تركيا ومصر) أو المعارضة (حالة الأردن والجزائر).
- الخطاب الإيديولوجي والتماسك التنظيمي داخل الحركات الإسلامية.
- أسباب فقدان التيار الإسلامي في الجزائر للكثير من قواعده الشعبية، وأسباب تعمق الانشقاقات بداخله بهذه الحدة.
- تداعيات وصول الإسلاميين في العالم العربي إلى السلطة على الحركة الإسلامية الجزائرية.
- علاقة الإسلاميين بالثورات العربية ومدى تأثرهم وتأثيرهم عليها (حالة مصر وتونس).
- انعكاسات السياسة الأمريكية والغربية بصفة عامة اتجاه الوطن العربي على الحركات الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع:

الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989.**
3. حركة مجتمع السلم، **خطاب السيد رئيس الحركة- محفوظ نحناح- بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحركة**، الجزائر العاصمة،2001.
4. حركة مجتمع السلم، **القانون الأساسي والنظام الداخلي**، 5-6-7 أوت 2003.
5. حركة مجتمع السلم- لجنة تحضير المؤتمر الرابع، **مشاريع أوراق المؤتمر الرابع**، الجزائر، 2008.

القواميس والموسوعات:

6. إبراهيم مدكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975.
7. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت، 1992.
8. جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1978.

الكتب باللغة العربية:

9. إبراهيم بن عمر، **محفوظ نحناح رجل الحوار**، دار عيسات ايدير،الجزائر،1995.
10. إبراهيم عيسى (وآخرون)، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2004.
11. أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**، الطبعة الثانية، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999.
12. أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري: أحلام ومحن (1932-1965)**، الجزء الأول، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
13. أحمد يوسف، **الجزائر: الأزمة وسفر الخروج- جدليات السياسة والدعوة والحركة-**، الطبعة الثانية، دار قرطبة، الجزائر، 2006.
14. أحميدة عياشي، **الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص**، دارالحكمة، الجزائر، 1992.
15. الأخضر رابحي، **نظريات الشيخ محفوظ نحناح في الدعوة والسياسة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.
16. إسماعيل قيرة (وآخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
17. بوبي س.سيد، **الخوف الأصولي- المركزية الأوروبية وبروز الإسلام**، ترجمة عبد الرحمان أياس، دار الفارابي، بيروت، 2007.

18. ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في العالم العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
19. جان مينو، **مدخل إلى علم السياسة**، ترجمة جورج يونس، الطبعة الثالثة، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
20. جورج بالانديه، **الأنثروبولوجيا السياسية**، ترجمة جورج أبي إسحاق، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986.
21. حسان موسى، رضوان بن عطاء الله، **الحركة المظلومة في الرد على كتاب التركة المسمومة**، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.
22. حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
23. خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
24. رابح كمال لعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**، دار قرطبة، الجزائر،2007.
25. رشيد حاتم، **الأزمة الجزائرية إلى أين؟**، دار سندباد للنشر، عمان، 1999.
26. سعد إبراهيم جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1984.
27. سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1993.
28. سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزء الأول، الطبعة الحادية عشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.
29. سليمان الرياشي (وآخرون)، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 .
30. سليمان محمد الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي– دراسة مقارنة**، مطبعة جامعة عين شمس، مصر، 1986.
31. شفيق شقير، **الإسلاميون في الواقع السياسي العربي** ، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، الدوحة، 2006.
32. الشيخ عبد الخلاق، **الصحوة الإسلامية: مناهج ومدارس وحركات**، دار سبيل الرشاد، بيروت، 1999.
33. طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
34. عاصم أحمد عجيلة، محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة.

35. عبد الغني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الدار الجامعية، مصر، بدون سنة.
36. عبد القادر عبد العالي، **الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
37. عبد الله ناصف، **السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982.
38. عبد المجيد مناصرة، **الإصلاح السياسي أولوية غير قابلة للتأجيل**، إصدارات المجلس السياسي لحركة مجتمع السلم، الجزائر، 2008.
39. عبد المجيد مناصرة، **مقالات في الأزمة**، دار البديع، الجزائر، 2008.
40. عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998.
41. عبد الوهاب الأفندي (وآخرون) ، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي بالعالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002.
42. عكاشة بن المصطفى، **الإسلاميون في المغرب**، دار توبقال للنشر، المغرب، 2008.
43. علي الكنز، **دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشان، الجزائر، 1990.
44. العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر الواقع والآفاق**، جامعة آل البيت، عمان، 1999.
45. فاروق أبو سراج الذهب، **محفوظ نحناح الكلمة التي سبقت زمانها**، دار الخلدونية، الجزائر، 2004.
46. فاروق أبو سراج الذهب، **المعالم العشرون: نماذج من الفكر السياسي للشيخ محفوظ نحناح**، دار الخلدونية، الجزائر،2008.
47. فشار عطاء الله، **تجربة التغيير في فكر الشيخ محفوظ نحناح**، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
48. فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
49. فوزي أوصديق، **الشيخ محفوظ نحناح مواقف في الدعوة والحركة**، دار الانتفاضة، الجزائر، 1990.
50. فوزي أوصديق، **محطات في تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر**، دار الانتفاضة، الجزائر، 1992.
51. فوزي أوصديق، **الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
52. كمال المنوفي، **الثقافة السياسية المتغيرة**، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، 1979.
53. لياس بوكراع، **الجزائر الرعب المقدس**، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2003.

64. ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، ترجمة نادر ذكرى، دار الحقيقة، بيروت، 1982.
65. محفوظ نحناح، **الجزائر المنشودة: المعادلة المفقودة...الإسلام، الوطنية،الديمقراطية**، الطبعة الثانية، دار الجمعة للإعلام والنشر، بدون سنة.
66. محمد أكرم، **حماس الجزائر: تاريخ دعوة ومسيرة حركة ومواقف شاهدة**، دارالرسالة، الجزائر، 1995.
67. محمد بغداد، **من الفتنة إلى المصالحة: أزمة الحركة الإسلامية في الجزائر**، دار الحكمة، 2007.
68. محمد بلقاسم بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية: تشريح وضعية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
69. محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
70. مسعود بوجنون، **الحركة الإسلامية الجزائرية: سنوات المجد والشؤم**، ترجمة عزيزي عبد السلام، دار مدني، الجزائر،2002.
71. نذير مصمودي، **خطابنا السياسي: التوجهات والمواقف**، دار الخلدونية، الجزائر، 2005.
72. نذير مصمودي، **بعد الرصاص...الإسلاميون والأسئلة الساخنة**، دار الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2010.
73. نصر القفاص، **الدائرة المغلقة: حوارات على ضفاف الأزمة الجزائرية**، منشورات ANEP، الطبعة الأولى، الجزائر، 2004.
74. نور الدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، في علي خليفة الكواري (محرر) ، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
75. هشام العوضي (وآخرون)، **الإسلاميون والحوار مع العلمانية والدولة والغرب**، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.
76. هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في أحمد منيسي (محررا)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2004.
77. يحيى دوري، **زهرة من باقة الشهيد محمد بوسليماني**، دار المعارف، الجزائر، 1996.
78. يوسف القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، دار الرحاب، الجزائر،1990.

الكتب باللغات الأجنبية:

69. Abdelhamid Boumezbar et Azine Djamila, **L'Islamisme Algérien de la genèse au terrorisme**, Chihab édition, 2002.

70. Abed Charef, **Dossier octobre**, Edition LAPHOMIC, Alger, 1989.

71. Addi Lahouari, **L'Algérie et la démocratie : Pouvoir et Crise Politique Dans L'Algérie Contemporaine**, édition La Découverte, Paris, 1995.

72. Ajami Fouad, **the arabe predicament**, Cambridge university press, Cambridge, 1981.

73. Alain Roussillon, **L'Egypt et L'Algérie au péril de libération**, CEDEJ, le Caire, 1996.

74. Ali Morad, **Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940 : Essai d'histoire religieuse et sociale**, mouton, La Haye, 1967.

75. André Noushi, **La Naissance du nationalisme algérien 1914 -1954**, Minuit, Paris, 1969.

76. Bruno Etienne, **Algérie : cultures et révolution – L'histoire immédiate**, Seuil, Paris, 1977.

77. Charles Robert Ageron, **Histoire de L'Algérie contemporaine**, Presses universitaires de France, Paris, 1979.

78. **Dictionnaire philosophique**, Ed. du progrès, Moscou, 1985.

79. Fischer Michael, **Islam and the revolt of the petit bourgeoisie**, Daedalus, 1982.

80. François burgat, **l'islamisme au Maghreb**, kharthala, paris, 1989.

81. Gille kepel, **La revanche de Dieu, Chrétiens, Juifs et musulmans à la reconquête du monde**, Le Seuil, Paris, 1991.

82. Karl Marx and Friedrich Engels, **On Colonialism**, progress publishers, Moscow, 1974.

83. Lamchichi (A), **L'islamisme en Algérie**, L'Harmattan, Paris, 1992.

84. Mohamed Tahar ben Saada, **Le Régime politique Algérien : de Légitimité Historique à la légitimité Constitutionnelle**, ENAL, Alger, 1992.

85. Philippe braud, **sociologie politique**, casbah éditions, Alger, 2004.

86. Samuel Huntington, Joan Nelson, **No Easy Choice: Political Participation in developing countries**, England Harvard University Press, London, 1997.

87. Verba Nie, **Participation and Political Equality: A Seven Nations Comparison**, Cambridge University Press, London, 1978.

الرسائل الجامعية:

88. الأمين سويقات، **التكيف السياسي للأحزاب الإسلامية في الجزائر والمغرب: دراسة مقارنة لحالتي حركة مجتمع السلم في الجزائر وحزب التنمية والعدالة في المغرب**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، قسم العلوم السياسية، 2009.

89. زبير عروس، **التيارات الإسلامية واتجاهاتها في الجزائر: دراسة في الخطاب وأشكال التنظيمات الجمعوية ذات التوجهات الدينية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2006.

90. سالمي العيفة، **التجربة السياسية للحركات الإسلامية: دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر وتركيا والأردن من خلال الانتخابات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011.

91. عطا أحمد علي، **تقدير الذات والمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2009.

92. عمراني كربوسة، **الحركة الإسلامية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005.

93. كروي كريمة، **الحركات الإسلامية والمشاركة السياسية في دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر-3-، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

94. محمد زيتوني، **الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر: دراسة حالة حركة مجتمع السلم(1989– 2010)** ، مذكرة ماجستار غير منشورة، جامعة الجزائر–03–، 2011.

التقارير:

95. **التقرير الاستراتيجي العربي (2004–2005)** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005.

96. **التقرير الاستراتيجي العربي (2006–2007)** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2007.

الجرائد والدوريات:

97. أسرة المختار، المجلس السياسي، **مجلة المختار**، الجزائر، العدد10 ، أفريل 2006.

98. أسرة المختار، حركة مجتمع السلم، **مجلة المختار**، العدد11، ماي2006.

99. جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 55، 1983.

100. حميد يس، سلطاني يهون من تأثير القيادات المنشقة عن حمس باتجاه حزب تاج، **جريدة الخبر**، الجزائر ، العدد 6847، 2012/09/26.

101. سالمي العيفة ، المشاركة السياسية في العالم العربي والإسلامي بين الرسوخ والنفي، **دراسات إستراتيجية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، العدد10، مارس 2010.

102. سعد الدين إبراهيم، مستقبل الحركات الإسلامية في الوطن العربي، **مجلة العربي**، الكويت، العدد 337، 1990.

103. شريفة ماشطي، المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي، **مجلة الباحث الاجتماعي**، جامعة منتوري قسنطينة، العدد10، سبتمبر 2010.

104. محمد هناد، التجربة السياسية للحركات الإسلامية في الجزائر، **مجلة الديمقراطية**، القاهرة، العدد 29، يناير 2008.

105. مصطفى بلعور، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999–2007: استمرارية أم حل للأزمة، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، عدد خاص، 2009.

106. المنصف وناس، الدين والدولة في تونس، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد27، 1989.

Les Périodiques :

107. Arun Kapil, L'Evolution du régime Autoritaire en Algérie : le 5 Octobre et les réformes Politiques de 1988-1989, **Annuaire de L'Afrique de nord**, 1990.

108. Lahouari Addi, Dynamique et contradiction du system politique algérien, **Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques**, N02, 1989.

109. Lahouari Addi, L'Islam politique en Algérie, **Esprit**, (Août- septembre 1992).

110. Zohural Bari, The impact of Iranian revolution of the movement of Islamic revival in the Arab east, **international studies**, vol 3, 1986.

المقابلات:

111. عبد الله لطرش، رئيس المكتب الولائي – تلمسان– لحركة حمس، **أسباب خروج حركة مجتمع السلم من الحكومة**، تلمسان، 2012/09/01 (مقابلة شخصية).

112. محمد هيشور، برلماني سابق عن حركة حمس، **تيارات داخل حمس**، وهران، 2012/09/14 (مقابلة شخصية).

الأحاديث التلفزيونية والإذاعية:

113. حسني عبيدي، فلة بوزيدي، دلالات فوز بوتفليقة بعهدة رئاسية ثالثة، برنامج ما وراء الخبر، **قناة الجزيرة**، 2009/04/11.

114. عبد الناصر جابي، عبد الرزاق مقري، قراءة لنتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية، برنامج ما وراء الخبر، **قناة الجزيرة**، 2012/05/12.

المواقع الإلكترونية:

115. إبراهيم عبد الله، **انشقاق عمار غول يهدد حمس بالانقراض**، 2012/09/01، http://www.djazairess.com/elayem/130849

116. الجزيرة.نت، **نحناح للجزيرة نت: هذه أسباب خسارتنا**، 2012/08/01، http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/372e9379-7257-47c4-b0e0-2018da1b434b

117- الجزيرة نت، **تشكيل تحالف إسلامي بالجزائر**، 2012/08/07، http://www.aljazeera.net/news/pages/730f1f8d-fdd7-4c9f-9eb3-4b29417dee36

118- محمود بلحيمر، **انتخابات من دون مفاجآت**، 2012/08/08، https://www.aswat.com/ar/node/1052

119- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية**، 2012/02/03، http://www.4shbab.com/index.cfm?do=cms.conarticle&contentid=214&categoryid=388

120- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الانتخابات التشريعية في الجزائر**، 2012/08/05، http://www.dohainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

121- موقع النائب خوجة إبراهيم، **عبد المجيد مناصرة يحل ضيفا على الجزائر نيوز**، 2012/08/15، http://www.khodja brahim.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1404:2012-02-15-09-42-31&catid=64:2010-04-20-08-19-50&Itemid=91

فهرس المحتويات

مقدمة..... **01– 10**

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي..... **12– 39**

المبحث الأول: المشاركة السياسية..... **12**

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية..... **12**

المطلب الثاني: مستويات المشاركة وخصائصها..... ..... **16**

المطلب الثالث: أنماط المشاركة السياسية ومراحلها..... ... **18**

المبحث الثاني: الحركة الإسلامية..... .... **21**

المطلب الأول:مفهوم الحركة الإسلامية..... ..... **22**

المطلب الثاني:عوامل بروز الحركة الإسلامية..... ..... **25**

المبحث الثالث: السلطة..... ..... **29**

المطلب الأول: مفهوم السلطة..... ..... **29**

المطلب الثاني: أشكال السلطة ومميزاتها..... **33**

المطلب الثالث: أنواع السلطة..... **35**

الفصل الثاني: تطور الحركة الإسلامية في الجزائر..... **41 – 68**

المبحث الأول: الاتجاه الإصلاحي في الحركة الوطنية – جمعية العلماء المسلمين– 41

المطلب الأول: الحركة الوطنية..... **41**

المطلب الثاني: تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..... **43**

المطلب الثالث: إيديولوجية ومواقف جمعية العلماء المسلمين..... **45**

المبحث الثاني: محطات في تاريخ الحركة الإسلامية (1962– 1989)..... **47**

المطلب الأول: المرحلة البنبلية..... **48**

المطلب الثاني: المرحلة البومدينية..... **52**

المطلب الثالث: المرحلة الشاذلية..... **55**

المبحث الثالث: الحركات الإسلامية في عهد التعددية السياسية..... **59**

المطلب الأول: تأثير التحول الديمقراطي على الحركة الإسلامية..... **59**

المطلب الثاني: تشكل الأحزاب الإسلامية في الجزائر..... **64**

الفصل الثالث: تاريخ حركة مجتمع السلم وبنيتها التنظيمية والفكرية 70- 99
المبحث الأول: تاريخ الحركة وهيكلها التنظيمي..... 70
المطلب الأول: المحطات الكبرى في تاريخ حركة مجتمع السلم..... **70**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للحركة..... **77**
المبحث الثاني: الفكر السياسي للحركة..... 84
المطلب الأول: مرجعية الحركة وثوابتها..... **84**
المطلب الثاني: مقاربة الحركة للديمقراطية..... **89**
المطلب الثالث: تصور الحركة لمفهوم المشاركة السياسية..... **94**
الفصل الرابع: مظاهر مشاركة حركة مجتمع السلم في السلطة..... 101- 136
المبحث الأول: المشاركة في السلطة التشريعية..... 101
المطلب الأول: الانتخابات التشريعية خلال فترة التسعينات (1991- 1997).....**101**
المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية خلال الألفية الثالثة (2002-2007-2012) **106**
المبحث الثاني: المشاركة في السلطة التنفيذية..... 114
المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية..... **114**
المطلب الثاني: المشاركة في الحكومة..... **121**
المبحث الثالث: انعكاسات إستراتيجية المشاركة السياسية..... 125
المطلب الأول: انعكاسات المشاركة على التماسك الداخلي للحزب..... **125**
المطلب الثاني: انعكاسات المشاركة على علاقة الحركة بالسلطة..... **129**
المبحث الرابع: تقييم سياسة المشاركة..... 131
المطلب الأول: إيجابيات المشاركة..... **132**
المطلب الثاني: سلبيات المشاركة..... **134**
الاستنتاجات..... **137**
الخاتمة..... **141**
قائمة المراجع والمصادر..... **144**
فهرس المحتويات..... **153**

الملخص

إن الموقع الطبيعي للحركات الإسلامية الجزائرية هو المعارضة السياسية للنظام الحاكم، وهذا الخط السياسي هو الذي سارت عليه مختلف فصائل الحركة الإسلامية منذ نشأتها بعد الاستقلال، ابتداء من معارضة جمعية القيم الإسلامية لنظام الرئيس أحمد بن بلة، ووصولا إلى المعارضة الراديكالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي انتهت بإيقاف المسار الانتخابي وحل الجبهة الإسلامية، ومن ثم الدخول في مسلسل العنف المسلح ضمن ما أصبح يسمى بالعشرية السوداء.

إلا أنه مع منتصف التسعينات ونظرا لتراكم التجارب السياسية للحركة الإسلامية، ظهرت إستراتيجية جديدة لتعامل الإسلاميين مع السلطة، تمثلت في المشاركة السياسية مع النظام السياسي الحاكم، هذا التوجه الجديد داخل الحركة الإسلامية في الجزائر مثلته حركة مجتمع السلم.

هذا التغيير الجذري في مسار بعض فصائل الحركة الإسلامية لفت انتباه الباحث، وجعله يعتمد الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير حركة مجتمع السلم على عملية صنع القرار من خلال مشاركتها في السلطة؟

الكلمات المفتاحية:

الحركة الإسلامية؛ المشاركة السياسية؛ السلطة؛ حركة مجتمع السلم؛ التحول الديمقراطي؛ الأحزاب السياسية؛ الجزائر؛ الحركة الوطنية؛ جمعية العلماء المسلمين؛ البرلمان.